



١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
1401AH - 1981AC

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

مَشْرِعُ الْعِلَاقَاتِ الدَّوْلِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ٧

العِلَاقَاتُ الدَّوْلِيَّةُ فِي النَّارِجِ الْإِسْلَامِيِّ
الْجُزْءُ السَّابِعُ

مَدْخَلُهَا مِنْهَا لِمَا لَدَى رَأْسِ النَّظَرِ

فِي وَضْعِ وَدَوْرِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ فِي النِّظَامِ الدَّوْلِيِّ

نَادِيَةٌ مُحَمَّدِيَّةٌ وَمُصْطَفَى

المَشْرِفُ الْعَامُ وَرَأْسُ الْفَرِيقِ

الْبَاحِثُونَ

مصطفى محمود منجود
نادية محمود مصطفى
نصر محمد عارف
ودودة عبد الرحمن بدران

عبد الونيس شتا
دين عبد الفتاح إسماعيل
بد العزيز صقر
بد العزيز أبو زيد



Bibliotheca Alexandrina

المشرف العام ورئيس الفريق

١ - أ. د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

الباحثون

٢ - أ. د. أحمد عبد الونيس شتا

أستاذ مساعد القانون الدولي العام

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٣ - أ. د. سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل

أستاذ مساعد النظرية السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٤ - أ. د. عبد العزيز صقر

دكتوراه في العلوم السياسية

جامعة الاسكندرية

٥ - أ. د. علا عبد العزيز أبو زيد

أستاذ مساعد العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٦ - أ. د. مصطفى محمود منجود

أستاذ مساعد الفكر السياسي

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٧ - أ. د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٨ - أ. د. نصر محمد عارف

مدرس العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

٩ - أ. د. ودودة عبد الرحمن بدران

أستاذ العلاقات الدولية ويكيل

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

المستشارون

١٠ - أ. د. حورية توفيق مجاهد

أستاذ الفكر السياسي ورئيس قسم العلوم

السياسية الأسبق كلية الاقتصاد

والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

١١ - أ. د. سعيد عبد الفتاح عاشور

أستاذ التاريخ - كلية الآداب

جامعة القاهرة

١٢ - أ. د. عبد الحميد أبو سليمان

أستاذ العلاقات الدولية ورئيس

الجامعة الإسلامية العالمية - ماليزيا

١٣ - أ. د. علي جمعه محمد

أستاذ أصول الفقه - كلية الدراسات العربية

والإسلامية - جامعة الأزهر

المساعدون

١٤ - أ. إبراهيم البيومي غانم

١٥ - أ. إحسان سيد عبد العظيم

١٦ - أ. أحمد عبد السلام

١٧ - أ. تهنائي عبـلان

١٨ - أ. حامد عبد المجاد قويسى

١٩ - أ. طارق السعيد

٢٠ - أ. عبد السلام نوير

٢١ - أ. مجدى محمد عيسى

٢٢ - أ. محمد عاشور مهدى

٢٣ - أ. محى الدين محمد قاسم

٢٤ - أ. فوزى خليل

٢٥ - أ. ناهد عرنـوس

٢٦ - أ. هاشم طـه

٢٧ - أ. هبـه رؤوف عزت

٢٨ - أ. هشام جعفر

تم ترتيب الأسماء حسب ترتيب الحروف الهجائية .

فَدَخَلَ مِنْهَا مَعَهُ الْجَنَّةَ الْبُيُوتَ
فِي وَضْعٍ وَذَوَاتِهِ إِذَا فِي الثَّغْلَامِ الذَّوْلَى

الطبعة الأولى
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

الكتب والدراسات التي يصدرها المعهد
تعبّر عن آراء واجتهادات مؤلفيها

مَدْخَلُهَا مِنْهَا إِلَى الدِّينِ السَّيِّئِ النَّظَرِ فِي وَضْعِ وَدَوْرِ الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ فِي النِّظَامِ الدَّوْلِيِّ

مشكلات وضوابط التعامل
مع التاريخ الإسلامي

نَاوِيَةُ مُحَمَّدٍ مَرْصُوفِي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي
القاهرة

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

(مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام ؛ ٧)

© ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

جميع الحقوق محفوظة

المعهد العالمى للفكر الإسلامى

٢٦ب - ش الجزيرة الوسطى - الزمالك - القاهرة - ج، م، ع.

بيانات الفهرسة أثناء النشر - مكتبة المعهد بالقاهرة :

مصطفى ، نادية محمود .

مدخل منهاجى لدراسة التطور فى وضع ودور العالم الإسلامى

فى النظام الدولى.... / نادية محمود مصطفى - ط ١ - ٠

القاهرة : المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، ١٩٩٦ .

ج ٦ . سم ٠ - (مشروع العلاقات الدولية فى الإسلام ؛ ٧)

يشتمل على إرجاعات بيبليوجرافية .

تدمك ٠ - ٤٧ - ٥٢٢٤ - ٩٧٧

١ - العلاقات الخارجية . ٢ - الإسلام والسياسة .

أ - العنوان ب - (السلسلة)

رقم التصنيف : ٣٢٧

رقم الإيداع : ١٩٩٦ / ٧٢٢٧ .

المحتويات

٧ المقدمة
	الفصل الأول : مشكلات الإطار النظري : تحديد الهدف من توظيف التاريخ
١١ الإسلامى وأسلوبه فى التحليل السياسى الدولى
١٤ المبحث الأول : العلاقات الدولية والتاريخ فى المنظور الغربى
٢٨ المبحث الثانى : أبعاد توظيف التاريخ الإسلامى فى دراسة العلاقات الدولية
٣٩ المبحث الثالث : إشكاليات تحديد الإطار النظري والهدف
	الفصل الثانى : مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامى :
٤٥ مشكلات التعامل معها ، وصياغة الإطار النظري النظمى للتحليل
٤٨ المبحث الأول : مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامى : خصائصها ، وأبعاد تفرعها .
	المبحث الثانى : الإطار النظري المقترح للتحليل النظمى : مشكلات الصياغة ،
٧٥ وإشكاليات التحليل ، وضوابط التفسير
١٠٥ المراجع :

المقدمة

ما العلاقة بين دراسة التاريخ ودراسة العلاقات الدولية كظاهرة متميزة فى نطاق نظام دراسى مستقل وليس فى نطاق علوم أخرى (التاريخ، القانون، الفلسفة، ...)؟ وهل تساهم دراسة التاريخ الإسلامى فى تطوير وبلورة منظور إسلامى للعلاقات الدولية، وكيف يتم ذلك، وما الجديد الذى يستطيع متخصص العلوم السياسية الإسلامى أن يبرزه أو يستخلصه وبخاصة من هذا التاريخ؟ وماهى المشكلات التى تواجهه؟

وعلى ضوء نتائج جهود الجماعة البحثية فى محاولة للإجابة عن هذين السؤالين: يمكن القول إن هدف هذا الجزء من المشروع من وراء التعامل مع والاهتمام بالتاريخ الإسلامى إنما هو هدف مركب، فهناك هدف محورى ثابت تكمن فى خلفيته أهداف أخرى مكملته غير مباشرة.

والهدف المحورى هو: تحديد وضع الدولة الإسلامية فى خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية فى فترات متتالية من التطور التاريخى للنظام الدولى على نحو يوضح صعود وهبوط الخلافات الإسلامية المتعاقبة والقواعد التى حكمت هذه العملية والعوامل المختلفة التى كانت وراءها مايتصل بالتحديات والعلاقات مع الأطراف غير الإسلامية. ويرتبط بهذا الهدف المحورى هدف مكمل ونابع منه وهو استكشاف وتحديد أنماط سلوكية حول ثلاثة محاور أساسية: التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المركزية وغيرها من الوحدات الفاعلة غير الإسلامية، التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المختلفة، عوامل صعود وهبوط وسقوط الدول الإسلامية الكبرى. وتنبثق هذه المحاور عن قضيتين أساسيتين تقعان فى صميم الاهتمام بدراسة العلاقات الدولية الإسلامية الراهنة: وهما التطور فى العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين بعيداً عن مفهوم الجهاد، انتشار نموذج الدول القومية فى ظل شحرب فكرة الأمة وأمام ضغوط التعددية السياسية.

وتعنى هذه الأهداف أن الجماعة البحثية قد اختارت توظيف المادة التاريخية فى نطاق اسهامات الدراسات النظامية للعلاقات الدولية أى مستوى دراسة النظم الدولية، وهذا يعنى بدوره الاهتمام، عند قراءة وتحليل التاريخ الإسلامى (فى بعده الدولى)، بالكليات وليس الجزئيات، بالأنماط التاريخية وليس بالأحداث المفردة، بالتحويلات الكبرى وليس بوقائع محددة، ولكن مع التركيز فى نفس الوقت على قضايا وموضوعات هامة للدول بالنسبة للعوامل السياسية والاجتماعية التى أبرزت التحدى الخارجى للدولة الإسلامية فى كل مرحلة من مراحل تطورها التاريخى، ومن ثم مارسست تأثيرها على مسار وتطور النظام الدولى الإسلامى والنظام العالمى برمته.

بعبارة أخرى تهدف الدراسة لأبعد مما ينهب اليه المؤرخ، فنحن نقرب مما قدمه لنا بأطر نظرية تختلف عن أطره التقليدية حتى تتخطى أسلوب الكتابة فى تاريخ سلوك الفاعلين كل على انفراد ونصل إلى إطار كلى واضح يساعد على مناقشة الافتراضات وتحديد وتفسير أنماط

التفاعلات الدولية وتطورها عبر مراحل الصدام القتلى والتعامل السلمى بين المسلمين وغيرهم فى سعيهم نحو القوة والهيمنة .

وإذا كان هذا الهدف يملأ فجوة هامة فى أدبيات التطور التاريخى للنظم الدولية والتى لم تطرق - فى نطاق المنظور الغربى لعلم العلاقات الدولية ^(١) - إلى الخبرة والممارسات الدولية فى التاريخ الإسلامى ، فإنه أيضاً يساهم فى ملء فراغ آخر فى أدبيات إسلامية وغير إسلامية تهتم بالعلاقات الدولية أو تهتم بالعلاقة بين التاريخ والسياسة بصفة عامة .

هذا ولقد تم التوصل إلى التحديد النهائى لهذا الهدف المحورى والأهداف المكمل له والمنبثقة عنه (والتي سترد الإشارة إليها تفصيلاً لاحقاً) ^(٢) ، كذلك تم صياغة وتنفيذ العملية البحثية التى توصل إلى تحقيق هذا الهدف عبر خطوات منهجية (اجرائية ومضمونية) متتالية . ولقد انتشرت هذه الخطوات خلال مستويات عدة من العملية البحثية (على نحو تأكيد معه أن حلقات المنهجية تحكم بعضها البعض مع استمرار عملية توثيق وجمع المادة العلمية وتحليلها) .

وهذه المستويات بدأت من مستوى الإعداد الأولى للمشروع فى مجمله ، إلى مستوى إعداد التصور النظرى عن أهداف وكيفية الاقتراب من مصادر المادة العلمية المختلفة التى تقع فى نطاق دراسة العلاقة بين التاريخ والسياسة ، وبين العلاقات الدولية والتاريخ ، التاريخ الإسلامى . ثم انتقلت إلى مستوى خبرة جمع هذه المادة من مصادرها الأولية والثانوية العربية ثم الأجنبية ، ثم مستوى القراءة الشاملة لهذه المادة والتحليل المقارن النقدي لمضمون بعض أهم الأدبيات المعنية ، وأخيراً هناك مستوى الصياغة لمن هذا الجزء من المشروع والذى تقدمه الأبواب الخمسة التالية لهذا الجزء المنهاجى .

وهكذا يمكن القول إن هذا الباب التمهيدى إنما يطرح خبرة تحديد الإطار النظرى لهذا الجزء من المشروع ، والافتراضات الأساسية التى سينطلق منها التحليل ، مشكلات مصادر المادة العلمية التى يواجهها دارس العلوم السياسية عند تعامله مع التاريخ الإسلامى ، وعند محاولة توظيفه لتطوير منظور اسلامى للعلاقات الدولية .

وينقسم هذا التمهيد إلى فصلين : يتعلق أولهما بمشكلات تحديد الإطار النظرى لهذا الجزء من المشروع ، أى تحديد الهدف منه والسييل لتوظيف التاريخ فى التحليل السياسى الدولى . ويقوم

(١) د. وعودة بدران : دراسة للعلاقات الدولية فى الأدبيات الغربية وبحث العلاقات الدولية فى هذا المشروع .

(٢) انظر للمبحث الثانى من فصل الثانى . وتجدر الإشارة مسبقاً إلى أن عناصر كل مجموعة من الأدبيات تعد نماذجاً ممثلة لتيارات أو توجهات معينة وليست للمعبر الوحيد عنها ، فإنه فى عملية التخطيط والإعداد لهذا الجزء من المشروع تم توثيق قوائم ممتدة من الأدبيات ولكن لا يمكن بالطبع الادعاء أنها تمثل حصراً كاملاً لما يقع فى نطاق دائرة موضوع الدراسة ، كما أنه تم الرجوع إلى بعض وليس كل ما ورد فى هذه القوائم لاعتبارات عملية عديدة منها أن الغرض الاساسى فى هذا الجزء ليس عرضاً مقارناً للأدبيات .

هذا الفصل على العرض المقارن بين عدة مجموعات من الأدبيات ، وهي وإن اختلفت من أبعاد عدة إلا أن القاسم المشترك بينها هو أن التاريخ مجال حيوى لاهتمامها . ويرز على ضوء التحليل فى هذا الفصل دوافع ومبررات تحديد الهدف المحورى ، كما يتضح ماسيمثله هذا الهدف من اضافة فى مجال الدراسة العلمية النظامية للعلاقات الدولية ولكن من منظور اسلامى .

أما الفصل الثانى فيتصل بمشكلات مصادر مادة التاريخ الإسلامى ومشكلات صياغة إطار تحليلها وتوظيفها ، ويقوم هذا الفصل على عرض المشكلات الإجرائية والمضمونية التى يواجهها دارس العلوم السياسية عند تعامله مع المصادر الأولية والثانوية فى التاريخ الإسلامى ، كما يبين هذا الفصل كيفية التعامل مع هذه المشكلات فى نطاق استخدام وتطبيق الأبعاد النظرية النظامية لدراسة العلاقات الدولية لصياغة إطار التحليل فى الأبواب التطبيقية التالية . كما يبين هذا الفصل أيضاً أبعاد الأهداف المكتملة للهدف المحورى فى هذا الباب والتى ماكانت لتتضح إلا فى هذا الموضع أى فى نهاية الفصل الثانى .

وقبل الانتقال إلى هذين الفصلين يجدر الإشارة إلى مايلى :

إن محتوى هذا الجزء -والذى يعكس خبرة جماعة بحثية من دارسى العلوم السياسية- إنما يعترف بقوة وحيوية وضرورة اهتمام الأساتذة المتخصصين فى التاريخ الإسلامى والمؤرخين المعاصرين من ناحية ، وأساتذة ومتخصصى العلوم الاجتماعية التى تمتد اهتماماتهم نحو التاريخ الإسلامى من ناحية أخرى ، بتطوير وبلورة ضوابط وأهداف وأساليب توظيف هذا التاريخ فى دعم دراسة هذه العلوم من منظور اسلامى سعياً نحو أسلمة هذه العلوم . ففى ظل ما تفرضه الاهتمامات المتجددة والمتطورة بالدراسات الإسلامية بصفة عامة ، فإن التاريخ الإسلامى يعد أحد مصادرها التراثية التى لاغنى عنها ، فهو تاريخ الوقائع والأحداث ، وتاريخ التطبيق التشريعى، وتاريخ الأفكار والمؤسسات والحكام ، وهو تاريخ العلاقات الدولية ، وتاريخ المناطق والعصور . فهو تاريخ كل المسلمين فى كل العصور والمجالات .

الفصل الأول

مشكلات الإطار النظري

تحديد الهدف من توظيف التاريخ الإسلامي
واسلوبه في التحليل السياسي الدولي

المبحث الأول : العلاقات الدولية والتاريخ في المنظور الغربي .

المبحث الثاني : أبعاد توظيف التاريخ الإسلامي في دراسة العلاقات الدولية .

المبحث الثالث : إشكاليات تحديد الإطار النظري والهدف .

الفصل الأول

مشكلات الإطار النظرى

تحديد الهدف من توظيف التاريخ الإسلامى واسلوبه فى التحليل السياسى الدولى

تمهيد :

يشترك كل من المؤرخين ومتخصصى العلوم الاجتماعية المختلفة فى الدعوة للاهتمام بالعلاقة بين التاريخ وبين هذه العلوم - ومنها العلوم السياسية - فان دراسة التاريخ يمكن ان تسع لتضم بصورة متجددة ولتحقيق أهداف بحثية متنوعة الموضوعات والنطاقات المختلفة ومن بينها السياسى . كما ان دراسة الظواهر الاجتماعية - منها والسياسية - يمكن أن تزداد عمقا وثراء من خلال توظيف المادة التاريخية . هذه الدعوة المزدوجة ليست حديثة ، لكنها اتخذت درجات ومسارات وأهداف متنوعة عبر فترة زمنية ممتدة تربو على القرن أى منذ أن اتضحت الحدود الفاصلة بين التخصصات المختلفة .

ولقد انبثقت طبيعة الاهتمام بالتاريخ الإسلامى لتحقيق الهدف المحورى عن نظرة نقدية مقارنة بين مجموعات من الأدبيات المتنوعة الغربية والعربية . وستتقل بنا هذه الأدبيات - وفق ترتيب عرضها التالى - من العام إلى الخاص ، من الكل إلى الجزء ، وسيودى الانتقال التدريجى من مجموعة إلى أخرى إلى توضيح دوافع ومبررات تحديد هدف وأسلوب توظيف التاريخ الإسلامى فى هذا المشروع ، وهو التحديد الذى تم على ضوء نظرة نقدية لمجموع هذه الأدبيات من زاوية متطلبات التحليل السياسى الدولى .

وسنقسم عرض توجهات هذه الأدبيات فى مجموعتين أساسيتين يبرز على صعيد كل منهما ثنائية هامة : اهتمام المؤرخ بالعلاقات الدولية ، واهتمام المحلل السياسى بالتاريخ ، وهذا هو موضوع المبحثين التالين .

المبحث الأول

العلاقات الدولية والتاريخ في المنظور الغربي

اهتمت بعض روافد هذا المنظور بالعلاقة بين التاريخ والسياسة بصفة عامة، كما اهتمت روافد أخرى منه بدوره في مجال دراسة العلاقات الدولية بصفة خاصة، كما ساهمت بعض المقتربات النظرية في مجال هذه الدراسة بتوظيف التاريخ في دراسة النظم الدولية.

المطلب الأول : العلاقة بين التاريخ والسياسة :

أفصحت روافد من المنظور الغربي عن الوعي بأبعاد العلاقة بين التاريخ والسياسة ، وعبر عن هذا الوعي كل من المؤرخين ومتخصصي العلوم الاجتماعية على حد سواء .

ويعترف بعض المؤرخين ^(١) بالتمسك الضيق والتبادل الدائم في الخدمات بين التاريخ ومختلف "المسلوكيات الانسانية" ، أما البعض الآخر فيشير ، في مقدمة بحثه الموسوعي " الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية" ^(٢) ، إلى أنه ينبغي إعادة صياغة أسس الفكر التاريخي وفرضياته الأساسية ، حيث إن التاريخ أضحي منغمراً كلياً في صميم الأزمة التي تميز الوضع المعاصر لدراسة الانسان ، ومن ثم يرى انه اذا كانت بعض الاتجاهات قد مالت نحو جلب العلوم الاجتماعية إلى ميادين عمل المؤرخين فان إحدى النتائج الهامة المترتبة على الجدل في المجال التاريخي هي تحدى التفكير التقليدي وظهور دوافع واتجاهات جديدة دفعت بدراسة التاريخ نحو وجهات نظر جديدة . ولذا يوضح هذا المؤرخ ^(٣) ، أن هناك فكرتين ضرورتين في المرحلة الراهنة من الدراسات التاريخية وهما : من ناحية المتابعة الأدق للعلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية حيث أن هذه العلاقة تعد أبرز اتجاه معاصر في عالم التاريخ ، ومن ناحية أخرى المعرفة الأكمل والأعمق عن التاريخ الخارج عن أوروبا ككل .

هنا ولقد ظهرت أيضاً ومنذ منتصف هذا القرن أبعاد هذه القضية في أنشطة بعض الهيئات الغربية التي تعمل في مجال علم التاريخ ^(٤) ، فلقد دعت إلى التعاون بين العلوم وأوضحت محدودية قيمة الخلاصة السردية التاريخية بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، كما نوهت إلى فشل مقولة إن المؤرخ

(١) جوزيف هورس : قيمة لتاريخ ، ترجمة نسيم نصر - منشورات عويدات - بيروت - باريس - الطبعة الثالثة ١٩٨٦ ، ص ٨٩-٩٤ .

(٢) جفري باراكول : الاتجاهات العامة في الأبحاث التاريخية ، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي - مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ ، ص ١١-١٣ .

(٣) مرجع سابق : ص ٢٨٣-٢٨٥ ، ص ٢٨٩

(٤) A Report of the Committee on Historiography .the Social Sciences in Historical Study , Social Sciences Research Council , New York ,1954, pp 31 - 33 , pp 68 - 78

بعيد عن مجال علم السياسة لان المؤرخ يمكن أن يستفيد من موضوعات هذا العلم ومن دراسة الأنماط التنظيمية التي يقدمها علماء السياسة ، كما أشارت إلى تميز دراسة التاريخ الدبلوماسي عن العلاقات الدولية وإن كان هذا المجال ومجالات أخرى مثل النظرية السياسية والتحليل المؤسسي والاداري مندمجين مع التاريخ .

وفى المقابل فانه ، وانطلاقا من أهداف بحثية وأطر فكرية متنوعة ، قد تم الإشارة إلى نفس القضية ، أى العلاقة بين التاريخ والسياسة ، من جانب مفكرين سياسيين قدامى ^(١) ، ومن جانب رواد علم السياسة عبر جهودهم فى تطوير هذا العلم الحديث ^(٢) ، ولقد كان التاريخ (أو الماضى) فى نظر ريمون آرون مثالا سييلا لفهم الحاضر واستخلاص الدروس من السوابق ، أو سييلا لمتابعة التغيرات عبر الزمن ، ومن ثم ابراز متطلبات التغيرات الجديدة وذلك من خلال استكشاف العوامل الثابتة أو المنتظمة التكرار من ناحية أو المواقف المنفردة والتغيرات التدريجية من ناحية أخرى .

المطلب الثانى : التاريخ ودراسة العلاقات الدولية :

وفى مجال دراسة العلاقات الدولية التى أخذت تتبلور كنظام دراسى مستقل منذ مابعد الحرب العالمية الأولى ظهرت أيضاً العلاقة بين التاريخ وبين هذه الدراسة ، وتعددت وتنوعت الروافد المعبرة عن وضعية هذه العلاقة فى مسار تطور الدراسة العلمية للعلاقة الدولية ولقد تجسدت هذه الوضعية بقوة فى نطاق الجدل : أولاً بين المدرسة التقليدية والمدرسة السلوكية ، كما برزت ثانياً من ثنايا الجدل الأخير فى مرحلة مابعد السلوكية ^(٣) .

(١) أنظر على سبيل المثال : لوى التوسير ، موتيسكو ، السياسة والتاريخ ، ترجمة نادر ذكرى ، دار التوير للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى ١٩٨١ .

(٢) أنظر على سبيل المثال :

- Raymon Aron : History and Politics (in) . -M. Bernhein Conant (ed) : Politics and History (Selected Essays by Raymon Aron) , Collier Macmillan Publishers, New York , 1979, pp 237- 248 .

(٣) حول أنواع هذا الجدل ووضعها فى إطار مراحل تطور دراسة العلاقات الدولية انظر على سبيل المثال :

- Charles W. Kegley & Eugene Wittkopf : World Politics Trend and Transformation , St. Martins press ,New york, 1981, pp 5 -13

- Ray Maghroori : Major Debates in International Relation (in) R. Maghroori and B , Rambery(eds) , Globalism Versus Realism: International Relation Third Debate , Westview Press , USA , 1982 , pp 5 - 22 .

والمدرسة التقليدية هي التي تتضمن المناهج التي سادت مجال دراسة العلاقات الدولية منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة وقبل أن تفصح الثورة السلوكية عن تأثيرها على هذا المجال الدراسي . وهي تتضمن المنهاج التاريخي ، الفلسفي ، القانوني ، المثالي ، والواقعي ، وهذه النماذج وإن كانت قد فقدت وضعها السائد إلا أنها ظلت تجذب في المراحل التالية من تطور الدراسة العلمية للعلاقات الدولية - العديد من الدارسين الذين حاولوا تطويرها وتأكيد أهميتها جنباً إلى جنب مع المناهج الأكثر حداثة . وتلك الأخيرة بدورها لم تسلم من الانتقاد والتقويم السلبي لقصور إنجازاتها عن الوصول إلى الهدف الذي ارتأت أنها الأفضل ، بالمقارنة بالمناهج التقليدية ، على تحقيقه أى صياغة نظرية عامة للعلاقات الدولية أو على الأقل مجموعة نظريات جزئية متماسكة تفسر الظواهر الدولية وتقود إلى التنبؤ وذلك من خلال تطوير واستخدام مناهج وأساليب تحليل متطورة . وتعد دراسات التاريخ الدبلوماسي أحد أهم أعمدة المدرسة التقليدية، كما تعد دراسات النظام الدولي أحد أهم أعمدة المدرسة السلوكية، وفي حين يقع التاريخ في قلب ومحور الأولى ، فإن التاريخ كان أداة هامة من أدوات الثانية .

(١) وينطلق التاريخ الدبلوماسي من أن الفهم الكامل للشعوب الدولية لا يمكن أن يتحقق إلا بالتعرف على الأحداث والآراء التاريخية التي لها امتدادات في الحاضر وانعكاساتها على المستقبل . ومن ثم فإن دراسة العلاقات الدولية - على ضوءه - ليست إلا دراسة لتاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الدول . وتتلخص خصائصه الأساسية في : وصف أحداث محددة في التاريخ بأكبر تفصيل ممكن ، جمع وترتيب الوقائع والأحداث التاريخية . سعياً وراء متابعة التطور الزمني للظاهرة، الاهتمام بعنصرى الزمان والمكان ، ومن هنا فهو يتسم بتقديم قدر ضئيل من التعميمات، وعدم صياغة افتراضات واضحة عن العلاقات بين الأسباب والنتائج ، التركيز على الحالات الفردية وعدم الاهتمام بالأنماط العامة والعوامل التي تساعد على المقارنة نظراً للتركيز أساساً على الوصف التفصيلي الكامل لأبعاد الحقيقة التاريخية . ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذا النوع من الدراسات قصورها في خدمة أهداف عملية التنظير وكذلك عملية الحركة السياسية .

(٢) ولقد اندرجت هذه الانتقادات في الإطار العام الأوسع للانتقادات التي وجهتها المدرسة السلوكية للمدرسة التقليدية بصفة عامة ، ويرتبط هذا بالطبع بطبيعة أهداف المدرسة الأولى ، وهي تلخص كالاتي :

أولاً : الوصول إلى تعميمات حول الظاهرة الدولية وذلك باكتشاف الأنماط المتكررة للسلوك الدولي التي تعدى المواقف المحددة الزمان والمكان ، فإن هدف التحليل ليس ثراء التفاصيل ، ولكن بناء نظرية تقدم تفسيراً أقوى للسياسات الدولية .

ثانياً : الاهتمام بالتحليلات المقارنة أكثر من الاعتماد على دراسات الحالات الفردية كسبيل أساسي للوصول إلى التعميمات .

ثالثاً : صياغة مقولات وافتراضات حول العلاقة بين المتغيرات من أجل تحديد الظروف التي تقع في إطارها هذه العلاقة بين المتغيرات فضلاً عن تفسيرها واحتمالات تطورها وليس فقط مجرد الوصف التفصيلي لأسباب وكيفية وقوع الحدث وهو الأمر الذي يحدد من القدرة على التفسير والتنبؤ .

وانطلاقاً من هذه الأهداف نجد ان السلوكية تنهت أبعد من التقليدية في فهم وتفسير العلاقات الدولية فهي لا تريد مجرد الوصف أو التصورات المثالية ولكن تريد النظرية التي تفسر الظاهرة بالاستعانة بالمنهج الاميريقي لاختبار الافتراضات حول العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، وبالتالي التوصل إلى تعميمات وإن امكن التوصل إلى التنبؤ .

(٣) وبالرغم من أن المدرسة التقليدية قدمت أيضاً انتقاداتها للمدرسة السلوكية والتي تتشكك فيها من قدرتها على صياغة التعميمات وعلى التنبؤ، والتي تهاجم فيها الاهتمام المتزايد بأساليب المنهجية والدراسات الكمية في مقابل الانفصال عن البحث التاريخي وإهمال النظر إلى السياسات الدولية كعملية تطويرية لها حلقاتها التاريخية ، وبالرغم من وصول هذا الجدل إلى قمته في نهاية الستينات واستغراقه في السبعينات أيضاً ، إلا أنه برزت محاولات لتضييق أو سد هذه الفجوة بين الجانبين ، فلقد ظهر في الأدبيات الغربية منذ منتصف السبعينات ^(١) اعتراف بوجود نوع من التوافق أو التكامل بين المنهج المختلفة، ومن ثم الدعوة إلى ضرورة الاهتمام بمحاولات التنظير المستقبلية بالجمع بين إسهامات الجانبين .

وتعددت عناصر تبرير هذه الدعوة كما تعددت كيفية تحقيقها ، ومن أهم الأمثلة التي طرحت في هذا السياق عن إمكانية التعاون بين المنظورين التقليدي والسلوكي تلك المتصلة بقيمة المعرفة التاريخية لدى كل منهما ، وتتلخص أهم أبعادها كالاتي ^(٢) :

أ - يعد التاريخ معملاً لدراسة العلاقة بين السبب والنتيجة في السياسة العالمية وبمجالاً يمكن أن تستقصى فيه صحة بعض الفروض النظرية ، أي أنه يقدم المادة الأولية اللازمة لصياغة واختبار بعض الفروض، كما يعطي عمقاً لدراسة الحاضر .

ب - إذا كان التاريخ يقدم المادة التاريخية اللازمة للتفسير والتحليل باستخدام أساليب منهجية أكثر حداثة وغايتها المعلنة بقوة هي التعميمات النظرية ، فإن هذا يعني أن التاريخ وإن كان معطاة

(1) Mortan Kaplan : The New Great Debate : Traditionalism Vs Science in International Relations , World Politics .VOL 1 , 1966 .

(٢) انظر على سبيل المثال :

- Robert Morgan : The Study of International Politics , (in) R.Morgan : The Study of International Affairs , The Royal Institute of International Affairs , London , 1972 . PP 265 - 276 .

هامة في دراسة تطور العلاقات الدولية إلا أن هناك فارقاً بين استخدام المؤرخ (أو دارس التاريخ الدبلوماسي) وبين استخدام دارس العلاقات الدولية للمادة التاريخية .

المطلب الثالث : التاريخ ودراسة النظم الدولية :

هذا ولقد أكد العديد من رواد المدرسة العلمية للعلاقات الدولية أنه حتى تقود عملية التنظير إلى القدرة على التنبؤ فانه من الضروري الاهتمام بتاريخ العلاقات الدولية . وبالفعل فان دراسات رائدة معاصرة لم تهمل التاريخ حيث انطلقت منه سواء في صياغة أو اختبار افتراضاتها ، وكان أوضح مثال على ذلك دراسات النظام الدولي منذ بدايتها في الستينات حتى الآن . فنجد مورتون كابلان أحد - أو أول - رواد تطبيق نظرية النظم في مجال العلاقات الدولية يقول إن التاريخ هو العمل الكبير الذي تحدث في نطاقه الحركة الدولية ، بل إنه ^(١) في سياق دفاعه عن إمكانية تحليل النظم في تحقيق أهداف بحثية أكثر عمقاً من الأساليب التقليدية عند دراسة نفس الموضوع التاريخي ، فهو يؤكد من ناحية أخرى عدم صحة اتهام المناهج العلمية بعدم الاهتمام بالتاريخ لأنهم يهتمون به ولكن بأساليب جديدة ولأهداف محددة تختلف عن نظائرها لدى التقليديين .

ولقد استمرت وامتدت وتفرعت هذه الرؤية منذ صدور كتاب مورتون كابلان "النظام والعملية في السياسة الدولية (١٩٥٧)" وحتى الآن فمازال السعي لتوظيف التاريخ في الدراسات النظمية الدولية يحتل الاهتمامات الأكاديمية على أصعدة مختلفة ولأغراض متعددة .

واذ لم تكن الغاية هنا هي الدراسة التفصيلية لكيفية استخدام النظرية العامة للنظم في مجال دراسة العلاقات الدولية ^(٢) ، إلا أنه يجب الانتقال عبر بعض الاشارات المتتالية عن أهم أبعاد هذا

(١) Mortan Kaplan : op. cit. PP 13 - 16 .

(٢) حول هذه الأبعاد المختلفة انظر :

James E., Dougherty & Robert L. , Pfaltzgraff , Jr : Contending Theories of International Relations , (1981) . PP 102 - 131 .

- Philippe Braillard : Theories des Systemes et Relations Internationale , E.Bruylant, Bruxelles , 1977.

- Richard Little : A Systems Approach , (in) T.Taylor (ed) Approaches and Theory in Internationals Relation . pp 183 - 204

- Stanely Hoffman : Theory as a Ask of Questions , (in) Stanely Hoffman (ed) Contemporary Theory of International Relation , op. cit .

الاستخدام حتى نصل إلى البعد المتصل بنماذج توظيف التاريخ فى دراسة التطور التاريخى للنظم الدولية ، وهى النماذج التى قدمها رواد هذا المجال فى الخمسينات والستينات أو التى مازال يطورها العديد من الدارسين الذين يتبنون هذا المقرب التحليلي وتتلخص هذه الاشارات كالتالى:

١ - تعد النظرية العامة للنظم من أكثر أساليب تنظيم البحث والتحليل المعاصر شيوعا فى نطاق العلوم الاجتماعية ، وإذا كان مفهوم النظام قد أضحى منذ بداية الستينات من المفاهيم الشائعة فى أدب علم السياسة والعلاقات الدولية إلا أن له جذوراً تاريخية فى العلوم الطبيعية ، وتبرز هذه الجذور الاتجاه الكلى فى التحليل على أساس أن تحقيق الفهم الأفضل للظاهرة يكون بالنظر إليها كجزء من إطار كلى ونظمى وليس النظر إليها بمفردها .

٢ - تمت جهود كثيرة لتطوير نظرية نظم خاصة بالعلوم الاجتماعية بواسطة رواد مثل تالكوت بارسونز فى نطاق علم السياسة وكينيث بولدوينج فى نطاق علم الاقتصاد ، ودافيد ايستون فى نطاق النظام السياسى بصفة خاصة ، وجابريل الموند وتحليله المقارن للنظم السياسية ، وكارل دوتش وتحليله السبرنطيقى . ويجمع بين هذه الجهود تركيزها على عناصر محددة : أهداف النظام ، الحفاظ على النظام وتوازنه ، قدرة النظام على التفاعل والتكيف مع التغيرات التى تحدث فى بيئته .

٣ - ولقد استخدمت اطرار التحليل النظمية فى دراسة عدة مستويات للعلاقات الدولية ، مستوى الفاعلين الدوليين (السياسة الخارجية أساسا ٠٠٠) النظام الدولى . والأخير يعنى النظر للعلاقات الدولية كنظام تفاعلات بين مختلف الفاعلين الدوليين . ولقد ركزت تيارات هامة من التحليلات على مستوى النظام الدولى ، وانطلقت هذه التيارات التى قدمت تعريفات متنوعة للنظام الدولى من عدة أسانيد للدفاع عن مزايا وأهمية تطبيق نظرية النظم فى دراسة العلاقات الدولية وخاصة على مستوى النظام الدولى . وساهم فى بلورة هذه التعريفات وهذه الأسانيد

- Stanely Hoffman : International System and International law (in) Klawns Knor and Sidney Verba (eds) : The International System (Theoretical Essays) . Princeton University Press. 1961.

- David Singer : The Level of Analysis Problem in International Relation , (in) op. cit. PP , 77 - 92.

- Charles McClelland : Theory and the International System . Macmillan , New York . 1966 .

- Charles McClelland : Applications of General System in International Relation (in) James Roseneau (ed) , International Politics and Foreign Policy , New York , Free Press 1961 .

رواد هذا المجال مثل مورتون كابلان ، تشارلز ماكلياند ، ريتشارد روزيكرايس ، جورج مودلسكى ، وغيرهم ممن اهتموا بتطويره أو تقويمه ، مثل ستانلى هوفمان ، جوزيف فرانكل ، جون بيرتون . وتركز بحمل هذه الآراء حول الأسانيد التالية :

أولاً : تقديم إطار لتنظيم المعلومات والربط بين المتغيرات والاستعانة بمواد وخبرات العلوم الأخرى ، مما يدفع بإمكان تطوير منهاج نظرى يحقق درجة من الشمولية فى تفسير كل أبعاد الظاهرة الكونية الدولية .

ثانياً : يهتم بالتفاعلات الكلية دون الوقوع فى إطار الدراسة الجزأة للأنماط المختلفة من التفاعلات الجزئية ، ومن ثم فهو يساعد على تحليل سلوك الدول فى إطار خاص يوجه الاهتمام إلى التفاعل بينها فى إطار كلى ، ولذا فان تحليل طبيعة النظام القائم فى فترة محددة زماناً ومكاناً ضرورى لفهم العلاقات الدولية الجارية فى نطاقه . وطالما تحدثت تغيرات فى المجتمع الدولى أو النظام الدولى على مر التاريخ فانه يجب أن تكون دراسة النظم والتغيرات التى تحدث فيها موضوعاً للدراسة العلاقات الدولية .

ثالثاً : يساعد على التوصل إلى النماذج المتكررة لكيفية عمل النظم الدولية ، وتحديد مظاهر انتظامها وعوامل التوازن والاختلال التى تحكم تطور النظم الدولية الرئيسية والفرعية واتصالها من شكل لآخر ، ولذا فان كان النظام الدولى يمثل عنصراً أساسياً فى فهم أسباب وكيفية التفاعل المتبادل بين الدول فهو يساعد أيضاً على تفسير مايمكن ملاحظته من انتظام سلوكى .

رابعاً : إن النظر إلى الظاهرة الدولية على أنها نظام يساعد على تحديد المتغيرات الأساسية فى هذا المجال وهى التى تتصل بالأبعاد الخاصة بتحديد مكوناته وهى أساساً ثلاثة : سلوك مكوناته ، هيكل وعمل النظام الناجم عن تفاعل هذا السلوك ، العوامل البيئية التى تحكم كلاً من سلوك المكونات وعمل النظام .

٤ - بالنظر إلى تعريف النظام بصفة عامة وبالنظر إلى التعريفات المختلفة للنظام الدولى يمكن القول ان هناك بعدين أساسيين يتناولهما النظام الدولى : العناصر المكونة له ، العلاقات التفاعلية التى تدخلها والتى تكون على درجة من الانتظام بحيث تسمح بالحديث عن هيكل أو بنية النظام الدولى . ولقد تنوعت واختلفت طرق علاج رواد هذا المجال الدراسى لهذين البعدين ولكن يمكن أن نوجز العناصر المشتركة فى مجموعتين :

المجموعة الأولى تتناول مايلى : التنظيم الداخلى لأنماط التفاعل بين العناصر المكونة للنظام ، العلاقات والحدود بين النظام وبيئته ، تحديد أنماط للنظم الدولية ، توزيع النظم الفرعية داخل النظام ، أنماط التفاعل فيما بينها وبين النظام ، تأثير الاختلاف بين العناصر المكونة للنظام من حيث القدرات على سلوك كل منها وعلى حالة النظام ، الاهتمام بتأثير الأوضاع الداخلية على سلوك

عناصر النظام ومن ثم على النظام الدولي ، الاهتمام بتيار المعلومات والاتصالات بين عناصر النظام .

أما المجموعة الثانية فتتلخص فيما يلي : الوظائف التى يؤديها النظام ، الهياكل اللازمة لانجاز هذه الوظائف ، العمليات اللازمة للحفاظ على توازن واستقرار النظام ، ومدى قدرته على احتواء والتعامل بفعالية مع بواعث الاضطراب فى هذا التوازن أو الاستقرار .

وبناء عليه فان الدراسات النظامية الدولية تهتم بعناصر النظام (مكوناته) ، العلاقة بين النظام الشامل والنظم الفرعية ، بيئة النظام الدولي ، هيكل النظام الدولي ، العمليات التى تجرى فيه (التوازن ، الاستقرار ، الانتظام ، التكيف) .

٥ - اهتمت الدراسات النظامية - من خلال توظيف الأبعاد المشار إليها عالياً - بالتمييز بين الأنماط المختلفة للنظم الدولية ، فهناك دراسات اهتمت بالنظم التاريخية الدولية (قبل الحرب العالمية الثانية) ، وأخرى اهتمت بالفترة المعاصرة ، كما امتدت اهتمامات دراسات أخرى إلى النظم الدولية المستقبلية أى المحتمل ظهورها أو المرغوب التوصل إليها ، وأخيراً انطلقت بعض الدراسات للاهتمام بنظم دولية افتراضية .

اذن كيف جاء توظيف التاريخ فى أهم هذه المحاولات المتعددة التى تختلف بالطبع فى جوهرها عن التاريخ الدبلوماسى ؟ فى هذا الصدد يمكن الإشارة إلى المجموعات الثلاث التالية :

أ - يمكن التمييز على صعيد المجموعة الاولى بين اتجاهين لهذا التوظيف ، أولهما الذى ينطلق من منظور مجرد افتراضى ويرجع إلى التاريخ لتوضيح الافتراضات . ثانيهما ينطلق من واقع تاريخى ملموس . وتجدد الإشارة إلى أن الغرض من هذا العرض ليس بالطبع الدراسة التفصيلية بقدر ما هو استخلاص السمات العامة لهذا التوظيف ومعايره .

وكانت دراسة مورتون كابلان (١٩٥٧) دراسة رائدة على صعيد الاتجاه الأول ، وكان منطلقها ومبررها يتلخص كالآتى : طالما يختلف عدد ونمط سلوك الدول ، وطالما تتنوع قدراتها العسكرية والاقتصادية على مدار التاريخ اذن فان هناك نوعاً ما من الرابطة بين هذه العناصر على نحو يمكن معه التمييز بين نظم هيكلية وسلوكية فى فترات مختلفة من التاريخ ، ويتطلب القيام بمثل هذا البحث افتراضات نظامية حول طبيعة الروابط بين المتغيرات حتى يمكن بعد ذلك دراسة التاريخ الماضى من أجل توضيح هذه الافتراضات . ويرى كابلان انه نظراً لعدم وجود معيار حاسم يمكن على أساسه دراسة العدد اللانهائى من المتغيرات والحقائق المطروحة للبحث فان وضع الافتراضات المبدئية يعد ضرورة مسبقة لتنظيم وتركيز البحث على الأكثر أهمية ، ومن ثم فان فائدة نماذج كابلان التى صاغها تتمثل فيما تسمح به من المقارنة بين سلوك أى نظام دولى قائم أو قام بالفعل وبين سلوك واحد من هذه النماذج وذلك استناداً إلى مجموعة المتغيرات التى بنى عليها تحليله أى تصنيف النماذج والمقارنة بينها ، (القواعد التى تحفظ توازن النظام ، القواعد

التحولية التي تعد بمثابة مدخلات إلى النظام ، التغيرات التي توضح الخصائص والسمات الهيكلية للفاعلين ، التغيرات المتصلة بالقدرة وعناصر القوة ، التغيرات الخاصة بمستويات الاتصال داخل النظام) ، هذا ولقد ميز كابلان بين ستة نماذج افتراضية من النظم الدولية المقارنة وهي : توازن القوة ، القطبية الثنائية المحكمة ، القطبية الثنائية غير المحكمة ، النظام العالمي ، النظام المبرر كى ، نظام اعتراض الوحدة^(١) .

أما الاتجاه الثانى فيمكن أن نطرح على صعيده عدة محاولات تراوحت ما بين محاولة للتمييز بين عدد من أنماط النظم الدولية التاريخية وفق معايير متنوعة ، وما بين محاولة بمجرد متابعة التطور التاريخي للعلاقات الدولية بصورة منظمة لاتعرق في تفاصيل التاريخ الدبلوماسي ، أو في افتراضات ومتغيرات التحليل النظمي . فمن ناحية نجد ريتشارد روزيكرايس يدرس التاريخ الدبلوماسي لأوروبا الغربية (١٧٤٠ - ١٩٦٠) استنادا إلى معيار أساسي وهو العوامل التي تشارك في الاستقرار أو عدم الاستقرار ، ولنا فهو يصل إلى تقسيم هذه الفترة بين تسعة نظم تختلف من حيث تكوينها وأهداف الدبلوماسية . ومن واقع هذا التقسيم خلصت الدراسة إلى نموذجين أساسيين للنظام الدولي: الأول يتصف بالاستقرار والآخر يتصف بعدم الاستقرار ، ولقد عبر عن كل نموذج مجموعة من النظم التسعة التاريخية . وتركزت القيمة الأساسية لهذه الدراسة في أنها مثلت اعتدافاً للمادة التاريخية التي ظلت طويلاً حكراً على كل المؤرخين^(٢) .

كذلك تتبع جوزيف فرانكل (١٩٧٥) تطور العلاقات الدولية على مدار التاريخ مستندا في ذلك إلى عامل هيكل النظام ، ولكنه لم يصل إلى وضع تقسيم زمني يسمح بالتمييز بين النظم الدولية التاريخية في تطورها ، حيث افترض صعوبة هذه المهمة في ظل الوضع الحالي لتطور التحليل

(1) Morton Kaplan , System and Process in International , - Politics , John Wiley and Sons , New York 1962.

وحول تحليلات لأعمال كابلان ومقارنتها بنظائرها انظر على سبيل المثال :

- N. G. Onuf: Comparative International Politics . The Year book of World Affairs 1989, PP 197 - 217 .

(2) Richard N. Rosecrance : Action and Reaction in World Politics , Little Brown and Company , Boston 1963 .

- وحول تحليلات لأعماله انظر على سبيل المثال :

- James E., Dougherty & Robert L. , Pfaltzgraff , Jr : Contending Theories of International Relations , (1981) . PP 124 - 133 .

النظمى للعلاقات الدولية ^(١) . كذلك من الاسهامات الأخرى فى دراسة العلاقات الدولية من منظور نظمى ولكن دون الوصول أيضاً إلى التمييز بين أنماط أو نماذج واضحة دراسة ويليام كوبلان ^(٢) . فلقد ميز بين ثلاث مراحل لتطور النظام الدولى : مرحلة النظام الدولى التقليدى (١٦٤٨-١٨١٥) ، المرحلة الانتقالية (١٨١٥-١٩٤٥) ، المرحلة المعاصرة (١٩٤٥) ، ولقد استندت مناقشة خصائص هذه المرحلة والمقارنة بينها إلى ما أسماه بالتهديدات الثلاثة وهى : التهديد بحرب شاملة تدمر أساس النظام ، تهديد دولة واحدة بالسيطرة على النظام ، التهديد النابع من درجة الاعتماد المتبادل الاقتصادى .

ب - أما المجموعة الثانية فتمثلها الدراسات النظمية التى توظف التاريخ السياسى والاقتصادى والتى حققت دفعة هائلة خلال الثمانينات نظراً لتزايد الاهتمام الأكاديمى بهذا المستوى من التحليلات بسبب نمو آثار الاعتماد المتبادل بين أرجاء العالم ومع تزايد مأسمى بأزمة الدولة القومية . ولقد أبرز هذان الأمران أهمية بعد أساسى فى الدراسات الدولية المعاصرة ألا وهو ديناميكيات التغيرات الكبرى فى توزيع القوى العالمية بين الدول ، ولقد عمقت من هذه الأهمية طبيعة المرحلة الراهنة للنظام الدولى المعاصر الذى يمر بفترة تحول هامة دفعت للتساؤل عن مصير الدول القائد للنظام وخاصة الولايات المتحدة ، ومن ثم تبلورت الدراسات التى تحاول تقديم صياغات هامة حول أبعاد الهيمنة Hegemony ثم السقوط بالنسبة للدول الكبرى أو الامبراطوريات ، وكان الرجوع للتاريخ يعمق من فهم مدلول بعض المتغيرات الحاضرة كما يوسع من آفاق الاحتمالات الممكنة . ومن أحدث هذه الدراسات دراسة بول كيندى ^(٣) ، وجورج مودليسكى ^(٤) ، وريتشارد روزيكرايس ^(٥) ، وكذلك الدراسة المعيرة عن منظور المدرسة الراديكالية فى الاقتصاد السياسى أى دراسة والرشتين ^(٦) ولقد أثارَت هذه الدراسات (وخاصة الاخيرتين) تقويمات عديدة كان لها سندها أيضاً من التاريخ ، ولسنا هنا بالطبع فى

(1) Joseph Frankel : International Politics . Conflict and Harmony , Oxford Univ Press 1970

(2) William Coplin : Introduction to International Politics . Prentice Hall Inc , Englewoods Calif, New Jersey . Third edition . 1980 . PP, 21 - 53.

(3) Paul Kennedy : The Rise and The Fall of the Great powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000 , New York , Randan House , 1987 .

(4) George Modelski: Long Cycles in World Politics , Seattle , University of Washington Press , 1987.

(5) Richard Rosecrance : Long Cycle Theory and International Relation. International Organization, 14 (Spring 1987) .

(6) Immanuel M. Wallerstein : The Politics of the World Economy : The States , The Movements and World Economy . Essays (New York : Cambridge university press) 1984 .

موضع تقويم مضمون ونتائج هذه الدراسات بقدر ما يهمننا الإشارة إلى أبعادها الأساسية في توظيف التاريخ ، فهي جميعا تبحث عن منظورات مختلفة في العلاقة من مصادر القوة الاقتصادية والعسكرية وبين درجة هيمنة الدول ثم أسباب سقوطها وتحول الهيمنة إلى مركز آخر .

فنجد ان بول كيندى ينطلق في تحليله من ان النفقات العسكرية الباهظة عبر فترة زمنية ممتدة تضعف الاقتصاد الأمريكى وتكون وراء تدهور الوضع التنافسى الدولى الأمريكى⁽¹⁾، ولقد ناقش التحليل هذا المنطق على ضوء التجارب التاريخية خلال الخمسمائة عام الماضية ، والتي مرت بها القوى العظمى التى شهدت فترات تدهور اقتصادى بعد فترات من الهيمنة (الامبراطورية الاسبانية، البريطانية مثلا) ، ولقد مزج هذا التحليل بين السرد التاريخى وبين التعميمات الكبرى حول العمليات التى تسبب التغير فى النظام الدولى، كما قدم نموذجاً على أهمية التفاعل بين المؤرخ وعالم السياسة وعلى أهمية وجود الجسور بين الدراسات الاستراتيجية والاقتصاد السياسى الدولى .

ومن ناحية أخرى نجد ان والرشتين قد حدد بناء على معيار اجتماع التفوق فى ثلاثة مجالات اقتصادية وهى التجارة ، النقد ، الانتاج الصناعى - الزراعى ، ثلاث مراحل زمنية فقط هى التى شهدت هيمنة بعض الدول هولندا (١٦٥٠-١٧٢٠)، بريطانيا (١٨١٥ - ١٨٧٠) ، الولايات المتحدة (١٩٤٥ - ١٩٦٧) وهى الهيمنة التى ارتبط كل منها بحرب طويلة أعقبتها مولد نظام جديد مثل ويستفاليا بعد ١٦٤٠، The Concert of Europe بعد ١٨١٥ ، ونظام بريتون وودز بعد ١٩٤٥ .

اما مودلسكى فلقد تصور حلقات دائرية من التحول فى القيادة العالمية تحدث كل مائة عام بعد حرب عالمية تعكس بداية ضعف الدولة القائد وتفكك قوتها وكذلك تدهور الاقتصاد العالمى . وهذه الحلقات هى حلقة (١٤٩٥-١٥٨٠) التى سادتها البرتغال (١٥١٦ - ١٥٤٠) بعد مرحلة حرب شاملة (١٤٩٤ - ١٥١٦) ، ثم حلقة (١٥٨٠ - ١٦٨٨) والتى سادتها هولندا (١٦٠٩ - ١٦٤٠) بعد حرب ممتدة (١٥٨٠ - ١٦٠٩) ، ثم حلقة (١٦٨٨ - ١٧٩٢) التى سادتها بريطانيا (١٧١٤-١٧٤٠) بعد حرب ممتدة (١٦٨٨ - ١٧١٣) ، ثم حلقة (١٧٩٢ - ١٩١٤) والتى سادتها بريطانيا أيضاً (١٨١٥ - ١٨٥٠) بعد حرب ممتدة (١٧٩٢ - ١٨١٥) ، وأخيراً مرحلة من (١٩١٤ - ١٩٤٥) والتى سادتها الولايات المتحدة (١٩٤٥ - ١٩٧٣) بعد حرب ممتدة (١٩١٤ - ١٩٤٥) .

ولقد واجهت هذه التصورات حول تحول واستقرار الهيمنة انتقادات هامة^(١) على أساس أنها فى تعميماتها تركز على بعض عناصر القوة وبعض المظاهر السلوكية دون الأخرى ، ومن هنا

(1) Joseph S.Nye .: The Changing Nature of World Power . Political Science Quarterely , Summer 1990 . PP 177 - 1920

ضعف هذه التعميمات حول العلاقة بين القوة العسكرية والاقتصادية أو حول الرابطة بين الضعف والسقوط وبين اندلاع حرب شاملة ، ومن هنا أيضاً عدم دقة التقسيمات المرحلية لتطور الهيمنة وانتقالها من طرف لآخر .

ج - وعدا هذه الدراسات الرائدة فى الستينات والسبعينات والثمانينات والتي امتدت تحليلاتها لتغطي فترات زمنية ممتدة نجد ان هناك مجموعة أخرى من الدراسات التي ركزت على فترات جزئية محددة وانطلاقاً أيضاً من صياغة مسبقة للافتراضات أو من وضع تاريخي محدد .

ففى دراسة نازلى شكرى وروبرت نورث^(١) نجد اعترافاً بأن المؤرخين والفلاسفة ومتخصصي العلوم الاجتماعية يستخدمون تعريفات مختلفة لتفسير نفس الظواهر ولا يقدم أى جانب بمفرده اجابة شافية ، ولذا تنطلق الدراسة من صياغة افتراضات حول الحرب والصراع بين القوى الكبرى ، ومن خلال العمليات طويلة المدى وليس الأحداث الجزئية ، وتبحث هذه الافتراضات من مراجعة كبرى للتاريخ ومن مسح لأسباب الحروب التي قدمها من قبل دارسون فى مختلف الفروع المعرفية .

وحتى يمكن اختبار هذه الفروض تابع الدراسة اتجاهات طويلة المدى عبر فترة زمنية ممتدة من ١٨٧٠ وحتى اندلاع الحرب العالمية الاولى مستهدفة فى ذلك فحص التاريخ لتزى إلى أى مدى يمكن تفسير العنف على ضوء العمليات التي تعبر عنها المتغيرات المحددة فى الدراسة (النمو القومى) وتمثل هذه الدراسة واحدة من تيار الدراسات المناظرة التي تطبق اطرار نظمية على تحليل تاريخ أوروبا فى القرنين ١٨-١٩ .

وتبرز فى دراسة أخرى^(٢) دعوة لرؤية مشكلات تاريخ العلاقات الدولية فى أوروبا فى نفس الفترة (١٨٧٠ - ١٩١٤) انطلاقاً من أبعاد التحليل النظمى على أساس المزايا التي يحققها تحليل النظم الدولية فى التاريخ ، وهذه الدعوة وان لم تكن - منهجياً - دعوة جديدة الا أنها تعكس استمرار اهتمام المنظور الغربى^(٣) - سواء من روافد العلوم السياسية أو التاريخ - بإمكانيات التعاون المشترك لدفع مختلف أنواع الدراسات الدولية .

(1) Nazli Choucri , A. Robert , and C.North : Nation in Conflict : National Growth and International Violence , Massachusetts Institute Technology.1975 .

(2) Peter Kruger , The History and Structure of International System Relations , paper presented to the Confemce on the History and Methodology of International Relation.Perugla, September 20 -23,1989.

(٣) انظر المقارنة التقليدية لأحد المؤرخين حول نتائج تطبيق المناهج الكمية فى تحليل علماء السياسة من ناحية ورؤيته للتداخل بين مجالات بحث علم السياسة والمؤرخ للعاصر ، ومن ثم امكانيات وأبعاد التعاون بين الطرفين لدفع وتطوير نتائج الدراسات الاستراتيجية والأمنية من ناحية أخرى . وانظر أيضاً -

خلاصة القول إنه بالانتقال من المستوى العام للعلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية إلى المستوى الخاص للعلاقة بين دراسة العلاقات الدولية والتاريخ في المنظور الغربي نصل إلى خلاصة أساسية - بصفة خاصة - على ضوء مضمون بعض أهم الأدبيات السياسية الغربية المعاصرة في التاريخ الدبلوماسي وفي التطور التاريخي للنظم الدولية . ومفاد هذه الخلاصة هي اقتصار هذه الأدبيات على خبرة وتاريخ النظام الأوربي وخاصة منذ ويستفاليا . وإذا كان وضع الامبراطورية العثمانية في النظام الدولي وخاصة خلال الثلاثة قرون الأخيرة من عمرها (والتي تزامنت مع الهجمة الاوربية الحديثة وتطوراتها منذ عصر النهضة الاوربية) قد تم تناوله في الأدبيات سواء الجزئية أو الشاملة فكان ذلك باعتبارها ، ليست دولة خلافة اسلامية ذات دوافع وأهداف تميزها ولكن كواحدة من عدة قوى كبرى مثلت أطراف نظام توازن القوى المتعدد التقليدي وهو النظام الذي ساد قبل الحرب العالمية الثانية .

وعدا كل ماسبق نجد أن القرون العشرة الأولى من التاريخ الإسلامي لم يتم تناولها بواسطة هذه الأدبيات (في نطاق علم العلاقات الدولية) ، وحتى الدراسات التي امتدت بنظرها إلى ما قبل ويستفاليا (بنحو قرنين على الأقل) حيث كانت الدولة العثمانية تمثل المهدد الحقيقي للنظام الأوربي، وهو التهديد الذي أخذ يتراجع تدريجياً منذ منتصف القرن السابع عشر ، لم تأخذ هذه الدراسات في اعتبارها هذا الطرف الإسلامي ، فلقد كان النظام الأوربي مركز العالم في نظرها .

وفي المقابل نجد أن المؤرخين الغربيين هم الذين اهتموا بأبعاد التاريخ الإسلامي قبل ويستفاليا (كما سنرى في الجزء الثاني من هذا الباب) كذلك (كما سنرى أيضاً في المبحث التالي) فإن المؤرخين المسلمين التقليديين والكتابات المعاصرة حول التاريخ الإسلامي بعصوره المختلفة قد تناولت بصورة متناثرة أبعاد من هذا التاريخ أيضاً ولكن على النحو الذي لا يحدد تطور وضع الدولة الإسلامية في هيكل النظام الدولي أو على خريطة توزيع القوى العالمية بالمقارنة بالقوى غير الإسلامية على الساحة الدولية .

فاذا كان توظيف خبرة التاريخ السياسي والعسكري الإسلامي يعد الحلقة المفقودة في الأدبيات العربية المعاصرة تحت عنوان "العلاقات الدولية في الإسلام" ^(١) حيث ان هذه الأدبيات

- John Lewis Caddis : Expanding the Data Base Historians , Political Scientists and the Enrichment of Security Studies , International Security , Summer 1987 . (vol 12 , No1) PP 3 - 12 .

-Dennis Kavanagh : Why Political Science Needs History , Political Studies , Vo 39 , 1991 . pp 479 - 495

(١) انظر على سبيل المثال :

- د . وهبة الزحيلي : علاقات الدولية في الإسلام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨١ . -

قاصرة على اسهام العلماء الشرعيين فى دراسة القواعد الشرعية لتنظيم علاقات القتال والسلم بين المسلمين وغير المسلمين^(١) .

بعبارة موجزة فان منطقة الفراغ التى تحتاج إلى اجتهد دارسى العلوم السياسية الاسلاميين هى دراسة التاريخ السياسى الإسلامى الدولى ليس بمنهاجية التاريخ الدبلوماسى ولكن باستخدام أدوات التحليل النظامية المتصلة بالأبعاد النظرية لدراسة النظم الدولية .

ولكن يظل السؤال التالى قائما : ألم يتم على مستوى آخر من الأدبيات خلاف أديبات المنظور الغربى لعلم العلاقات الدولية - توظيف التاريخ الإسلامى فى دراسة موضوع العلاقات الدولية فى الإسلام ؟ وكيف جاءت درجة وطبيعة هذا التوظيف ؟

وهل تقدم النتائج بهذا الصدد دافعا آخر لتوظيف التاريخ الإسلامى على مستوى دراسات النظام الدولى ؟ وكيف سيستعين غمط هذا التوظيف بالأبعاد النظرية للدراسات النظامية كما افترضها علم العلاقات الدولية ؟ وهل ستقدم نتائجه صورة مختلفة عن نتائج الدراسات التى لم تأخذ الأطراف الإسلامية فى اعتبارها ؟ .

-
- د. حنيفة أبو اتلة : الإسلام والعلاقات الدولية فى السلم والحرب ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- د. اسماعيل أبو شريعة : نظرية الحرب فى الشريعة الإسلامية ، الكويت ، ١٩٨١ .
- د. محمد رأفت عثمان : الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية فى الإسلام ، دار الكتاب الجامعى ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- الامام محمد ابو زهرة : لعلاقات الدولية فى الإسلام ، دار الفكر العربى د. ت .
- د. محمد اصادق عفيفى : المجتمع الإسلامى والعلاقات الدولية ، مكتبة الخانيسى ، القاهرة .
- د. محمد اصادق عفيفى : الإسلام والعلاقات الدولية . دار قرأ ، بيروت . ١٩٨٦ .
- نجيب الارمنازى : الشرع الدولى فى الإسلام ، مطبعة ابن زيلون ، القاهرة ، ١٩٣٠ .
- د. احمد المصرى (وآخرون) : فقه الإسلامى - لعلاقات الدولية فى الإسلام - مطبعة دار التايف بالمالية ، مصر ، ج ١ ، ط ١٩٦٩ .
- محمد رشدى محمد اسماعيل : العلاقات الفردية والدولية فى الإسلام ، مطبعة عيسى أبابى الحلى ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- محمود أحمد عبد الله : أسس العلاقات الدولية فى الإسلام ، رسالة دكتوراه ، كلية الشريعة ، ١٩٨٧ .
- (١) انظر المقدمة العامة للمشروع

المبحث الثاني

أبعاد توظيف التاريخ الإسلامي في دراسة

العلاقات الدولية

تمتد الرؤية النقدية المقارنة في هذا المبحث إلى عدة مجموعات من الأدبيات وهي وإن كان يجمع بينها جميعا الاهتمام بدراسة أبعاد من العلاقات الدولية الإسلامية فهي تختلف بعمق من حيث درجة وطبيعة وهدف توظيف التاريخ الإسلامي في هذه الدراسة . ويرجع هذا الاختلاف إلى عوامل عدة من أهمها : اختلاف طبيعة التخصصات في نطاق دائرة العلوم الإسلامية (شرعية - تاريخية) مدى انطلاق دراسات متخصصي العلوم الاجتماعية (وخاصة المسلمين بالطبع) من منظور إسلامي من عدمه .

وإذا كانت العلاقات الدولية للفواعل الإسلامية تعد بعلاهما يبرز بوضوح في أدبيات مختلفة (جزئية و كلية) للمؤرخين المسلمين المعاصرين والدارسين للتاريخ الإسلامي في عصوره المختلفة ، وإذا كانت هذه الأدبيات تتمثل مع نظائرها بأقلام غربية مجموعة من المصادر الثانوية التي تعامل معها (إلى جانب المصادر التراثية الأولية) الباحثون في المشروع ، وإذا كانت هذه الأدبيات تقدم في مجموعها أوفى اجزاء منها عرضاً لتاريخ العلاقات وهو اقرب إلى التاريخ الدبلوماسي للعلاقات الدولية بين الفواعل الإسلامية ^(١) :

فان هناك تياراً من الدراسات في مجال العلوم السياسية والتي وظفت التاريخ في تحليلاتها سعياً نحو أهداف بحثية مختلفة . فهذه الدراسات لا تتعرض للتطور الزمني للتاريخ الدبلوماسي كغاية في حد ذاته ولكن توظفه لأهداف وأغراض بحثية متنوعة حيث أنها تخرج بين السرد التاريخي وبين أطر نظرية من أجل دراسة عمليات التغيير في السياسات الخارجية أو في النظام الدولي . ومن هذه الدراسات من يسعى إلى استخلاص تعميمات حول قضايا جزئية (أنماط السياسة الخارجية لأسد الفواعل الإسلامية مثلاً .) أو حول قضايا كلية (مثلاً اتجاه ومسار التعددية السياسية الدولية أو العلاقة بين النظرية الإسلامية بين التطبيق والممارسات الإسلامية الدولية) ومنها ما يسعى إلى التنبيه بضرورة الوعي بمشكلة خبرة التاريخ الإسلامي نظراً لأهمية هذه الخبرة كمصدر للتنظير في مجال النظرية الإسلامية من ناحية أو لمناقشة الحاجة إلى تطوير "المنظور الفقهي التقليدي" عن اصل العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين في ظل ملولات السياق الزمني والمكاني من ناحية أخرى .

وامام هذا التنوع في منطلقات وأهداف ومستويات توظيف التاريخ الإسلامي (في بعده الدولي) يمكن القول إن هدفنا ليس بالطبع العرض التفصيلي لمسار ومضمون ونتائج التحليل في

(١) انظر في الفصل الثاني من هنا الباب تمحيه الأول والثاني ماثيره هذه المصادر من مشكلات أمام التحليل السياسي

نماذج معبرة عن هذه الاهتمامات البحثية ولكن يهمننا الإشارة إلى أهم الملامح المشتركة بين كل مجموعة من هذه الاهتمامات وذلك لعدة اعتبارات من أهمها :

من ناحية أن هذه الملامح المشتركة ستبرز لنا منطقة الفراغ البحثي في مجال توظيف التاريخ الإسلامي في نطاق دراسات العلاقات الدولية ومن ثم ستزيد من إيضاح دواعي ومبررات الهدف المحوري لهذا الجزء من المشروع ، ومن ناحية أخرى فإن هذه النماذج لا تنطلق جميعها من منظور إسلامي بقدر ماتعكس في معظمها الاهتمام بموضوعات إسلامية . ومن ثم فإن هذه الملامح المشتركة التي نسعى لإبرازها يجب التصدي من منظور إسلامي لمناقشة مقولاتها ، وهذا التصدي يمثل اللجنة الأولى في هيكل الأهداف المكتملة أو غير المباشرة والتي سيلقى الضوء عليها في موضع لاحق^(١) . وسيتم عرض هذه النماذج في المجموعات الثلاث التالية :

المطلب الأول : نماذج من الدراسات الكلية :

وهي عادة نماذج تبرز الفجوة بين ما أسمته "المثالية الإسلامية" أو "المنظور التقليدي الإسلامي" أو "النظرية الكلاسيكية للعلاقات الدولية في الإسلام" ، وبين ممارسات المسلمين عبر التاريخ الإسلامي ، وتركز بعض هذه الدراسات أساساً على قضيتين :

قضية : التطور نحو التعددية السياسية الإسلامية الدولية بعيداً عن مثالية الدولة الإسلامية في ظل خلافة إسلامية واحدة .

وقضية : التطور نحو العلاقات السلمية بين المسلمين وغير المسلمين والتي تنطلق من مفاهيم ومبادئ المصالح المشتركة بعيداً عن مثالية الجهاد^(٢) .

وبدون الدخول في تفاصيل هيكل ومضمون النماذج الثلاثة المختلفة المختارة لكل من يسكاتوري ، خلوري ، بابب فيكفي القول إنها ، وإن اختلفت في أسلوب العرض والتحليل

(١) أنظر المبحث الثالث من الفصل الثاني .

(2) James P. Piscatori : Islam in a World of Nation State, Royal Institute of International Affairs , Cambridge University Press , 1988. - Majid Khaddurie : The Islamic Theory of International Relation and Its Contemporary Relevance , (in) J .Harris (ed).Islam and International Relations , New York . 1965. PP 24 - 39 .

- د. مجيد خلوري : الحرب والسلام في شرعة الإسلام ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ .

- Daniel Pipes : In the Path of God : Islam and Political Power , Basic book Inc Publishers , New York . 1983 . PP 48 - 69 .

وكيفية ترطيف المادة التاريخية^(١) ، إلا أنها تشترك فى متابعة التطور فى أهم تيارات الفكر السياسى الإسلامى وفى عرض نماذج لأهم الممارسات فى العلاقات الإسلامية الدولية والعلاقات الإسلامية - غير الإسلامية الدولية ولكن تتسم هذه المتابعة بأنها تقتطع كل منعطف من هذا التطور (على مستوى الفكر أو على مستوى الواقع) من سياقه التاريخى الزمانى والمكانى وهو الأمر الذى كان ولا بد أن يؤثر على نتائج هذه التحليلات . فمما لاشك فيه أن مدلولات ممارسات العلاقة الإسلامية فى ظل مرحلة القوة والهيمنة الإسلامية لا بد وأن تختلف فى المغزى والسياق والنتائج عن مدلولات نظائرها فى مرحلة الضعف والتراجع الإسلامى ، وهذا مما أغفله يسكتورى فى حين حاول أن يثبتته خلورى ولكن لنفس غرض الأول (أى الحاجة لتطوير الشرع الإسلامى الدولى) .

ومن ثم تجتمع هذه النتائج على نحو يبين أن النظرية الإسلامية التقليدية عن العلاقات الدولية والتي تشكلت خلال فترة القوة والهيمنة الإسلامية قد اعيد تشكيلها على ضوء الخبرات التاريخية لمراحل التراجع فى هذا القوة والهيمنة وصولاً إلى الوضع الحديث والمعاصر للعالم الإسلامى فى النظام الدولى .

ويتراوح هذا التيار بين اتجاهين فرعيين . الاتجاه الأول يعبر عنه بمجيد خلورى فهو يشير فى كتابه " الحرب والسلام فى شرعة الإسلام " (ص ص ٣٥٩-٣٥٨) ، أن التغيرات فى النظرية التقليدية للشرع الإسلامى والتي جعلت فى الامكان اقامة اتصالات ودية بين الإسلام والمسيحية والتي أتاحَت للإسلام الاندماج فى الأسرة العالمية الأوسع نطاقاً قد تكون من أهم امارات تطوره منذ فترة تكونه ، ومع ان الشرع الإسلامى فى الماضى قد تعرض لتأثيرات خارجية إلا أنه بوجه عام احتفظ بجوهر طابعه ، وأكبر تحدى يواجهه هذا الشرع فى العصر الحديث يأتى من الغرب وهو تحدى يفرض بعض التغيير . ومحاولة تغيير الشرع الإسلامى - على الرغم من صلابته المعروفة - تستحق وفق مقولة خلورى دراسة دقيقة ونجد ان مجيد خلورى بعد استعراضه لقوى التغيير العالمية منذ القرن ١٦ الميلادى وحتى سقوط الخلافة العثمانية قد خلص (ص ص ٣٩٠ - ٣٩٢) إلى ان الاتجاه العلمانى نحو العلاقات الخارجية بات مقبولا لدى جميع الدول الإسلامية تقريباً سواء منها التى علمنت كيانها القانونى الداخلى علمنة كاملة أو التى مازالت تتخذ الشريعة أساساً لقوانينها ، وأن الإسلام قبل مقاييس علمانية فى علاقاته الخارجية كما قبل اندماجه فى الأسرة الدولية ، وتكيف ليتعايش مع دار الغرب فى ظل ادراك الدول الإسلامية أنه يستحيل فى

(١) فعلى سبيل المثال نجد أن خلورى فى الحرب والسلام يقدم موضوعات فرعية تحت ثلاثة محاور أساسية وهى : نظرية السلطة الجهاد ، العلاقات السلمية ، ويستند تحليله إلى مصادر شرعية وفكرية وبعض الوقائع التاريخية حتى القرن الحادى عشر الهجرى والتي تدفع - من وجهة نظره - إلى الحاجة لتغيير الشرع الدولى حتى يصبح الإسلام مندمجاً فى الأسرة العالمية ، أما يسكتورى فيقدم تقسيماً موضوعياً أيضاً وهو يوظف التاريخ فى شكل مجرد تقديم أنماط سلوكية للفراغ الإسلامى الكبير بصفة خاصة (العثمانية والفارسية) للدلالة على مصداقية منطلقة .

الوقت الحاضر احياء النظرة الدينية التقليدية إلى الشؤون الخارجية وأنه ليس من مصلحتها أن تفعل ذلك لأن الأوضاع التي تسمح بربط الدين بالعلاقات بين الأمم قد تغيرت تغيراً جذرياً .

هذا وكان خلورى قد أبرز في موضع آخر من فكرة (النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية ص ص ٢٩ - ٣٠) أن النظرية الإسلامية للعلاقات الخارجية لا توجد في القرآن والسنة بالرغم من أن افتراضاتها الأساسية توجد في هذين المصدرين ، لأنها تتاج فكر المسلمين حين وصلت الامبراطورية إلى اقصى تطورها وأنه أُعيد تشكيلها خلال فترة التراجع في هذه القوة .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرؤية تخط بقوة بين أمور ثلاثة : من ناحية ما أستمته الاتجاه العلماني نحو العلاقات الخارجية والمقاييس العلمانية للإسلام في علاقاته الخارجية (الحرب والسلام ص ٣٨٨) وبين من ناحية أخرى ما اشارت اليه أن معظم فقهاء المسلمين (بعد سقوط الخلافة) يقولون إن القانون الإسلامي الخاص بعلاقات الإسلام الخارجية كما وضعه النبي صلى الله عليه وسلم قام على أساس مبدأ العلاقات السلمية لا العدوانية بين الأمم (ص ٣٨٩) ، وبين من ناحية ثالثة ما خلصت اليه (ص ٣٩١) من أنه نظراً لانتقال المبادرة إلى ايدي دول كبيرة من غير المسلمين أصبح من الجائز بل من الضروري وفقاً للشرعية الإسلامية أن يراعى الإسلام مصالحه استناداً إلى الأوضاع المتغيرة . وما لاشك فيه ان هناك فارقاً شديداً بين الأبعاد الثلاثة فإذا كان لا يمكن قبول الأول والتحفظ بشدة على الثاني فإن الثالث هو الذي يستدعي التوقف والبحث عن أسسه الإسلامية حيث أن الإسلام لكل زمان ومكان والاجتهاد فيه قائم لصالح المسلمين في ظل ضعفهم وقوتهم .

والاتجاه الثاني يمثلته يسكاتورى (ص ص ١٠، ١٣، ١٤) الذي وصل إلى القول ان هناك العديد من "الإسلام" بقدر ما هناك من المسلمين وإن السياسات مستقلة وليست تابعة للدين الإسلامي ، وإنه ليس كافياً القول إن الإسلام هو دين المسلمين ولكن الإسلام هو المعتقدات السياسية وسلوك المسلمين وما يقولونه وما يفعلونه . والجدير بالذكر أن هذا الاتجاه ينطلق من انكار الفصل بين الإسلام والمسلمين وهو المنطلق الذي يتبناه تيار هام من الدراسات الغربية وهو الذي يحاول أن يطمس ذاتية وخصوصية الإسلام كعقيدة دينية منزلة لتنظيم الحياة في المجتمع والعلاقات بين كافة البشر وهذا التيار يحذر دائماً^(١) من الوقوع في مصيدة الاعتقاد في وجود مغزى غير متغير للإسلام محدد في عبارات صياغته المكتوبة ، كما يحذر من خطورة التمييز الحاد بين الإسلام الحقيقي وغيره أو اعطاء وضع متميز للمقولات الشرعية في مراجع القانون أو علم

(١) انظر نموذجنا لهذا المنطلق في :

- Albert Hourani : Islamic History , Middle Eastern History , Modern History(in)
Islamic Studies : A Tradition and Its Problems , PP 13-14 .

الكلام Theology ومن ثم فإن هذا التيار يرى أنه مهما كان ما يعتقد الناس أنه الإسلام فإن ما يسمى الإسلام "الشعبي" له مغزى خاص حتى لو ادانته الشرعيون والقانونيون .

اذن هل مقولة إن خبرة تطور الممارسات ومدلول تطور النماذج الفكرية الإسلامية تبين ان مثاليات وقواعد الإسلام ليست المحرك وليست أساس العلاقات الدولية الإسلامية هل هذه المقولة تعد فهما صحيحا للإسلام ؟ أم أن هناك تفسيراً إسلامياً لهذه الظاهرة التي لا يمكن أن تنكر الملاحظة العلمية حولها بالفعل ؟ وماهى أسانيد هذا التفسير ومنطلقاته ؟ إن الحاجة للاجابة عن هذه التساؤلات ضرورة هامة ، فبالرغم من أن أحد المنطلقات الإسلامية الأساسية هى التمييز بين الإسلام وبين فهم المسلمين له وسلوكهم فى إطاره إلا أن منظوراً إسلامياً صحيحاً لا يمكن أن يصل إلى تجاوز وجود الإسلام ذاته تحت تأثير الخبرة الإسلامية العملية أى لا يمكن أن يقبل أن الخبرة التاريخية تثبت فشل وعدم صحة المثالية الإسلامية أو الاتجاه إلى "العلمنة" تحت ضغط مقتضيات الواقع الجديد - كما اتضح من أهداف النماذج السابق الإشارة إليها - ولكن يجب على هذا المنظور الإسلامى أن يجد تفسيراً لتراجع التمسك بالنظرية التقليدية والمثالية الإسلامية فى ظل الظروف القائمة التي عكست تدهور القوة الإسلامية بل وتفسير هذا التدهور أيضاً تفسيراً إسلامياً ، وأخيراً بيان ضوابط وشروط احياء المثالية الإسلامية وقبل هذا كله تقديم رؤية اجتهادية إسلامية عن هذا الواقع فى تطوره التاريخي .

هذا وتعد محاولة الاجابة عن هذه الاسئلة - كما سيرد فى موضع لاحق - أحد الضوابط المنهجية لأهداف هذا الجزء من المشروع وهى التى ستبين الروابط مع اجزائه الأخرى ، كما تبين أوجه الاختلاف بين اقترابنا الكلى من التاريخ الإسلامى وبين مقارب هذه النماذج السابقة ^(١) .

٢ - ومن النماذج الكلية والتى تنظر أيضاً إلى قضية عدم ملائمة النظرية التقليدية الإسلامية للعلاقات الدولية مع الواقع المعاصر ومن ثم الحاجة إلى منظور جديد لهذا الواقع دراسة د . عبد الحميد أبو سليمان ^(٢) ، وهى تختلف جوهرياً عن النموذجين السابق الإشارة إليهما فى أمرين أساسيين :

من ناحية : أنها تطالب بالرؤية النقدية لمكونات الفقه التقليدى على أساس النظر إليها فى سياقها الزمانى والمكانى وتطويرها على أساس السياق الزمانى والمكانى المعاصر أيضاً ، ولكن من ناحية أخرى تظل الأصول الإسلامية (القرآن والسنة) والعلوم المنبثقة عنهما بمثابة الإطار المرجعى الأساسى الحاكم والضابط لهذه الدعوة .

(١) انظر البحث الثالث من الفصل الثانى .

(2) Abd El Hamid Abu Sulyeman : The Islamic Theory of International Relation : New Direction for Islamic Methodology and Thought , The International Institute of Islamic Thought , Washington , 1987

بعبارة أخرى فإن هذه الدراسة تهتم بمناقشة سبل تطوير بديل فكري إسلامي للمنظور الإسلامي التقليدي محتوي ومنهجاً (الذي يقول أساساً في مجموعه بأن أصل العلاقة هو الجهاد والقتال من أجل نشر الدعوة والذي يستند إلى قاعدة الناسخ والمنسوخ) على أساس أن بعض جوانب القصور في المنهجية التقليدية (وخاصة افتقاد عامل الزمان والمكان) هي التي تسمح - من وجهة نظر المؤلف - بانتقاد الفكر التقليدي حول عدة أمور (أصل العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين ، أهل الذمة ، الجزية ، العهد والأمان .) حيث أن الخلفية التاريخية والنفسية للفكر الإسلامي التقليدي حول العلاقات الدولية هي التي تفسر مضمون هذا الفكر واستناده إلى قاعدة النسخ ، ومن ثم فإن الخلفية التاريخية والظروف النفسية المحيطة بالراهنة هي التي أثرت أيضاً في صياغة وتطور الرؤى الحديثة (أى الرؤى الاعتدالية ، التبريرية التي تقول بأن أصل العلاقة هو السلام وإن القتال من أجل الدفاع عن النفس) والرؤى التي تنطلق من الدعوة لإعادة النظر في تطبيق قاعدة الناسخ والمنسوخ وما ترتب عليها من سوء فهم لقضية أصل العلاقة بين المسلمين وغيرهم فيما يتصل بهذه القضية من قضايا أخرى .

ومن ثم فإن هذه المحاولة لتطوير محتوى ومنهج الفكر التقليدي والفكر المعاصر حول أبعاد العلاقات الدولية تدعو للأخذ في الاعتبار المبررات السياسية والاستراتيجية ولممارسات المسلمين ولكن دائماً في إطار القيم الإسلامية ، لأن المفكرين المسلمين التقليديين والمعاصرين على حد سواء لم يولوا هذه الاعتبارات اهتمامهم بقدر ما اهتموا بالتفسيرات الشرعية واعتبارها قواعد شرعية مطلقة تسرى على كل زمان ومكان .

والجدير بالذكر هنا أن توظيف التاريخ في هذه المحاولة لا يعدو تقديم نماذج تاريخية تساعد على توضيح دواعي الاهتمام بالتمييز بين أهداف الشريعة وبين اعتبارات السياسة في فترة محددة وزمان ومكان محدد، كذلك لا تقدم هذه المحاولة اجابة عن السؤال المتعلق بأسباب الفجوة بين النظرية الإسلامية وبين الممارسات الإسلامية عبر التاريخ .

٣ - ومن نماذج الدراسات الكلية والتي تعالج أيضاً قضية العلاقة بين النظرية والتطبيق في الإسلام ولكن من جانب غير الذي تعرضت له النماذج الثلاثة السابقة تلك الأدبيات التي تدعو لأهمية تقديم منظور إسلامي للعلاقات الدولية المعاصرة ^(١) .

وهي تقدم رؤية حول وضع الإسلام كقوة في النظام الدولي المعاصر وكيف يمكن أن تساهم مبادئه وقواعده ومفاهيمه في ارساء أسس جديدة لهذا النظام في مرحلة إعادة تشكيله ، وهذه الرؤية وإن اعتمدت أساساً على عرض تطور تاريخ الأفكار الإسلامية حول أبعاد ظاهرة

(١) انظر على سبيل المثال :

- Nasser Ahmed Al-Braik : Islam and World Order Foundations , and Values, The American University, Washington D.C 1986 (unpublished) Ph.D. Dissertation .

العلاقات الدولية فى الإسلام (الأمة ، الجماعة ، العدالة ، المساواة ، الحرية ، السلام) إلا أنها لا تقدم هنا التطور فى الأفكار فى سياق تطور تاريخ العلاقات الدولية الإسلامية ، أى لم توظف التاريخ الإسلامى لاستخلاص نماذج من الممارسات الإسلامية الدولية التى تبرز دعائم هذه الأفكار الإسلامية الكبرى ، ناهيك عن عدم توظيف هذه الأفكار لتقديم رؤية إسلامية عميقة عن أهم القضايا الدولية المعاصرة أو عن كيفية اسهام المبادئ الإسلامية اسهاماً عملياً فى التشكيل الجديد للنظام الدولى، وقبل ذلك فى إعادة تشكيل وضع العالم الإسلامى على صعيده .

المطلب الثانى : نماذج من الدراسات الجزئية :

وهى الدراسات التى تتناول طرفاً إسلامياً واحداً ، أو فترة محددة أو نمطاً محدداً من التفاعلات الدولية فى التاريخ الإسلامى وذلك اما لاستخلاص أنماط سلوكية محددة من ناحية ، أو التمهيد لتحليل واقع معاصر من ناحية أخرى أو لاثبات مقولات معينة وإعادة النظر فى مقولات أخرى من ناحية ثالثة . وفيما يلى عرض لأهم ملامح نماذج هذه المجموعات الثلاث ، مع الإشارة مسبقاً انه اذا كانت نماذج الدراسات الكلية السابق تناولها لم يجرّد العنصر العقيدى بل انطلقت منه اساساً فليس هذا هو الحال مع نماذج الدراسات الجزئية التالية :

١ - إحدى هذه الدراسات ^(١) تعد دراسة جماعية رائدة بين الدراسات العربية فى مجال العلوم السياسية من حيث توظيف التاريخ السياسى لمصر لمحاولة اختبار بعض الفرضيات والمقولات حول السلوك السياسى الخارجى لمصر ، فلقد كان هدف هذه الدراسة ليس السياسة الخارجية لمصر الإسلامية ولكن البحث عن الأنماط المتكررة عبر حقبة تاريخية ممتدة (من ابن طولون وحتى السادات) فى سلوك مصر الخارجى ، أى أنماط الأهداف والأدوات ومجال الحركة ومصدر التهديد أو الخطر ولم يكن الإسلام متغيراً واضحاً فى تحليل هذه الأبعاد عبر ما يقرب من القرون الخمسة التى تغطيها الدراسة وخاصة المراحل التاريخية السابقة على انهيار الخلافة الإسلامية، ومن ثم تبرز نتائج هذه الدراسة التساؤل التالى : هل كانت النتائج تختلف لو لم يتم تجريد البعد العقيدى؟ ومن ثم أليس من الضرورى البحث عن وزن وكيفية تأثير هذا البعد بالمقارنة بالأبعاد الأخرى ؟

(١) د. على الدين هلال (محرر) : دراسات فى السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى السادات ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧ .

- انظر بصفة خاصة :

- حسين توفيق : السلوك الخارجى لمصر من ابن طولون ٨٦٨م إلى على بك الكبير ١٧٦٠م ، ص ١-٥٣ .

- د. جهاد عودة : السلوك الخارجى لمصر : دراسة مقارنة بين عهدي على بك الكبير (١٧٦٠-١٧٧٢) ومحمد على باشا (١٨٠٥ - ١٨٤٨) ، ص ٦٩ - ١٣٣ .

٢ - وفي المقابل نجد دراسة أخرى رائدة^(١) في مجال التحليل السياسي للعلاقات بين الدول الإسلامية : وهى تجمع فى تحليلها العناصر التالية : الخصائص التكوينية للدولة الإسلامية والعلاقات بينها ، موجز التطور التاريخي للعلاقات بين الدول الإسلامية من عصر الدولة العباسية إلى نهاية الخلافة الإسلامية ونشأة الدول الإسلامية المعاصرة ، أبعاد العلاقات المعاصرة بين هذه الدول والأطر التنظيمية لها والنظرية السياسية التى تحكمها .

وهكذا فان توظيف هذه الدراسة للتاريخ إنما كان مجرد التمهيد لدراسة العلاقات المعاصرة بين الدول الإسلامية (منذ ١٩١٨) على مستوى الحركة ومستوى النظرية وهذه العلاقات وإن كان يمكن دراستها منفصلة إلا أنها لاتنفصل من حيث خصوصيتها وتطورها عن العلاقات الإسلامية - غير الإسلامية فى تطورها .

اذن ماهى الأنماط التى يمكن ان تكشف عنها متابعة هذا التطور باستخدام ادوات التحليل النظامى بصفة خاصة ؟ ألا تودى دراسة التفاعلات الدولية الإسلامية - غير الإسلامية المحيطة بهذه التفاعلات أو العلاقات الإسلامية فى مراحل تطورها المختلفة إلى فهم أعمق لها وللسياسات الخارجية لبعض الفواعل الإسلامية ؟

٣ - ثم تأتى دراسة أخرى^(٢) للتركيز على فترة زمنية محددة من تاريخ "الشرق الأوسط" وهى التى عرفت بالمسألة الشرقية (١٧٧٤ - ١٩٢٣) وتتميز هذه الدراسة عن السابقتين من حيث الهدف من توظيف المادة التاريخية من المصادر الغربية ومن حيث الاهتمام بالمشكلات المنهجية لهذا التوظيف .

فمن حيث الهدف فان هدف الدراسة ينطلق من رفض التقليد الدبلوماسى والأكاديمي الغربى الذى يرى "الشرق الأوسط" كمجال لمواجهة القوى العظمى ومسرح تفاعل بين كل الأطراف التاريخية ذات المصالح والاهتمامات فى هذه المنطقة ، ومن ثم يطالب بالنظر إلى الخصائص المميزة للمنطقة والاهتمام بدور الفواعل الإقليمية وتوجهاتهم نحو القوى الخارجية ، وهذا يعنى أن العلاقات الدولية للمنطقة هى ملتقى طرق أبعاد التاريخ الحديث للشرق الأوسط ، والتحدى الذى يواجه دراستها على هذا النحو هو العمل على مزج الأسلوب التقليدى لدراسة المسألة الشرقية بأسلوب جديد لدراسة الشرق الأوسط الحديث .

بعبارة أخرى فان هذا الكتاب يدعو إلى منهج تتعاون فيه النظم الدراسية المختلفة لدراسة السياسات الدولية المعاصرة للشرق الأوسط وذلك بالمزج بين التاريخ الدبلوماسى التقليدى (كما تبلور فى الغرب) وبين دراسة الشرق الأوسط كموضوع فى حد ذاته وفى إطار دراسة

(١) د. محمد السيد سليم : علاقات بين الدول الإسلامية ، جامعة الملك سعود ، عمادة شئون المكتبات ، الرياض ،

١٤١٢هـ - ١٩٩١م .

(2) Leo Carl Brown : International Politics and the Middle East, 1984, PP 279 - 310 .

التفاعلات الدولية بصفة عامة . والمقولة الأساسية لهذه الدراسة هي أن "الشرق الأوسط" من أكثر النظم الفرعية اختراقاً من جانب القوى الخارجية ، ولقد عرف التنافس بين عدة قوى اقليمية على الهيمنة ، ويؤدى هذا التنافس - كما وضع خلال القرون الثلاثة الاخيرة - إلى الاستدعاء الاجنبى لمساندة كل منهم فى مواجهة الأخرى .

ومن حيث الاهتمام بالمشكلات المنهاجية لتوظيف المادة التاريخية فان هذه الدراسة تنسم بما يلى : من ناحية توجه النظر إلى المشكلات التى تعوق توافر المصادر الوثيقية الشرق أوسطية التى يمكن أن تساهم فى تقديم رؤية الفواعل الاقليمية فى فترة المسألة الشرقية ، فى حين توافر المصادر التقليدية فى التاريخ الدبلوماسى للمسألة الشرقية والتى تعكس المنظور الأوربى . كذلك تشير الدراسة إلى مشكلة منهاجية أخرى وهى أن كتابات التاريخ الدبلوماسى عند مرحلة المسألة الشرقية يجمعها محور واحد هو هذه المسألة فى حين أن الكتابات المعاصرة عن العلاقات الدولية للشرق الاوسط منذ سقوط الخلافة العثمانية تفتقد هذه الرابطة من خلال قضية جامعة واحدة ، ومن هنا صعوبة للمقارنة بين ما قبل وما بعد سقوط الخلافة العثمانية .

اما المسألة المنهاجية التالية التى تنوه اليها الدراسة فهى أن ضخامة عمل المؤرخين وتنوع وتراكم مايقدمه من رؤى وتفسيرات وأساليب متطورة فى الكتابة التاريخية إنما قد تم لأهداف بحثية أخرى غير أهداف دارسى العلاقات الدولية ، ومن ثم فهو يحتاج التحديد للتوظيف فى استخدامات أخرى . وعلى ضوء خبرة هذه المحاولة المتميزة للهدف والأسلوب البحثى فى التاريخ يمكن القول إن الهدف المحورى لهذا الجزء من المشروع يعد استكمالاً وتعميماً وتوسيعاً للنطاق الزمانى والمكانى لهذه الدراسة وتطويراً لأسلوب تحليل المادة وعرضها نظراً للاستعانة بالأبعاد النظرية التنظيمية لدراسة العلاقات الدولية .

المطلب الثالث : نموذج توظيف الخبرة الإسلامية فى دراسة النظرية السياسية :

وفى مواجهة هذه النماذج -سواء الكلية أو الجزئية- والتى سعت لأهداف بحثية محددة فى مجال السياسة الخارجية أو العلاقات الدولية يجب ان نضع الجهود الشاخنة لرائد الدراسات السياسية الإسلامية فى مصر د.د.حامد ربيع والذى استغرق حل عمره البحثى فى إخراجها وتقع هذه الجهود أساساً فى نطاق توظيف الخبرة الإسلامية (تاريخاً وفكراً) فى مجال النظرية السياسية أى فى بناء نظرة متكاملة للتحليل السياسى تشمل ثلاثة ميادين : التنظير السياسى المجرد ثم تحليل المشكلات السياسية للواقع العربى ثم منهاجية وتأصيل مفهوم تدريس العلوم السياسية فى الجامعات العربية ^(١) .

(١) انظر موجزا جامعا لهذه الاسهامات التى تم تناولها بالتفصيل فى دراسات أخرى متعمقة فى : -

١- ولقد انطلق هذا التوظيف من خصائص الخبرة الإسلامية ، ولهذا برز في سياق تحليل الخبرة الإسلامية . ولقد اعترف بأن أهم صعوبات تحليل هذه الخصائص هي صعوبات ترتبط بالتاريخ العام للمجتمع الإسلامي ، وهذه الخصائص المطروحة ، والتي تميز الخبرة الإسلامية في إطار النماذج الكبرى في تاريخ الإنسانية ، هي : الاستمرارية ، التعدد والتنوع في التطبيقات ، الكلية والشمول في الإطار العام للخبرة ، الايقاع المختلف في مراحل الخبرة ، الجمع بين عنصرين لم تجمع بينهما أى خبرة أخرى في تفاعل مستمر وهما الدين والعقل .

وتنبثق هذه الخصائص من متابعة وعى شامل بمنعطقات التاريخ الإسلامي السياسى والحضارى وأهم ما يتصل بها من مفاهيم وظواهر ذات أبعاد داخلية ودولية على حد سواء ، ثم المزج والجمع بين مدلولاتها في انسياب فكري واضح ، فمن الحديث عن الدوائر المختلفة لاستمرارية الخبرة سواء الكلية الشكلية منها (الخلافة) أو الكلية الموضوعية (الأمة) أو الجزئية التي تدور حول العبادة وعنصر سلوك المحكوم ، إلى الحديث عن التطبيقات المتعددة والمتنوعة التي تبرز المتابعة التاريخية ستاً منها واضحة (الدولة القومية في العصر الاموى ، الدولة العالمية في العصر العباسى الاول ، الدولة القومية في العصر العباسى الثانى ، النموذج العثماني إبتداء من فتح مصر على الأقل ، النموذج الإسلامى فى الهند وخاصة خلال القرن التاسع عشر مع الصراع الإسلامى العنيف ضد الاستعمار البريطانى ، ثم النموذج البربرى فى شمال افريقيا) إلى الحديث عن إيقاع التكوين ثم الابداع ثم بداية الانهيار فى النموذج الإسلامى من نماذج مجتمعات الخلافة الكبرى فى التاريخ .

ب - ومن ناحية أخرى انتقل توظيف هذه الخصائص إلى تحديد النواحي النظرية التي يمكن ان يعمق ويوصل فيها النموذج الإسلامى للممارسة السياسية ومنها نظرية وظائف الدولة ، نظرية الدولة الاتصالية ، نظرية الدولة العالمية ، تأصيل مفهوم الأمة كمحور للبناء السياسى للدولة الاقليمية ، نموذج التنمية القومية ومفهوم النظام الدولى الجديد ، وظيفة العلماء فى المجتمع المتقدم . وجميعها نواحي تتداخل على صعيدها أيضاً الأبعاد السياسية والحضارية الداخلية والخارجية ، فنجد أن نظرية وظائف الدولة التي تبرز وظيفة الدولة حارسة وحامية القيم وهي الوظيفة التي صاغتها تقاليد الخبرة الإسلامية وتنبثق من بينها الوظيفة الاتصالية التي لا تقتصر على

== د . د حامد ربيع : اشكالية التراث وتدریس العلوم السياسية فى الجامعات العربية ، ندوة تدريس العلوم السياسية بالوطن العربى ، لارناكا ، ٤ - ٨ فبراير ١٩٨٥ .

ومن اهم هذه الدراسات : د . د حامد ربيع : الإسلام والقوى الدولية ، القاهرة ، دار للوقف العربى ١٩٨٠

- د . د حامد ربيع : مستقبل الإسلام السياسى . المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم ، بغداد ، ١٩٨٣ .

الحاكم والمحكوم وإنما تعدى ذلك إلى علاقة الدولة بالمجتمعات الأخرى الخارجية ، وهنا يبرز مفهوم الجهاد كأحد عناصر السياسة القومية في التراث القومي .

ومن ناحية أخرى نجد مفهوم الدولة العالمية الذى عبرت عنه فى الخبرة الإسلامية الدولة العباسية فى فترة هارون الرشيد ، وهو مفهوم مازال فى حاجة إلى تحليلات عميقة تأصيلية ، فلقد طرح د . حامد ربيع كيف يمكن للخبرة الإسلامية أن تساعد فى حل التناقض بين مفهوم الدولة القومية والدولة الاقليم وذلك من خلال مفهوم الأمة كمحور للبناء السياسى لمجتمع الاقليم القومى ، كذلك كيف أنها تبرز أن المتغير الاقتصادى ليس هو المتغير الأساسى فى العملية الانمائية والتوسعية وإنما تحقيق الرسالة والدعوة هو الأساس الذى يشارك المجتمع بأسره فى السعى لتنفيذه وأخيراً يتساءل هنا الطرح عن مدى امكانية أن يقدم الإسلام جديداً فى عملية تشكيل نظام دولى جديد وهل يقتصر على مجرد تقديم إطار تلتف حوله دول عدم الانحياز أم أنه يمكن ان يصل إلى التأثير فى تشكيل مفهوم هذا النظام الدولى الجديد ؟

ومما لاشك فيه أن تعميق القدرة على فهم هذا التأصيل إنما ترتبط بتعميق دراسة تطور وضع العالم الإسلامى فى النظام الدولى ، فعلى صعيد جميع المحاور السابق تلخيصها فى طرح د . حامد ربيع يبدو لنا أن الحاضر الغائب هو هذا التطور فى وضع هذا العالم كأحد مكونات النظام الدولى فى المراحل التاريخية المختلفة سواء كمحورها الأساس أو كمحرك أو موضوع لتفاعلاته . ومع ذلك فإن محاور هذا الطرح تبرز عدة مجالات هامة تساهم فى تكوين أهداف إطار التحليل النظمى السياسى الإسلامى الدولى : كيفية ومدى ظهور الجهاد كمحرك للسياسات الإسلامية ، طبيعة العلاقة بين الوظيفة العقيدية والتوزيعية فى تفسير الفتوحات والتوسع والتراجع الإسلاميين ، كيف أثر الإسلام على تشكيل النظام الدولى ومتى وكيف وإلى أى حد أثرت الدول الإسلامية على تشكيل التفاعلات الدولية ؟ .

المبحث الثالث

حول بعض إشكاليات تحديد الإطار النظري والهدف

اتضح من التحليل في المبحث الاول كيف أن الهدف المحورى لهذا الجزء من المشروع يحقق تراكما معرفيا في مجال علم العلاقات الدولية من منظوره الغربى ، كذلك اتضح من التحليل فى المبحث الثانى كيف أن هذا الهدف يحقق تراكما اخر فى مجال دراسات العلاقات الدولية التى وظفت التاريخ الإسلامى ، وهكذا وعلى ضوء الربط بين نتائج التحليلين فى هذين المبحثين يكون قد اتضحت المبررات الأكاديمية لهذا الهدف ومن ثم للمقترَب الذى سيتم من خلاله توظيف المادة التاريخية لتحقيق هذا الهدف أيضاً ، وهو مقترَب التحليل النظمى للعلاقات الدولية وليس التاريخ الدبلوماسى .

وبقدر ما يستجيب اختيار هذا الهدف وهذا المقترَب مع طبيعة أهداف ومنهجية التحليل السياسى فى التعامل مع التاريخ (كوسيلة وليس كغاية فى حد ذاته) بقدر ما يستجيب من ناحية أخرى (كما سنرى بالتفصيل فى موضع لاحق)^(١) لبعض الدعاوى من جانب علماء عرب ذوى منظورات مختلفة للدراسات التاريخية والتى تطالب بتجديد منهجية هذه الدراسات . وذلك بالتركيز - كما يقول د. عماد الدين خليل^(٢) - على الكليات والروابط وتخطى التفاصيل والجزئيات التى تعج بها المصادر التاريخية القديمة وخاصة ما يتعلق بالجوانب السياسية والعسكرية من تاريخنا وصولاً إلى الكليات والدلالات فى سياق الحركة التاريخية الأكبر حجماً ، ذلك لأن هناك حاجة لاستعراض تحليلى لمسيرة التاريخ الإسلامى فى مساره الطويل .

كذلك يدعو د. محمود اسماعيل^(٣) للاهتمام بالبحث فى العلل والأسباب وراء الظواهر التاريخية التى تعرض بصياغة لغوية حديثة لما ورد فى الحوليات التاريخية كما تعرض أيضاً كما لو كانت قد خلقت فى فراغ ، كما يدعو إلى رؤية شاملة للمسار العام لحركة التاريخ الإسلامى .

وإذا كانت جميع هذه المتطلبات تحقق دفعات قوية فى مجال البحث التاريخى فإن التحليل السياسى الدولى وفقاً لمقترَب النظم الدولية يستطيع المساهمة فى تقديم هذه الملامح والدلالات

(١) انظر الفصل الثانى .

(٢) د. عماد الدين خليل ، ضوابط ومعايير أساسية فى منهج كتابة التاريخ الإسلامى ، بحث مقدم إلى الندوة العلمية حول منهج كتابة تاريخ الأمة الإسلامية ، كلية الآداب - جامعة الأزهر ، بالتعاون مع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ورابطة الجامعات الإسلامية فى ١٠ ربيع الأول ١٤١٠ هـ - ١٠ أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ٦ - ٧ .

كذلك انظر : د. عماد الدين خليل حول إعادة كتابة التاريخ الإسلامى ، دار الثقافة ، الدوحة ، قطر ١٩٨٦ ، ص ١١٦ - ١١٧ ، ص ٩٢ - ٩٥ .

(٣) د. محمود اسماعيل : قضايا فى التاريخ الإسلامى : منهج وتطبيق . دار الثقافة ، لمدار البيضاء ، ط ٢ . ١٩٨١ .

الكلية عن التطور فى التاريخ السياسى الإسلامى الدولى (فيما بين الفواعل الإسلامية وبينهم وبين غير المسلمين)^(١) فهو عن طريق المزج بين الأحداث التاريخية وبين الافتراضات والتعميمات عن عملية التغير فى النظام الدولى يساهم فى تقديم أنماط وليس أحداث مفردة ، التحولات الكبرى وليس الوقائع المحددة، العوامل المختلفة التى أثرت على تحديد وضع الدولة (الدول) الإسلامية فى خريطة وهيكل توزيع القوى العالمية . ومع ذلك فإن طبيعة هذا الاقترب من التاريخ الإسلامى تثير فى الواقع عدة اشكاليات :

الاشكالية الأولى : تتصل بمصداقية أو صحة استخدام مقرب تحليلى غربى فى دراسة تهدف إلى المساهمة فى تقديم منظور اسلامى لأحد الفروع المعرفية وهو علم العلاقات الدولية . وتثير هذه الاشكالية كل أبعاد الجدل حول مدى ملائمة المناهج الغربية للدراسة أو ضاع ومشكلات فواعل أخرى^(٢) وهو الجدل الذى اكتسب منقفا خاصا ومتجددا من واقع انتقادات منظورات اسلامية اجتهدت لتحديد سمات المنهجية الإسلامية فى البحث^(٣) .

ومع ذلك فإن منطلق الدراسة بهذا الصدد يستند إلى ثلاثة أمور :

من ناحية : عدم وجود تعارض بين استخدام منجزات التطورات الحديثة فى علم العلاقات الدولية وبين دراسة الخبرة الإسلامية فى مجال هذه العلاقات . بل إن تطبيق مقتربات هذا العلم إنما تثرى وتعمق من فهم الأبعاد الحقيقية لهذه الخبرة .

بعبارة أخرى فإن الاجابة عن التساؤل عن مدى صحة استخدام التحليل النظمى (باعتباره أحد الأفرع التحليلية من مقرب النظم) للدراسة التاريخ السياسى الإسلامى الدولى على نحو يبرز تميز أسلوب دارسى العلوم السياسية عن المؤرخين ، إنما ينبثق عن ضرورة الرعى بقضية أعمق وأوسع ألا وهى ضرورة التمييز بين الإطار أو الأداة المنهجية وبين مضمون التفسير والتحليل الذى يسفر عن تطبيقها . ويختلف هذا المضمون باختلاف الأطر المرجعية التى يستند إليها هذا التفسير وهذا التحليل . بعبارة أدق فإن هناك فارقاً بين استخدام أدوات أو أطر التحليل التى أفرزها المنظور الغربى للعلوم الاجتماعية وبين تبني المنظورات أو التفسيرات الغربية لتطورات وأحداث

(١) انظر للمطلب الثانى من المبحث الثانى من الفصل الثانى .

(٢) انظر على سبيل المثال انتقادات علم ملاحة عدة مناهج غربية للدراسة لسياسة الدولية للعالم الثالث فى :

- Bahgat Korany and Aly El- Din Hillal Dessouki (eds), The Foreign Politics of Arab States , Boulder , colo , Westview Press , 1984 .

(٣) انظر نموذجنا لهذا فى :

- نصر محمد عارف : نظريات التنمية السياسية للعاصرة . دراسة نقدية مقارنة فى ضوء المنظور الحضارى الإسلامى ، للمعهد العالمى للفكر الإسلامى ، واشنطن ، سلسلة الرسائل الجامعية ، رقم ٦ ، ١٩٩٢ .

التاريخ الإسلامي ، فتلک الأخيرة ، وكما أوضح العديد من العلماء والباحثين المسلمين^(١) لا يمكنها ان تقدم تفسيراً صحيحاً شاملاً ومتناسكاً لتاريخنا الإسلامي لاعتبارات عديدة ، ومن هنا كانت الحاجة في هذا الجزء من المشروع للوعى والالتزام بعدلة ضوابط منهجية للتفسير الإسلامي للتاريخ^(٢) .

ومن ناحية أخرى : فإن طبيعة جوهر تحليل النظم (أو مقرب النظم بصفة عامة) تعد تعبيراً عن وتجسيداً لفكر يعترف بتكامل وکلية وعدم انفصال الأبعاد المختلفة للظواهر الاجتماعية ومن ثم الحاجة إلى دراستها انطلاقاً من أطر نظمية وهى أطر كلیة تخفف من غلواء الانقسام الجامد بين التخصصات والعلوم المختلفة^(٣) .

اذن ألا يمكن القول إن هذا الاقتراب يجد جنوراً فى طبيعة المنظور الإسلامي للظواهر الاجتماعية ، وألا ينبثق هذا المنظور عن طبيعة الإسلام باعتباره كلاً تمتد قواعده ومبادئه وأسسها لتغطى مختلف أبعاد الكون فى ارتباطاتها ، وألا يعكس هذا المنظور الرؤية الكلية للقرآن عن وحدة الكون ، وألا يمثل هذا المنظور كلا موحداً يتكون من روافد سياسية واجتماعية واقتصادية تصب فى مجرى واحد فتضفى عليه طابعه الخاص الذى يميزه عن المنظورات الأخرى المادية بشقيها الليبرالى والماركسى^(٤) ؟

ومن ناحية ثالثة : نجد أن اقتراب تحليل النظم الدولية تعرض لانتقادات منهجية عديدة، من داخل المنظور الغربى^(٥) لعل من أهمها انه مقرب استاتيكي يبحث عن كيفية الحفاظ على النظم القائمة ، أى أنه متحيز للوضع القائم لتركيزه على قيمة الاستقرار والتوازن وليس عمليات التغير والتطور نظراً لعدم تركيزه على العملية التحويلية . وتجدر الإشارة إلى أن هذا الانتقاد بصفة خاصة ينطبق على التيار الأول من الأدبيات النظمية خلال الستينات فى حين أن الرؤية النقدية

(١) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٣ - ١٢٨ .

- د. حامد ربيع ، اشكالية التراث ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(٢) انظر المطالب الثالث من المبحث الثانى من الفصل الثانى .

(٣) Richard Little : op . cit .

(٤) حول الرؤية الكلية الشاملة للظاهرة الاجتماعية فى المنظور الإسلامي ، انظر : - سيف الدين عبد الفتاح ، التجديد السياسى والخبرة الإسلامية : نظره فى الواقع العربى المعاصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩ م .

(٥) حول اهم الانتقادات الموجهة إلى مقرب تحليل النظم الدولية انظر :

James E., Dougherty & Robert L., Pfaltzgraff, Jr : op . cit .

- د. الحسان بو قطار : العلاقات الدولية ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، ١٩٨٥ .

الشاملة لمختلف تيارات هذه الأدبيات وخاصة خلال عقد الثمانينات تبرز أن التغير من ناحية وعملية تدهور وانهيار النظم من ناحية أخرى قد أضحت في صميم التحليلات النظامية^(١) .

والاشكالية الثانية : تتمحور حول السؤال التالى هل انتظمت العلاقات الدولية الإسلامية - غير الإسلامية منذ بدايتها فى شكل نظام دولي ؟ وهل كان هناك نظام دولي واحد يجمعها واقعيًا ونظريًا ؟ ويتضح مغزى هذا السؤال من تعريف النظام الدولي على ضوء عدة معطيات متقابلة سواء فى الرؤية الغربية عن الإسلام أو فى الرؤية الإسلامية عن الغير . وتلخص هذه المعطيات المتقابلة التى تناولتها عديد من الاتجاهات فى الأدبيات الإسلامية وغيرها على صعيد الدراسات التاريخية والاجتماعية فى الجانبين التالىين :

من ناحية : اذا كانت الدراسات الغربية المعاصرة عن تطور النظم السياسية الدولية قد أغفلت وأسقطت أو تجاهلت نماذج الخبرة الإسلامية ، وخاصة فى الوقت الذى كانت تمثل فيه هذه النماذج مركز العالم (كما سبق التوضيح) فان هذا الاغفال أو التجاهل أو الاسقاط كان يعكس - كما يقول البعض من دارسى العلاقات الدولية^(٢) اهتماماً مقصوراً على الذات نابعاً من ضرورة الاختيار على صعيد هذا النطاق الزمنى والحضارى الممتد فى تاريخ العالم . ولكنه كان يعكس أيضاً وبدرجة أساسية رفضاً للاعتراف بوجود الغير ، ويمثل هذا الرفض امتداداً أو ترجمة لما أوضحه مجيد خدورى - أحد رواد دراسة العلاقات الدولية الإسلامية - كمنطلق من منطلقات تحليله للقانون الدولى الإسلامى^(٣) . ودار هذا المنطلق حول أسباب الاختلاف بين أنظمة القانون الدولى القديم اذا ما قوبلت بالقانون الدولى المعاصر ، فهو يقول "انها لم تكن من الشمول بحيث تناول العالم بأسره اذ أن كل نظام من الأنظمة القديمة كان يعنى أولاً بتنظيم العلاقات بين كيانات مستقلة ودول مختلفة فى منطقة من العالم وضمن إطار أو أكثر من إطار حضارى مشترك بينها ، وقد لوحظ أن الشعوب فى كل حضارة كانت تنزع إلى اقامة كيانات سياسية مستقلة - أى إلى اقامة عائلة دولية مصغرة - تنظم العلاقات بينها مجموعة من القوانين والأعراف المألوفة لديها لا إلى اقامة أمة موحدة تتولى الحكم فيها سلطة واحدة وينظم امورها نظام قانونى واحد . ولقد قام عدد من هذه العائلات الدولية المتعايشة وغير المتعايشة فى عدد من المناطق: الشرق الأدنى ، بلاد الاغريق ، الرومان ، الصين وفى العالم الإسلامى وفى الغرب المسيحى ونشأت فى كل منها حضارة واحدة متميزة على الأقل ، وقد نشأت فى كل حضارة عدد من المبادئ والقوانين لتنظيم العلاقة بين كل دولة وأخرى فى زمن السلم والحرب ، وفى الواقع فان هذه

(١) انظر نموذجاً لهذه التحليلات فى المبحث السابق .

(٢) مارسيل مارل : سوسولوجيا العلاقات الدولية ، ترجمة د. حسن نفاع ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ص

٢٣ - ٢٤

(٣) مجيد خدورى : القانون الدولى الإسلامى ، كتاب السير للشيبانى (تحقيق وتقديم وتعليق) ، الدار المتحدة للنشر ،

بيروت ، ط ١ ، ١٩٧٥ ، ص ص ٩ - ١٢ .

الأنظمة القديمة لم تكن دولية بحسب مفهومنا اليوم لأن كل نظام كان نظاماً منفصلاً خاصاً ، فشل في ادراك مفهومى المساواة والمعاملة بالمثل القانونيين ، وهما مبدآن أساسيان لكل نظام يراد به أن يكون عالمياً ، ولم يكن هناك من سبيل لدمج هذه الأنظمة المختلفة فى نظام واحد مترابط ، وعلى الرغم من أن كل نظام من هذه الأنظمة كان يقتبس من الآخر ودون أن يعترف بالفضل ، فإنه كان يدعى لنفسه التفوق الخاص فى قيمه الخلقية والدينية ، فلا عجب إذن أن نرى كل نظام من الأنظمة يزول بزوال الحضارة (أو الحضارات) التى نشأ فيها وازدهر . بعبارة موجزة فإنه وفقاً لهذه الرؤية يمكن القول إن عدم امتداد التحليل النظمى إلى الخبرة الإسلامية مبعثه عدم الاعتراف بأنها كانت جزءاً من النظام الدولى ، وكان ذلك يعد انعكاساً لطبيعة القانون الأوروبى الحديث فى عصر بداية سيادة الدول الغربية على العالم ، وهو القانون الذى أوجد خلال فترة تطوره مبادئ لضبط العلاقات بين الدول المسيحية وحدها ، وبقليل ما ظهرت هذه الطبيعة فى رؤى مفكرى وقانونى أوروبا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلادى عن العلاقة بين الدول المسيحية والدولة العثمانية ^(١) بقليل ما وجدت مدلولاتها وامتداداتها لدى محلى النظم المعاصرين من دارسى العلاقات الدولية الذين اسقطوا خبرة الدول الإسلامية (كما سبقت الإشارة) .

كذلك ظهرت نفس المدلولات والامتدادات أيضاً فى كتابات المؤرخين الغربيين التى قمت - كما يقول أساتذة التاريخ الإسلامى ^(٢) - تاريخ العالم كله ، بما فيه التاريخ الإسلامى ، من زاوية نظر غربية اقليمية تجعل من أوروبا مركز العالم تدور حول قطبه كل المساحات الأخرى من الأرض وماعليها من دول وشعوب وحضارات حيث تغدو أشبه بالظلال الباهتة لهيكل التاريخ الأوروبى العالمى ^(٣) ، ولم تقتصر هذه الزاوية من المنظر على الدراسات التاريخية فقط ، ولكن امتدت أيضاً للعلوم الاجتماعية والانسانية الحديثة ، فإن نشأة هذه العلوم تزامنت مع الفترة التى بدأ يتكون فيها للغرب وعى بأنه مركز العالم من حيث التنظيم والفكر والعمل وتصور الحياة والانسان ، ولقد كانت هذه الزاوية للنظر موضع اهتمام عديد من المؤرخين المسلمين المعاصرين ^(٤)

(١) انظر أبعاد هذه الرؤية فى: د. مجيد خنلورى ، الحرب والسلام ، مرجع سابق ، ص ٣٦٩-٣٧٢

(٢) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .

(٣) من هذه النماذج الغربية لما يسمى بالتاريخ العالمية واتى لفردت مكاناً ضيقاً للتاريخ الإسلامى لايقارن بما قدم عن تاريخ أوروبا واتى قمته من منظور لوروى ، انظر :

- Pirenne .I : Les Grands courants de l' Histoire , Universelle Edition de la Baconniere Neughatel , 1948 Vol , V2 , V3 .

- H.G.Wells : A Short History of the World , Cassell and Company, London , First edition , 1922.

(٤) محمد وقيدى ، كتابه التاريخ الوطنى ، دار الامان ، الرباط ، ط ١ ، ١٩٩٠ ، ص ١٦ - ١٩ ، ٤٠ - ٤١ .

ومن ناحية أخرى : برزت الاهتمامات من جانب المؤرخين المسلمين والغربيين على حد سواء بإيجاد صورة جديدة لفهم الماضي ومن أهمها صورة التاريخ العالمى فى مقابل التاريخ المتعددة لأجزاء العالم وحضاراته ، ولقد أخذت هذه الاهتمامات تعبيرات مختلفة .

فمن أهم أركان منهجية اسلامية مقترحة لاعادة كتابة التاريخ الإسلامى ^(١) تلك الدعوة ^(٢) إلى تقديم عروض تاريخية متوازية زمنياً بين ما كان يجرى فى مرحلة ما من مراحل التاريخ الإسلامى وما كان العالم المحيط يشهده من أحداث فى المرحلة نفسها وذلك من أجل تكوين نظرة شمولية تمكن من فهم طبيعة العلاقات بين عالم الإسلام والعالم الخارجى .

وفى نفس الوقت اعترفت دوائر غربية تبحث فى تقويم الاتجاهات العامة فى الابحاث التاريخية الغربية ^(٣) أن امكانية كتابة التاريخ العالمى وطرق هذه الكتابة تعد من المشكلات المحددة التى تلقى كثيراً من الانتباه المعاصر فى محاولة لتجاوز الاقتصار على التاريخ القومية والاقليمية وذلك للوصول إلى تنظيم للمعرفة التاريخية يقدم نظرة كونية فى التاريخ تصلح من أخطاء التاريخ القديمة والاقليمية . كما تعترف هذه الدوائر بأنه بالرغم من صعوبة وتعدد مشكلات عملية كتابة تاريخ عالمى ، وبالرغم من الانتقادات العديدة لفرضياتها وهياكلها إلا أنها تطرح بقوة الأسئلة والشكوك حول النظرة إلى تاريخ تطور أوروبا الحديث (منذ القرن ١٦ الميلادى) باعتباره المتحكم فى مجرى تاريخ العالم وباعتباره مركز التاريخ الكونى .

وبالنظر إلى هذه المعطيات المتقابلة والمتبادلة بين رؤية غربية وأخرى إسلامية والتى تشير قضية الروابط والتفاعلات والعلاقات بين التاريخ السياسية أو الحضارية للطرفين الإسلامى وغير الإسلامى من ناحية وبين النظم القانونية الدولية الإسلامية وغير الإسلامية من ناحية أخرى ، فإنه يمكن القول إن هذا الجزء من المشروع إنما ينطلق - فى مواجهة أبعاد هذه الاشكالية الثانية - من أن العلاقات الدولية بين المسلمين وغير المسلمين عبر التاريخ قد أخذت شكل نظام من التفاعلات والذى يمكن أو يجب السعى لمحاولة دراسته بالاستعانة بمنطلقات وأبعاد التحليل النظمى الدولى ، ولكن من خلال منظور اسلامى له ضوابطه ومعايره الإسلامية فى النظر لتاريخ هذه العلاقات وفى النظر لتقسيم المعمورة كما انه منظور الطرف الإسلامى لهذه العلاقات بعد ان سادت المنظورات الأوروبية لهذه العلاقات وخاصة خلال القرون الثلاثة الاخيرة ، كما أنه المنظور الذى يعنى ويدرك كل محاذير وعواقب وخطورة الأخذ المطلق بفكرة وحدة التاريخ العالمى أو وحدة الجماعة الدولية ، كما يقول بها المنظور الغربى .

(١) انظر المبحث الاول من الفصل الثانى .

(٢) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٣) جفرى باراكلو ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦ - ٢٧٦ .

الفصل الثانى

مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامى مشكلات التعامل معها ، وصياغة الإطار النظرى النظمى للتحليل

- المبحث الأول : مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامى : خصائصها وأبعاد تقييمها
المبحث الثانى : الإطار النظرى المقترح للتحليل النظمى •

الفصل الثاني

مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي

مشكلات التعامل معها وصياغة الإطار النظري النظمي للتحليل

تمهيد :

يواجه المحلل السياسي الذي يهتم بالتاريخ (تاريخ النظم ، تاريخ العلاقات ، تاريخ الأفكار ، تاريخ الحضارات) مشكلات منهجية متنوعة وخاصة عند التعامل مع المصادر الأصلية (الأولية) وإذا كان المحلل السياسي - الذي لم يعتد أو يتدرب على هذا التعامل - يهدف إلى استخلاص تعميمات ، وإذا كان المؤرخ الذي يخبر بعمق مختلف أساليب هذا التعامل - لا يهدف عادة لاستخلاص تعميمات من نطاق هذا التعامل ، فإن دراسة خبرة الممارسات الإسلامية في مجال العلاقات الدولية يقتضي وعياً وتحديدا لطبيعة المشكلات التي تواجه الباحث السياسي عند اللجوء إلى مصادر المادة العلمية التاريخية من ناحية ، كما تقتضي من ناحية أخرى تحديد كيفية تنفيذ الجمع بين مقترَب كل من المؤرخ والمحلل السياسي . وتعد الأبعاد النظرية لتحليل النظم الدولية المنطلق الذي يستند إليه المشروع لتحقيق هذا الجمع وصولاً للهدف المحدد لهذا الجزء منه .

ومن ثم فإن هذا الفصل ينقسم إلى مبحثين : المبحث الأول يعالج مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي ، في حين يعالج المبحث الثاني أبعاد صياغة الإطار النظري النظمي لتحليل المادة التاريخية على ضوء طبيعة هذه المشكلات ومنظور المحلل السياسي لكيفية التعامل معها .

المبحث الاول

مشكلات مصادر دراسة التاريخ الإسلامي

خصائصها وأبعاد تقويمها

يرواجه الباحث السياسي عند التعامل مع هذه المصادر مشكلات عدة تترجم قصور منهجية هذه المصادر عن تحقيق اهدافه البحثية بصورة مباشرة ، ومع ذلك فان مضمون هذه المصادر إنما يمثل ذخائر علمية نفيسة تنتظر من يتعامل معها لتقديم نماذج تحليلية تحقق أهدافا بحثية متطورة ، وهذه الأهداف وإن كانت تختلف بالضرورة عن أهداف المؤرخ إلا أنه لا يمكن إنجازها بدون الإنجازات الأخير أى الإنجازات العملية البحثية التاريخية برمتها .

ولقد حددت الجماعة البحثية ولمست طبيعة وأنواع هذه المشكلات خلال تعاملها المباشر مع المصادر المختلفة لدراسة التاريخ الإسلامي ، ثم على ضوء تعاملها مع الأدوات الخاصة بمناهجية الكتابة في هذه المصادر وخاصة الأصلية منها :

١ - وقبل الاستطراد في مناقشة طبيعة هذه المشكلات ومدلولاتها بالنسبة للتحليل السياسي الدولى يجدر الإشارة إلى الملاحظات العامة التالية التى تم تحديدها خلال المرحلة الأولى الاستكشافية لطبيعة المصادر التاريخية التى يمكن الرجوع إليها .

أ- انقسمت المصادر التى تم الرجوع إليها (وهى مصادر منشورة أساساً) إلى مصادر أصلية (أولية) أى نتاج المؤرخين المسلمين فى العصور الإسلامية المتتالية، والمصادر الثانوية : أى نتاج المعاصرين من المسلمين وغيرهم من دارسى ومتخصصى التاريخ الإسلامى ، ولقد برز لدارس العلوم السياسية ما يلى :

من ناحية تناثر وتشتت التفاصيل الخاصة بعلاقة الدولة (الدول) الإسلامية مع أجزاء العالم المحيط بين الحوليات فى كتب التواريخ العامة وعدم وجود إطار عام واحد يجمعها على أساس تاريخى ممتد نسبياً أو موضوعى ، وكان هذا الوضع يستلزم جهداً كبيراً لاستخلاص هذا الشتات المتناثر المتصل بالتعامل الخارجى للدولة الإسلامية من هذه الكتب أو من المصادر الأصلية الأخرى الأكثر اتصالاً بالموضوع مثل كتب المغازى والفتوحات والسير ، مما جعل الاعتماد عليها بصورة كلية بالغ الصعوبة وخاصة مع توافر المصادر الثانوية التى قدمت محتوى هذه المصادر الأولية بصورة متتالية .

ومن ناحية أخرى كثرة وتعدد وتنوع المصادر الثانوية العربية والأجنبية مما استلزم تصنيفاً وانتقاءً من بين تلك المصادر التى تتناول التاريخ الإسلامى فى مجمله أو التى تتصل بفترات تاريخية محددة (الأموية ، العباسية ...) أو قضايا أو موضوعات محورية (مثلاً الهجمة الصليبية ، التترية ...) أو بتاريخ دويلات متتالية فى مناطق جغرافية مختلفة للعالم الإسلامى والتى شهدت

صدّات جهورية مع الطرف غير الإسلامي (مثلاً مصر ، الاندلس ، شرق أوروبا (البلقان) ...)
أو التي تتصل مباشرة بعلاقات الدولة الإسلامية بالأطراف الأخرى (مثلاً الأموية ، البيزنطية ،
الفاطمية - البيزنطية ، العرب والروم، العثمانيون وأوروبا ...)

ب - وعدا المشكلات المنهجية والمضمونية التي تمثل سمات عامة ومشتركة بين أنواع هذه
المصادر والتي سيرد الإشارة إليها بالتفاصيل فيما يلي ، فإن هناك مشكلات خاصة ومحددة تتصل
بطبيعة مصادر بعض الفترات التاريخية ، وخاصة المرحلة العثمانية والمرحلة ما بعد الخلافة العثمانية .

فمن ناحية : نجد أنه في مقابل أمهات كتب "التاريخ العام الإسلامي" التي ذخرت بها
القرون السبعة الأولى للهجرة - وخاصة القرنين الرابع والسادس - نجد فراغاً بالنسبة للكتب
المنظرة خلال مرحلة العصر العثماني، ولقد تأكدت لنا هذه الملاحظة من خلال العملية التوثيقية
للمشروع كما تأكدت أيضاً من واقع ما تم رصده بعد ذلك من إشارات متعددة عن طبيعة
الدراسات التاريخية في هذه المرحلة وأهم مصادرها^١ (كما سنرى بعد ذلك) ، وبقدر ما ترجع
هذه الظاهرة إلى طبيعة الدراسات التاريخية في هذه المرحلة وماترتب عليها من قلة المصادر التركية
الأولية التي تتسم بالنظرة الكلية للعالم الإسلامي (كما سنرى) بقدر ما ترجع أيضاً إلى أوضاع
حديثة ومعاصرة أدت إلى ضعف الترجمة إلى العربية من المصادر التركية الأولية (الوثائق
والمخطوطات) وكذلك الفارسية ، في حين أن الدراسات الاستشرافية الحديثة والمعاصرة حققت
إنجازات هامة نسبياً على صعيد الاستعانة بهذه المصادر . وكان من أهم هذه الأوضاع غياب
العنصر التركي في الساحة العلمية العربية وغياب العنصر العربي في الساحة العلمية التركية مما أدى
إلى حالة من اللامبالاة والتعتيم على كثير من أبعاد تاريخ العصر العثماني قبل عصر التنظيمات

(١) انظر على سبيل المثال :

- كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية الجزء الثالث (الأتراك العثمانيون وحضارتهم) ترجمة نبيه أمين فارس ، منير
البعليكي ، دار العلم للملايين ، ط ١ ، ١٩٤٩ ، وأشار المصدر السابق إلى أن أول تاريخ رسمي تركي هو تاريخ سعد الدين
١٥٦٠هـ .

- انظر عرضاً تفصيلياً وجامعاً في نفس الوقت لتطور طبيعة وأنواع الكتابة لدى المؤرخين العثمانيين منذ القرن السادس عشر
وحتى التاسع عشر للميلاد في :

- نور الدين حاطوم (وآخرون) ، للدخول إلى التاريخ ، المطبعة العصرية ، دمشق ١٩٦٤ ، ص ص ٤٧٥ - ٥١٥ .

انظر أيضاً تحليلاً لصعوبات ومحدودية المصادر التركية عن حقبة التاريخ العثماني في :

-Edward S. Creasy : History of the Ottoman Turks , Beirut . Khayat 1968 . The
Introduction of Zeine . PP V-IX .

وبعده ^(١) . بقلر ما برزت الدعوة إلى محاولة سد هذه الفجوة على صعيد الأوساط الأكاديمية العربية بقلر ما برزت أيضاً على صعيد الأوساط الأكاديمية الغربية ، فلقد أرجعت هذه الأوساط بدورها إهمال دراسات التاريخ العثماني بالمقارنة بدراسات العصر الإسلامي القديم والوسيط لأسباب سياسية وأخرى قومية ^(٢) ، ولقد ساهمت دراسات عربية جادة في إبراز أثر وطأة الاعتبارات السياسية والقومية على عدم دراسة التاريخ العثماني دراسة عميقة بل واسقاطه من حسابات التاريخ العربي أو تقليده في صورة مشوهة ومتحيزة ^(٣) .

ومن ناحية أخرى : فإذا كانت المصادر الأصلية والثانوية بمثابة المصدر الأساسي للمادة العلمية للتحليل التاريخي للمراحل المختلفة حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية فإن الاعتماد على نظائر هذه المصادر في المرحلة اللاحقة لهذه الحرب كان سيعد اعتماداً قاصراً ، حيث كان من الأجدر الاعتماد أساساً على أدبيات العلاقات الدولية التي درست هذه المرحلة ، فقبل هذه الحرب - لم يكن علم العلاقات الدولية - فرعاً معرياً مستقلاً بذاته ، وكانت المواضيع التي تندرج تحت دراسة الظاهرة الدولية تدرس كجزء من دراسات التاريخ أو القانون أو الاقتصاد أو الفلسفة ، ومن هنا كان سعى الباحثين إلى كتب التاريخ لتحقيق الأغراض البحثية الخاصة بالمرحلة السابقة على الحرب العالمية الأولى . وإذا كانت الأدبيات المختلفة في مجال دراسة العلاقات الدولية تغطي الفترة الحديثة والمعاصرة من تاريخ العلاقات الدولية للعالم الإسلامي (باعتباره عالم المستعمرات في ظل نظام توازن القوى أو العالم الثالث في ظل الثنائية القطبية ..) ، إلا أنه يجب النظر إلى مادة هذه الأدبيات من خلال منظور إسلامي متميز (بحقق التوازن والتجانس مع النظرة إلى المراحل التاريخية السابقة من خلال نفس المنظور أيضاً) حيث أن هذه الأدبيات تقدم مباشرة إما رؤية للقيود والفرص التي يفرضها النظام الدولي المسيطر على تحرك الدول الإسلامية وإما رؤية عن وضعية هذه الدول والاقليات الإسلامية في ظل مثل هذا النظام . كما يتضح أن هناك اهتماماً محدوداً بدراسة النظام الفرعي الإسلامي كوحدة متكاملة لها خصائصها الذاتية حيث أن الاهتمام مركز على أهداف وسلوك الدول الإسلامية ولكن في نطاق وضع دول العالم الثالث ككل كدول تابعة في النظام الدولي .

(١) انظر على سبيل المثال :

- د. عبد الجليل النعيمي ، واقع ومستقبل الدراسات التاريخية عن الولايات العربية أثناء العهد العثماني ، المحلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، العدد ١ ، ٢ يناير ١٩٩٠ . مركز البحوث والدراسات العثمانية وللوريسيكية والتوثيق والمعلومات ، تونس ، ص ٦٧ - ٧٠

(2) Kemal Karpat (ed.) : The Ottoman State and Its Place in World History . Leiden E.G.Brill , 1964 . PP 3 - 19 .

(٣) د. سيار الجميل ، العثمانيون وتكوين العرب الحديث ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ .

٢ - هذا ولقد استرشدت المرحلة الثانية من التعامل مع المصادر الأصلية والمصادر الثانوية بضوابط نبعت من نتائج التفاعل بين دراسة خصائص منهجية وأنواع الكتابة التاريخية الإسلامية وبين إشكاليات التحليل السياسي الدولي للمادة التاريخية . ولقد تحقق هذا التفاعل بالجاء إلى ادبيات علم التاريخ الإسلامي ومنهجيته ، ومن ثم فإن هذا المبحث ينقسم إلى مطلبين أولهما يعرض لأبعاد هذا التفاعل والثاني ويعرض لهذه الضوابط .

المطلب الأول : تطور علم التاريخ الإسلامي ومنهجية كتابته :

المطلوبات بالنسبة لإشكاليات التحليل السياسي الدولي له :

لقد اقترنت المرحلة الأولى من العملية البحثية فى المصادر الأصلية والثانوية (وهى المرحلة الاستكشافية) بالتعامل مع ادبيات عربية معاصرة فى مجال علم التاريخ الإسلامي من ناحية وتطور منهجية الكتابة فيه وفلسفته من ناحية أخرى ، وفى مجال الدعوة إلى إعادة هذه الكتابة (منهجاً وتطبيقاً) من ناحية ثالثة . ولقد كان هدف هذا التعامل هو الاجابة بطريقة علمية منظمة عن العديد من التساؤلات والانطباعات التى برزت أمامنا خلال المرحلة الاستكشافية فى المصادر الأصلية حول خصائص هذه المنهجية ، وحول أبعاد الانتقادات الموجهة إليها ، ولقد ترتب على نتائج هذا التعامل تحديد ضوابط الاستعانة بكل من المصادر الأصلية والثانوية (كما سنرى فى المطلب الثانى) فما هو إذن محور هذا التعامل وكيف تمت صياغته ؟

١ - يلقى علم التاريخ الإسلامي الضوء على الخطوات التى مرت بها الكتابة التاريخية بأنواعها المختلفة عبر مراحل تطورها دون التعرض لتطور المنهج الذى اتبع فى هذه الكتابة^(١) لذا فإن الحلقات الثلاث من الأدبيات المشار إليها عالياً تكمل بعضها البعض لخدمة أهداف دراسة التاريخ أو تطوير الكتابة التاريخية منهاجاً ورؤى .

ولقد كانت هذه الأدبيات المعاصرة نتاج تيار أساسى لتجديد الاهتمام بالدراسات التاريخية الإسلامية التطبيقية منها والمنهجية ، ولقد أخذ هذا التيار يكسب ذاتية بعد أن قام واعتمد فى البداية على نتائج جهود المستشرقين التى قطعت شوطاً طويلاً فى نشر كتب التاريخ الإسلامي ودراسة موضوعاته ومنهجيته دراسة منظمة وحيث التفت عدد كبير منهم إلى دراسة علم التاريخ عند المسلمين^(٢) ، هذا وكان التراث الفكرى الإسلامى قد عرف - قبل الجهود

(١) د. أحمد رمضان أحمد ، تطور علم التاريخ الإسلامى حتى نهاية العصور الوسطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ١٥٤ .

(٢) حول أهم هذه الجهود الاستشرقية انظر موجزها فى :

- صالح أحمد العلى ، مقالة فى : فرانز روزنتال : علم التاريخ عند المسلمين ترجمة د. صالح أحمد العلى مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٣ ، ص د - ٥ .

الاستشرافية - دراسات تفاوتت طبيعتها من قرن لآخر في مجال علم التاريخ ، ولقد جاءت هذه الدراسات في نطاق جهود تصنيف العلوم منذ القرن الثالث الهجري والتي اوضحت ، من خلال النظرة الشاملة لجوانب المعرفة وضع التاريخ ومكانته بين العلوم كما حددت أهدافه ومناهجه ، وكان التاريخ قد أخذ - كعلم ونشاط ثقافي خاص - يشغل أذهان المفكرين في القرنين الرابع والخامس والسادس الهجري ، ولكن باعتباره من الفروع الثانوية التي تبحث لذاتها أو كعملية فكرية مستقلة . ولكن شهد القرنان التاسع والعاشر الهجريان بداية الأبحاث الإسلامية الخاصة بعلم التاريخ نفسه على يد أعلام زاهرة : الكافيجي ، السخاوي ، السيوطي ، ولم تظهر في التراث بعدها أعمال بنفس قدر الجدية أو أكثر نشاطاً ^(١) حتى ظهرت بعد ذلك دفعات متنوعة من هذه الدراسات في العصر الحديث والمعاصر على يد المستشرقين ثم المسلمين .

وتنقسم محاور تركيز الأدبيات العربية المعاصرة في هذا المجال بين تلك التي تقدم دراسة معمقة لتطور علم التاريخ الإسلامي ، وما بين تلك التي ترصد وتصنف واقعاً وأبعاد تطور منهجية الكتابة (في المصادر الأصلية وكذلك الثانوية) وتقومها وذلك في إطار ما يسمى الدعوة إلى إعادة كتابة بل وقراءة التاريخ الإسلامي من مصادره التراثية المتعاقبة . هذا ولقد اتفق كل من ساهم في هذه الأدبيات على ضرورة وحيوية هذه النظرة النقدية حتى يمكن الانطلاق والتجديد في الدراسات التاريخية الإسلامية . والجدير بالملاحظة أن الأدبيات المعاصرة في علم التاريخ الإسلامي ومنهجيته (والتي تم الرجوع إليها) قد عاجلت التطور في هذا المجال خلال القرون التسعة الهجرية الأولى بصفة أساسية ولم يلق التطور في القرون التالية إلا النذر اليسير من الاهتمام والذي انصب فقط على الإشارة إلى تيار التفسير منذ ابن خلدون إلى مدارس التواريخ القطرية مثل المدرسة المصرية خلال العصر العثماني . ومن ناحية أخرى فإن حلقة أدبيات الدعوة إلى إعادة كتابة التاريخ الإسلامي وإعادة قراءة مصادره الأصلية قد انصببت على تقويم المصادر الثانوية ولو في عموميات كبرى وليس على المصادر الأصلية فقط .

٢ - هنا ويختلف مبعث اهتمام المؤرخين بهذا التيار المتعدد الروافد من الأدبيات النظرية عن مبعث اهتمام المحلل السياسي .

ـ شاكراً مصطفى ، تاريخ العرب والمؤرخون : دراسة في تطور علم التاريخ ومعرفة رجاله في الإسلام (الجزء الأول) دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٣ ، ص ٢٩ - ٤٠ .

ـ السيد عبد العزيز سالم ، التاريخ والمؤرخون العرب - دار الكتاب العربي ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٦ - ٩ .

ـ محمد عبد الغني حسني ، علم التاريخ عند العرب - مؤسسة للطبوعات الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٢٠٤ .

٢١١ـ

(١) شاكراً مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١١ - ٨١ .

ـ فرائز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ٩ - ١٦ .

* فان المؤرخ - كما يقول البعض ^(١) يهتم بهذه الأدبيات لأنها منطلق أسس للدراسة النقدية وبدونها لا يمكن أن يتحقق فهم نشأة الكتابة التاريخية ودوافعها واتجاهاتها وآراء المؤرخين وأساليبهم البحثية ونظرتهم إلى أهمية التاريخ ودوره في الحياة الثقافية والعامة والأدوار التي مر بها تأليف الكتب التاريخية في الإسلام والتي مر بها تطور التفكير التاريخي الإسلامي ، كما أنه لا يمكن أن يتحقق بدونها المقارنة مع نتائج البحوث النظرية الحديثة في علم التاريخ .

* أما المحلل السياسي - فإن مبعث معيار التجاؤن إلى هذه الأدبيات لا بد وأن يكون محكوماً بالبحث عما يتصل بالعلاقة بين دراسة التاريخ الإسلامي ودراسة العلوم الاجتماعية المختلفة ، ولقد حكم التجاؤن إلى هذه الأدبيات - والذي تزامن أحياناً وتلى في أحيان أخرى المرحلة الأولى الاستكشافية للتعامل مع المصادر الأصلية - البحث عن إجابات للاشكالات المنهجية التي يواجهها باحث العلوم الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة ، أي حكمنا البحث عن مدى اسهام هذه الأدبيات المعاصرة في الارشاد من عدمه عن كيفية توظيف التحليل التاريخي لتحقيق أهداف بحثية تتخطى أهداف البحث التاريخي التقليدي في حد ذاته ، حيث ان التعرف على المادة التاريخية من مصادرها الأولية ليس غاية في حد ذاته بالنسبة لدراستنا فان هدفنا ليس التاريخ أو إعادة كتابة التاريخ من مصادره الأصلية ولكن توظيف هذه المادة - كما جاءت في مصادرها المنشورة الأصلية والثانوية - لتحقيق الأهداف البحثية السابق تحديدها .

ولقد فرض هذا الهدف البحث في الأدبيات النظرية في التاريخ الإسلامي من زاوية محددة حتى يمكن اكتشاف أبعاد هذه المنهجية ومن ثم علاج ما تفرضه من مشكلات أمام التحليل السياسي . بعبارة أخرى كان البحث من منظور المحلل السياسي ومن ثم كان هدف القراءة فيها هو محاولة الاجابة عن عدة اسئلة محددة (تنطبق على المصادر الأصلية أساساً وكذلك الثانوية) :

- ما فائدة وأهمية دراسة التاريخ الإسلامي ؟

- ما هي خصائص منهجية كتابة هذا التاريخ وكيف تطورت ؟ وما درجة تطور الاهتمام بالعوامل المفسرة للأحداث والتحويلات ؟

- ما هي أنواع الكتابة التاريخية وموضوعاتها وما هو وزن ودرجة تميز أو خصوصية ما يتعلق بالتاريخ السياسي الدولي ؟

(١) عبد العزيز النورى ، علم التاريخ عند العرب ، ١٩٦٠ ، ص ٩ - ١٢ .

- انظر أيضاً أهداف الكتب التي تبحث في علم التاريخ عند المسلمين في :

- فرايز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ٩ - ١٦

أولاً : أهمية وفائدة دراسة التاريخ الإسلامي : فى نطاق التعريف بالتاريخ الإسلامي وتطور وضعه بين تصنيف العلوم الإسلامية ومكانته بينهم أوضح روزنتال^(١) أن التاريخ وإن لم يشكل قسماً من الترتيب العالية الإسلامية وتعرض لهجمات شديدة من رجال الدين إلا أن تطوره كعلم مستقل نشأ من اهتمام العلوم الدينية الإسلامية بالتاريخ، ومن ثم فإن معظم علماء الدين وإن اعتبروا التاريخ مساعداً للدراساتهم إلا أنه كان فى نظرهم ليس نداً لموضوعات هذه الدراسات ، ولذا فإن الدراسات المتخصصة فى علم التاريخ والتى ظهرت فى القرنين التاسع والعاشر الهجريين قامت على الدفاع عن أهمية الدراسات التاريخية لخدمة الدراسات الدينية والفقهية .

هذا ولقد حملت لنا روافد عديدة من تراث الفكر التاريخي الإسلامي توجهات متضادة للمؤرخين المسلمين الأوائل حول أهمية دراسة التاريخ . فلا يرى بعضها فى هذه الدراسة أى نفع بل قد ترى أنها تصل إلى الحرام لما يقع فيها من غيبة .

ومن ثم تدعو إلى عدم الاشتغال بعلم السير وطبقات الرجال والتاريخ ، وفى المقابل فإن تياراً آخر يرى ضرورة الاشتغال به لما لهذا الاشتغال من مزايا^(٢) ولقد لخص البعض^(٣) هذه المزايا فيما يلى : أنه كان يحقق حاجات فكرية (روحية وثقافية) كما يحقق حاجات عملية حياتية بعضها ديني تشريعي وبعضها سياسى اقتصادى يتصل بإدارة الدولة ، وبعضها ذو طابع سياسى اجتماعى يتصل بعناصر الدولة القومية وتياراتها الأساسية، كذلك كان من بين الحاجات التى كانت معرفة التاريخ عنصراً حيوياً فى التعامل معها تحديد العلاقات الاجتماعية والسياسية والمالية مع غير المسلمين وتسجيل وثبات الأحداث الكبرى ومنها الفتوحات والمعارك . ولقد تولدت هذه الحاجة الفكرية والعلمية بصورة تدريجية تراكمية على نحو انعكس على صورة التدوين التاريخي الأولى فى القرون الأربعة الهجرية الأولى ثم على تطور مسارها وأنواعها ومنهجيتها مع المؤرخين المتأخرين أى منذ القرن الخامس وحتى التاسع الهجرى .

هذا ولقد أقام تيار الأدبيات العربية المعاصرة حول تطور علم ومنهجية التاريخ الإسلامي^(٤) ، أقام دعوته للاهتمام بالدراسات التاريخية الإسلامية على ما للوعى بفقه التاريخ من مزايا وفوائد

(١) فرايز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ٥٨ - ٧٨ .

(٢) انظر هذه التوجهات المتضادة فى نظر للمؤرخين المسلمين الأوائل فى :

- محمد عبد الغنى حسنى ، مرجع سابق ، ص ٥ - ٢٦ .

(٣) شاكر مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٦٠ - ٦٤ ، ٤٤٥ - ٤٤٦ .

- السيد عبد العزيز سالم ، مرجع سابق ، ص ١٧ - ٣٤ .

(٤) قاسم عبده قاسم ، الرؤية الحضارية للتاريخ عند العرب والمسلمين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٥٩

متنوعة (دروس الماضي من أجل فهم الحاضر لاستئناف الأمة الإسلامية لدورها القيادي ، معرفة السنن الربانية ، تأكيد جملة من الحقائق الهامة مثل الدور القيادي للأمة الإسلامية فى تاريخ البشر . ١٠٠) وفى المقابل فلم تبرز من بين هذه الأدبيات أى دعوة للاهتمام أو محاولة توظيف مصادر التاريخ الإسلامي لتعميق وتطوير البحث فى فروع معرفية أخرى انطلاقاً من منظور إسلامي متكامل .

وعلى العكس فإن أدبيات غربية معاصرة فى مجال التاريخ الإسلامي قدمت نموذجاً يعترف بأهمية هذه المصادر فى الدراسات والعلوم الاجتماعية المعاصرة وخاصة العلوم السياسية ، حيث قلمت بعض هذه الأدبيات ^(١) تصورات عن مقتربات واستراتيجيات بحثية للتعامل مع هذه المصادر اعترفت أنها لا تفيد فقط المبتدئ فى دراسة هذا المجال ولكن تستجيب أيضاً لاحتياجات الباحثين فى فروع أخرى ، وحيث عرضت لكيفية مواجهة المشكلات المنهجية التى تعترض الباحثين الجدد فى مصادر التاريخ الإسلامي التقليدية والذين يدرسون قضايا سياسية محددة مثل السلطة ، التماسك السياسى فى المجتمعات الإسلامية .

ولقد كانت نماذج هذه الأدبيات استجابة لأبرز الاتجاهات المعاصرة فى الغرب فى عالم دراسة التاريخ وهى الحرص على المتابعة الدقيقة للعلاقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية . وهذا الحرص أكدته الأدبيات المهمة بتطور اتجاهات الأبحاث التاريخية فى الغرب ^(٢) .

ثانياً : منهجية كتابة التاريخ الإسلامي : الخصائص والتطور : يلقى بنا هذا الموضوع فى صميم مشكلات فنية متشعبة عاجلتها أدبيات مختلفة من زوايا شتى ، ولا يعنى منها فى هذا الموضوع أكثر من الإشارة وبإيجاز إلى بعض الأبعاد التى تم استخلاصها من التيار العام لمضمون هذه الأدبيات :

١- بالنظر إلى جانب التطور فى هذه المنهجية ^(٣) نجد انه قد حدث الانتقال من مرحلة أسلوب التلويح التاريخي الموسوعي والجزئي إلى مرحلة تفسير التاريخ وفلسفته .

- د . عبد الحليم عويس ، فقه التاريخ وأزمة المسلمين الحضارية ، دار الصحوة للنشر ، ١٩٨٦ ، ص ٦ -

٨ ، ١٤ - ٢٧ .

- محمد بن صامل العليانى السلمى ، منهج كتابة التاريخ الإسلامي مع دراسة لتطور التلويح ومنهج المورخين . دار طيبة للنشر والتوزيع ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٦-١٩٨٦ ، ص ٥٧-٧٠ .

(١) انظر على سبيل المثال :

-Stephen Humphreys : Islamic History (A Framework for Inquiry . Bibliotheca Islamica, Minneapolis, USA . 1988 . P 9 - 13

(٢) جفرى باراكلوا ، مرجع سابق ، ص ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٩

- والمرحلة الأولى تمتد تقريبا طوال القرون من الرابع إلى الثامن الهجرى والتي تسمى عصر المؤرخين التقليديين للإسلام أو عصر مؤرخى الإسلام القدامى أو التاريخ الإسلامى فى العصور الوسطى ، وهذه المرحلة قد اعقبت المرحلة التمهيدية أى مرحلة الاخباريين أو الرواة والتي شغلت القرون الهجرية الثلاثة الاولى حيث أن نهاية القرن الثالث الهجرى هى التى شهدت مولد كبار المؤرخين مع تبلور اتجاه تدوين التاريخ الإسلامى .

هذا وتبدأ المرحلة الكبرى الثانية مع ابن خلدون بصفة خاصة وهى التى شهدت بواكير ونضج عملية تفسير التاريخ فى التقاليد الفكرية الإسلامية ، ولقد اتسمت الكتابة فى المرحلة الأولى بالمنهج السردى التقليدى للأحداث وفق السنين أى التاريخ بالحواليات أو الأحداث دون التوقف بدرجة كافية عند الدلالات والتفسيرات التاريخية . فإن مقصد مؤرخى الإسلام الأوائل لم يكن إلا استيعاب الأخبار والمحافظة على كيفية اتصالها من خلال طريقة التواتر ، أى تحقيق الروايات عن طريق الاسناد إلى الرواة . ومع ذلك فلقد تعرض هذا الأسلوب النقلى إلى مثالب عديدة ، نظرا لعدم التمسك دائما بالاسناد الصحيح والضابط المتصل أو بالتحقق من الروايات ، ونظرا لتأثيرات المناخ السياسى المحيط بالمؤرخ مما أدى إلى تدخل اعتبارات الهوى والتعصب على حساب التجرد والعدل والموضوعية . ولقد أدى هذا كله كما حدث ابتداء من ابن خلدون ، ومن قبله ابن العربى ، إلى وضع معايير يعتمد عليها المؤرخ فى معالجة الوقائع التاريخية ليتبين ما يمتثل الصدق ويمكن قبوله والتسليم به وصولا إلى الحقيقة التاريخية الصحيحة وتنقية لجوانب هامة من التاريخ الإسلامى .

وبالرغم من أن بوادر التفسير والرؤى قد ظهرت فى جهود مؤرخين سابقين على ابن خلدون وخاصة جهود المسعودى ومسكويه والبيهقى وابن العربى وابن حزم الاندلسى ، إلا أن أسلوب تدوين التاريخ ظل وحتى القرن التاسع الهجرى يقع بصفة خاصة فى النطاق الوصفى التقريرى ، ولم يصل إلى اعتبار التحليل والتعليل من أساليبه المقررة ولم يصبح ممارسة فكرية مستقلة ، ولذا ظل وسيلة لاهداف كما ظل فى نطاق خدمة العلوم الأخرى أكثر مما كان عاملاً فى تطوير الفكر الإسلامى نفسه . فان استغراق مؤرخى الإسلام فى احترام النص والاسناد قد

(٣) د .سيدة كاشف ، مصادر لتاريخ الإسلامى ومناهج للبحث فيه ، دار التراث العربى ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص

ص ٦٣ - ٧٥ .

- د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٩٩ - ١٠١ .

- محمد عبد الغنى حسنى ، مرجع سابق ، ص ٨٤ - ٢٠٣ .

- د.عفت محمد الشرقاوى ، أدب التاريخ عند العرب (الجزء الاول) فكرة التاريخ ونشأتها وتطورها ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٢٤٧ - ٢٧٥ .

ابعدهم عن المناقشة الكاملة والمباشرة للمحتوى الذى تحمله الرواية التاريخية وهو الأمر الذى حال دون تطور المنهجية التاريخية نحو العلمية الكاملة .

ومع ذلك فلا يمكن انكار أن هذا الوصف والتقرير للواقع كان تسجيلاً حياً وخطيراً وضرورياً لتجربة حضارية جديدة بتسجيل أبعادها ، ومن ثم ذخيرة نفيسة من الأحداث وحافظ عليها .

وإلى جانب هذا الدفاع عن قيمة هذا الأسلوب التسجيلى السردى فإن هذا الأسلوب بمفرده ليس أساساً كافياً لاتهام جهود مؤرخى الإسلام القدامى أو من يسموا "بالتقليديين" بافتقار الرؤية الفلسفية أو التفسيرية للتاريخ . فكما يقول روزنتال أحد المستشرقين ذوى الدور الرائد فى دراسة منهجية كتابة التاريخ الإسلامى^(١) ان القضايا الفلسفية المتصلة بفكرة التاريخ ليست الا من تطورات الفلسفة الحديثة والتي تختلف كلية عن مفهوم التاريخ فى الإسلام . كذلك كان المؤرخون المسلمون يجهلون ذلك النوع الخاص من المنفعة المادية التى يلصقها تفكيرنا الحديث بالتاريخ ، فهم لم ينظروا للتاريخ كوسيلة لنشر الافكار ، أو عبارة أخرى لم يقصدوا متعمدين فى كتابة تواريخهم أن يعيدوا تفسير التاريخ بالطريقة التى تنسجم مع الأفكار التى يريدون نشرها أو الدفاع عنها . وبالرغم من أن بعض المؤرخين قد تأثر بالأهواء السياسية (أموية - أو عباسية) فإن المؤرخين بصفة عامة - وفق روزنتال - لم يتعمدوا تلوين تاريخهم لان هذا يناقض تماماً فكرتهم عن التاريخ ألا وهى رواية الأحداث التى قد تكون صحيحة أو مكنوبة .

٢ - وبالنظر إلى الأبعاد الانتقادية العديدة - القديمة والحديثة - لمنهجية الكتابة التاريخية التقليدية وخاصة غياب التفسير ، والاغراق فى التفاصيل والجزئيات والمبالغة فى أو عدم صحة دقة أو تضارب بعض الروايات أو الأحداث ، بالنظر إلى هذا كله يمكن أن تلمس أبعاد الدعوة المتجددة - التى تبلورت على صعيد أدبيات نظرية معاصرة - لمراعاة بعدين هامين لاعادة كتابة التاريخ الإسلامى: وهما بعدان يتداخل على صعيدهما اشكاليات النقد التاريخى والتفسير .

من ناحية: هناك الدعوة لبذل محاولات جادة لتنفيذ المنهج النقدى الذى بدأ رسوخه مع ابن خلدون على قضايا وفترات كثيرة فى تاريخنا الإسلامى كما قدمتها المصادر الأصيلة^(٢) .

(١) د. عبدالحليم عويس ، نحو منهجية جليدة فى فقه التاريخ ، تفسير لتاريخ فى تراثنا الإسلامى : الإسلام اليوم ، عدده يوليو ١٩٨٧ ، المنظمة الإسلامية للدراسات والعلوم والثقافة ، ص ٣١ .

- د. عماد الدين خليل ، حول إعادة كتابة التاريخ ، مرجع سابق ص ص ٣٠ .

- د. شاكراً مصطفى ، مرجع سابق، ص ص ٣٧٨ - ٣٧٩ ، ٣٩٩ - ٤٠٠ ، ٤٠٦ - ٤٠٧ .

(٢) فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ٨٦ - ٩٢ .

- د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١١٨ - ١٢٠ .

ويقدر ما افردت محاولات عديدة^(١) جهودها لتصحيح "أخطاء متنوعة" جاءت في مصادر أصيلة لمراحل مختلفة من التاريخ الإسلامي ، وذلك بالاستناد إلى مأسى بالأدلة "العقلية" فان محاولات أخرى^(٢) افردت جهلها لتصحيح أخطاء وقعت فيها دراسات حديثة عربية واستشرافية لأنها تعرض التاريخ الإسلامي بمعزل عن "منهج إسلامي للدراسات التاريخية" ، هذا ولم تخل دراسة في المنهجية من نماذج متنوعة تبين الحاجة لهذا التصحيح أو هذا التقويم لبعض الوقائع والأحداث أو التطورات الهامة^(٣) .

والجدير بالاشارة هنا أن التيار الغالب على هذا التصحيح أو إعادة النظر أو التقويم إنما ينصب أساساً على الأوضاع الداخلية المختلفة (وخاصة في العصر النبوي والخلافة الراشدة والاموية) وليس بدرجة أكبر على أوضاع العلاقات الدولية ، كما أنه يتصل في معظم الأحيان بوقائع جزئية محددة الزمان والمكان وليس بسمات عصر أو خصائص مرحلة أو قضية كبرى ، كذلك يغلب على هذه النماذج سمة الحماس والانفعال والاستناد أساساً إلى الدوافع القوية المنبثة من مثاليات ومبادئ الإسلام^(٤) ، وبالرغم من ان البعض^(٥) يرى أن الواقعة والنص لا يمكن ان

- د. سيده الكاشف ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٧- ١٤٧ .

(١) انظر على سبيل المثال :

- د. ابراهيم على شعوط ، اباطيل يجب أن تمحى من التاريخ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٣ .

(٢) انظر على سبيل المثال :

- د. جمال عبدالهادي محمد مسعود ، د. وفاء محمد رفعت جمعه : أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ الإسلامي ، لماذا ؟

وكيف ؟ دار فواء للطباعة والنشر ، المنصورة ، ١٩٨٦ ، ص ص ٢٥- ١٨٠

(٣) انظر على سبيل المثال الدعوة إلى تقويم ومناقشة وإعادة النظر في :

- أسباب عدم تناول العلاقة المميزة بين هارون الرشيد وشارلمان في المصادر الأولية للدراسة التاريخ الإسلامي .

- انظر د. سيده الكاشف ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٠- ١٥١ .

- تهمة الغنمة والسيوف في تفسير ادوات ودوافع الفتح الإسلامي .

- انظر د. عبد الرحمن على حجي ، نظرات في التاريخ الإسلامي . دار الارشاد ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ص ٥٦- ٩٨

- اتهام الفتح الإسلامي لمصر بحرق مكتبة الاسكندرية .

- انظر محمد عبد الغني حسن ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩ - ٤٨ .

(٤) انظر على سبيل المثال الخط العام في التحليل في كل من :

- ابراهيم على شعوط ، عبد الرحمن حجي ، مراجع سابقة .

(٥) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٣ - ١٣٥ .

يصمدا امام ثقل واقناع التجربة التاريخية ، فان البعض الآخر ^(١) يضع شروط المؤرخ للمسلم .
اذن هل انصاف دراسة التاريخ الإسلامي أمام مهاجميه ومتهميه لاتقتضى اسانيد ومصادر أخرى
يجب أن يتسلح بها الباحث المسلم ليقدم تحليلا علميا حديثا ؟ وهنا تكمن كل معضلات
وضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ (كما سنرى) ^(٢) .

ومن ناحية أخرى : هناك الدعوة للتركيز على الكليات والروابط وتخطي اسرار التفاصيل
والجزئيات التي تعج بها المصادر التاريخية القديمة وصولا إلى الكليات في سياق الحركة التاريخية
الأكبر أى وصولا لتحليل مسيرة حركة التاريخ الإسلامي في مساره الطويل والقضاء نظره عامة
على خطوطه العريضة الأساسية ، والوصول إلى هذه الرؤية الشاملة الكلية العامة لمسار حركة
التاريخ الإسلامي إنما يتحقق عن طريق البحث في الأسباب والعلل وراء الظواهر التاريخية ووراء
نقاط التحول الكبرى في هذا التاريخ ^(٣) ومن هنا كانت سلسلة من الدراسات المعاصرة التي
حاولت من زوايا شتى الاسهام في بلورة وتقديم نماذج لهذه الرؤى الشاملة لحركة التاريخ
الإسلامي ^(٤) ، هذا ولقد اهتم أيضاً بالأبعاد النظرية وراء هذه الرؤى تيار آخر هام من
الأدبيات المعاصرة التي انطلقت من تقويم الجهود السابقة لمؤرخي الإسلام في بحال تفسير أو
فلسفة التاريخ الإسلامي والمقارنة بين هذه الجهود ومحاولات التفسير الأخرى العلمانية (كما
سنرى في موضع لاحق) ^(٥) .

إذن هل ساهمت المصادر الثانوية لدراسة التاريخ الإسلامي في تقديم مثل هذه الرؤى الكلية
الشاملة عن قضايا ومشكلات وتفاعلات عصور أو مراحل من هذا التاريخ ؟ وهل كان للأبعاد

(١) محمد بن صامل العلياني ، مرجع سابق .

(٢) انظر المطلب الثالث من المبحث الثاني .

(٣) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ص ٩٢ - ٩٥ .

- د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٦ - ١٠ .

- د. عبد الرحمن حجي ، مرجع سابق ، ص ص ١٠ - ١٢ .

- د. عفت الشوقاوي ، مرجع سابق ، ص ص ١٦ - ٢٠ .

(٤) انظر على سبيل المثال :

- منير الغضبان ، للمسيرة الإسلامية للتاريخ .

- انور الجندي ، الإسلام وحركة التاريخ ، رؤية جديدة في فلسفة تاريخ الإسلام ، بيروت ، دار الكتاب اللبناني ،
القاهرة ، دار الكتاب المصري ، ١٩٨٠ .

- سميح عاطف الزين ، حركة الإسلام في المفهوم الإسلامي .

(٥) انظر المطلب الثالث من البحث الثاني من هنا الفصل : الضوابط المنهجية للتفسير الإسلامي للتاريخ .

الدولية وضعها المميز ؟ وكيف يمكن للمحلل السياسى ان يتعامل مع مقتضيات المنهج النقدى ومدراس التفسير ؟ ليست اهدافه تتخطى أهداف نقد الوقائع والأحداث المحددة حيث تركز على عموميات وتيارات التفسير ؟

ثالثاً : أنواع الكتابة التاريخية : الموضوعات والتطور : لم يفصل التأليف فى تطور علم التاريخ الإسلامى أو منهجية الكتابة التاريخية عن متابعة التطورات فى أنواع هذه الكتابة وموضوعاتها ، ولقد حكم قراءتنا فى الأدبيات النظرية حول هذا الموضوع هدف البحث عن وزن مصادر دراسة التاريخ السياسى العسكرى الاقتصادى الدولى بين مصادر أنواع التواريخ العامة والجزئية من ناحية ، وعن مدى اخذ مصادر التواريخ العالمية فى الاعتبار تاريخ غير المسلمين وعلاقته مع تاريخ المسلمين من ناحية أخرى .

١ - وفى هذا الصدد ومن واقع جهود رائدة متعددة فى مجال دراسة أنواع الكتابة التاريخية والتطور فيها امكن استخلاص الأبعاد الثلاثة عن التطور الأفقى (الزمنى) والتطور الرأسى (المضمونى) والتطور الجغرافى لأنواع هذه الكتابة :

أ - كانت بداية التأليف العلمى فى التاريخ عند المسلمين (بعد مرحلة الرواية والخبر) وثيقة الصلة بالحديث والسنة والشرعية وكان الهدف هو دراسة سيرة النبى صلى الله عليه وسلم وأعمال الصحابة والجماعة الإسلامية الناشئة وأخبار الغزوات والجهاد ، ومن ثم كانت أقدم الكتب التاريخية التى تجمع بين الحديث والتاريخ هى كتب المغازى والسير ، أى أن كتابة السيرة كانت أول حقل من الدراسات التاريخية الإسلامية التى توسعت بعد ذلك فى ظل أحداث واحتياجات واهتمامات الدولة الإسلامية المتوسعة لتشمل فعاليات وأقوال الصحابة والشابعين وتجارب الأمة ، ومن ثم كان كاتبو السيرة النبوية وأصحاب كتب الطبقات ومؤرخو الفتوحات الإسلامية والمغازى أكبر الممهدين لكتابات المؤرخين فى العصر العباسى حين بدأ المؤرخون منذ منتصف القرن الثالث الهجرى يكتبون فى التاريخ العام للدولة الإسلامية وأحوال الأمم والبلاد .

بعبارة أخرى ، فانه بعد أن تبلور اتجاه المحدثين والاخباريين انعكست التطورات الثقافية الناجمة عن التطورات السياسية والاجتماعية والتى تراكمت عبر القرون الثلاثة الأولى من الهجرة فى شكل تركيز الشعور بوحدة الأمة وأهمية خبراتها المتصلة ، ولقد انعكس هذا الوضع على اتجاه الكتابة التاريخية نحو كتب التواريخ العامة^(١)

(١) انظر التفاصيل فى :

- د. سيدة كاشف ، مرجع سابق ، ص ص ٣١ - ٦٢ .

- د. عبدالعزيز لدروى ، مرجع سابق ، ص ص ١٣ - ٦٠ .

وبعد بداية كتابة التواريخ العامة دخل علم التاريخ الإسلامي فى دور جديد هو دور تاريخ العلوم وتصنيفها ، ثم أعقبه دور الفهرسة ثم جاءت مرحلة كتب التراجم والطبقات ، وكانت كتب فلسفة التاريخ ثم الموسوعات التاريخية آخر حلقات هذا التطور فى أنواع الكتابة والذى وصل ذروته فى القرن العاشر الهجرى ^(١) .

ب - وإلى جانب هذه المتابعة الزمنية الأفقية لتطور أنواع الكتابة نجد محاولات أخرى للمتابعة تلقى بالضوء على تطور أنواع الكتابة من حيث المضمون والمحتوى، فإذا كان البعض ^(٢) قد تحدث عن تاريخ النخب وتاريخ لحوليات عصور أساسية للتاريخ ثم تحدث عن تاريخ الملوك والطبقات والانساب والتراجم والجغرافيا والتنظيم والفلسفة والعلوم السياسية والاجتماعية باعتبارها فروعاً غير تاريخية من المعرفة ولكن ساهمت فى محتويات الكتابة التاريخية ^(٣) ، كذلك جرى الحديث عن تواريخ العالم والتواريخ المحلية والتاريخ المعاصر والمذكرات ^(٤) .

ج - وإلى جانب هذا التصنيف النوعى نجد جهداً رائداً آخر يقدم تصنيفاً جغرافياً، فبعد تناول نشأة وتكون علم التاريخ فى الإسلام فى القرون الثلاثة الهجرية الأولى، وبعد تناول الملامح العامة للتاريخ الإسلامى فى المشرق العباسى (رجاله ، تطور المادة التاريخية ، تطور المنهج فى التدوين ، وتنظيم المادة وفى الخط الفكرى) ^(٥) نجده يصنف مصادر وأنواع الكتابة فى هذا التاريخ - منذ القرن الرابع الهجرى وحتى أواسط القرن السابع الهجرى على أساس المدارس الموزعة جغرافياً (المدسة العباسية ، المدسة المصرية، مدسة الشام ، مدسة اليمن ، المدسة الفارسية ، المدسة المسيحية) ^(٦) .

٢ - وعلى ضوء استعراض هذه المحاولات المتنوعة الأسس (الزمنية ، النوعية ، الجغرافية) لعرض التطور فى أنواع الكتابة التاريخية فلقد كان من المنطقى وفقاً لاهدافنا البحثية أن يظهر لنا أن كتب التواريخ العامة والتي تسمى أحياناً العالمية ^(٧) هى التى ستحوذ اهتمامنا بالأساس .

(١) د. احمد رمضان احمد ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٩ - ٢٢٣ .

(٢) فرائز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ٩٥ - ١٣٨ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ١٣٨ - ١٨١ .

(٤) المرجع السابق ، ص ص ١٨٣ - ٢٤٠ .

(٥) شاكى مصطفى ، مرجع سابق

(٦) شاكى مصطفى ، تاريخ العربى والمورخون (الجزء الثانى)

(٧) وقائمة هذه الكتب التى تم النظر فيها بعد ذلك فى الجزء التطبيقى الأخبار الطوال للينورى (ت ٢٨٢ هـ)، تاريخ لليعقوبى (ت ٢٩٢ هـ)، تاريخ الأمم والملوك للطبرى (ت ٣١٠ هـ)، مروج الذهب للمسعودى (ت ٣٤٥ هـ)، تجارب الأمم لمسكويه (ت ٤٢١ هـ) ، للتظم فى تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزى (ت ٥٩٧ هـ) ، الكامل لابن الأثير (ت ٦٣٠ هـ) ، البداية والنهاية لابن كثير ، تاريخ الخلفاء للسيوطى (ت ٩١١ هـ) ، العبر فى أخبار من غير للنهيسى (ت ٧٨٤ هـ) ، -

وبالنظر إلى التعليقات المختلفة المنطلقات على مضمون وتوجهات أهم هذه الكتب والتي أوردتها أدبيات معاصرة في مجال دراسة علم التاريخ الإسلامي^(١) أمكن لنا استخلاص ثلاث مجموعات من الملاحظات حول أمور ثلاثة تتصل - بصورة مباشرة أو غير مباشرة - بموضوع العلاقات الدولية في هذه الكتب ، وهذه الأمور هي : أهمية ومدلول التواريخ العامة واتجاه التراجع عن كتابتها لحساب تزايد اتجاه الكتابة في التواريخ الجزئية ، تناثر وجزئية مايتصل بموضوعات العلاقات مع غير المسلمين في أرجاء هذه الكتابة ، عدم الاهتمام باستكشاف أوضاع الطرف الآخر غير الإسلامي في هذه العلاقات .

أ - إذا كان القرن الثالث الهجري هو قرن التواريخ الشاملة وإذا كان منتصف القرن السابع الهجري قد شهد أيضاً تجدد ظهور بعض هذه التواريخ فإن الأعمال الكبرى فيها لم يتعد ظهورها هذا القرن . حيث تزايدت بعد ذلك التواريخ الجزئية والمحلية والمعاصرة والمذكرات . وتمثل هذه الظاهرة إشكالية هامة ليس أمام عملية التوثيق العلمي للمصادر فقط ولكن أيضاً فيما تعكسه من مدلولات هامة حول مسار ووضع الدولة الإسلامية في النظام العالمي ، ذلك لأن أنواع الكتابة التاريخية إنما تتطور تحت تأثير التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية .

ولقد كان للتواريخ العامة قيمتها ومدلولاتها ، فانها كما يقول البعض^(٢) كانت تمثل نوعاً من الاحساس التاريخي الذي هو أحد المراحل الأولى الضرورية في سبيل الوصول إلى فكرة انسانية حققة عن العالم ، كما أنها تعبر - لدى البعض الآخر^(٣) - عن شعور وإيمان قدامى كبار المؤرخين بوحدة الأمة ، وعن أهمية خبراتها وتجاربها المتصلة وقيمتها المصيرية ودورها في صيانة هذه الوحدة . فان هذه التواريخ قد حملت رأى أهل السنة والجماعة وليس رأى الفرق أو الطوائف أو المذاهب ومن ثم فلقد كتبت، من خلال وجهات نظر الجماعة ، تاريخ جميع الفرق والأحداث

= مآثر الخلافة للقلقشندي (ت ٨٢١ هـ) السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي (ت ٨٤٥ هـ) ، بدائع الزهور لابن اليس ، عجائب الآثار في التراجم والأخبار للجبرتي .

(١) د. أحمد رمضان أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٦٥ - ١٧٦ .

فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ - ٢٤٠ .

د. عبدالعزيز الدروي ، مرجع سابق ، ص ١٠ - ٥٩ .

د. سيله كاشف ، مرجع سابق ، ص ٣١ - ٦٢ .

(٢) فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ٢٠٦ .

(٣) عبد العزيز الدروي ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

- شاکر مصطفى ، مرجع سابق (الجزء الاول) ص ٤٥٠ - ٤٥١ .

والأسر والملوك معا ، ولذا ترى الدراسات الاستشرافية ^(١) ان أحد اهم خصائص المنهجية التقليدية فى التاريخ الإسلامى هو النظر لهذا التاريخ من خلال متظار الرضاء والاجماع والوحدة وليس الصراع والتعدد وهو المنظار الذى تغير بعد ذلك حيث إتجهت الدراسات الحديثة فى هذا المجال - الغربية والاستشرافية - وتحت ضغط متطلبات الأوضاع المتطورة للعالم الإسلامى منذ القرن ١٩ إلى الاهتمام بزوايا أخرى : صراعية وتعددية بصفة خاصة استخدمت فى دراستها أساليب العلوم الاجتماعية الحديثة .

كذلك يرى البعض الآخر ^(٢) ان هذه التواريخ الكلية كانت بمثابة رد فعل للكوارث الكبرى التى حاقت بالأمة الإسلامية ، فلقد ظهرت عقب هذه الكوارث أو فى العصور التى تنهيا لحركة نهضة جديدة . فهناك رابطة بين تنهات الخلافة العباسية منذ مقتل المتوكل بالله ٢٤٧ هـ ، ثم ظهور البويهيين فى بغداد ٣٣٤ هـ وبين ظهور التواريخ العالمية لليعقوبى والمسعودى ومسكويه التى جاءت تخبر عن تجارب وحال الملوك والدول والأنبياء من كل أفق كأنما تريد أن تفتح الطريق الفكرى لتطور سياسى جديد بعد كل ما نزل بالخلافة . كذلك كان دخول الفرنجة إلى الشام وإلى البلاد العربية الإسلامية وهى ترمم جبهتها الداخلية حتى استقامت فى وجه الفرنجة هو الذى يفسر ظهور كتاب المنتظم لابن الجوزى وان يكن اهتمامه ببغداد دائما يعكس واقع انصراف بغداد عن الاهتمام بتلك المحنة الكبرى . ثم حين ازدوجت الكارثة على العالم الإسلامى بظهور المغول الساق من الشرق مع ضغط الفرنجة من الغرب ظهرت كنوع من الدفاع الذاتى سبعة تواريخ عالمية على مدى نصف قرن لم يبق منها إلا الاثنان الأولين (ابن الاثير وسبط ابن الجوزى وابن لطف وابن ادم وياقوت والقفطى وابن ابى اصبيعة) ويوضح شاكر مصطفى أن ثمة فرقا بين عالمية مؤرخى القرن الرابع ومؤرخى القرن السابع فالأوائل كانت عالميتهم اعترافا بالأهم الأخرى التى دخلت الإسلام ومحاوله للاحتجاج على التخريب الداخلى الذى حاولت فيه بعض عناصر هذه الأمم تهديد النظام الإسلامى القائم من الداخل ، أى كانت عالميتهم بمثابة دفاع داخلى يراد به صيانة استمرارية الأمة ، أما مؤرخى القرن السابع فعالميتهم مختلفة فهى محاولة لاعادة ثقة الأمة بذاتها والحرب إلى تاريخ سابق رائع من واقع سىء ، إنها استمساك بالعمود الفقرى للجماعة الإسلامية المهددة كى لا تنهار أمام الخطر الخارجى وتذكير لها بكافة الأجماع السابقة التى انتصرت فيها على كافة الأمم الأخرى ، انها تأكيدات للأمة الإسلامية بأنها هى الوارثة للنظام العالمى وبأن كل الأخطار حتى لو اجتمعت من فرجة ومغول فالله خير حافظ .

(1) Andrew Hess : Concensus or Conflict , the Dilemma of Muslim Historians , American Historical Review . Vo 81, No 4 , October 1976. PP 788 - 799.

(٢) شاكر مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦٠-٤٦١ .

- قاسم عبده قاسم ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٢-١٠٥ .

هذا ومن ناحية أخرى : فإن أنواع الكتابة التاريخية فى القرنين الأخيرين من العصر العباسى تأثرت بقوة حيث انعكست بؤادر التمزق السياسى ونزعة الاستقلال السياسى بين أرجاء الدولة الإسلامية فى شكل تراجع التواريخ العالمية وظهور التواريخ المحلية والخاصة^(١) ، ولقد تزايدت ظهور التواريخ الجزئية والمحلية على حساب التواريخ العامة فى العصر المملوكى والعثمانى بصفة خاصة .

ولقد برزت خلال هذه المرحلة المدرسة المصرية فى التاريخ ، وهى بالرغم من عدم شمولها للتاريخ الإسلامى العام وتركيزها على جزئيات وعلى مصر فهى لم تكن منفصلة عن واقع العالم الإسلامى ، وكما يقول د. محمد أنيس^(٢) فإذا كان علم التاريخ فى العصر العثمانى قد أصابه تدهور شديد تحت تأثير عوامل عديدة فإن ما كتبه المصريون المعاصرين لهذا العصر عن أنفسهم يعد ذا أهمية كبرى فى بناء التاريخ العثمانى لأنها تصور الأوضاع من الزاوية المصرية .

وبقدر ما يمكن تفسير هذه الظاهرة بسمات الحياة الفكرية فى أرجاء العالم الإسلامى فى هذه المرحلة أى منذ القرن العاشر الهجرى (١٦ الميلادى) بقدر ما يمكن تفسيرها أيضاً بالتوجه من لامركزية العالم الإسلامى إلى انقسامه إلى ثلاث قوى إقليمية أساساً مما أدى إلى انفصام نظام الوحدة الدولية وإلى بداية تبلور وتطور ثقافات إقليمية منفصلة^(٣) ومن ثم أصبح الاعتماد على تواريخ جزئية فى هذه المرحلة (وخاصة التركية أو الفارسية) المترجمة بالطبع ضرورة هامة حيث تعددت التلميحات فى أكثر من مصدر^(٤) إلى المغزى الخاص لهذه الكتابات .

ب - وعن وزن وطبيعة موضوعات وقضايا العلاقات الدولية على صعيد هذه التواريخ العامة ، نجد أن تعليقات الأدبيات النظرية المعاصرة على محتوى هذه التواريخ انصب على محاور متنوعة ، فيشير البعض^(٥) إلى بعض التوجهات العامة لكبار قدامى المؤرخين وبعض أهم القضايا والمسائل التى تظهر فى دراساتهم والتى تنعكس على اهتمامهم بأحداث معينة (الاتجاه السياسى أكثر من الاتجاه الثقافى الحضارى لدى الطبرى ، إبراز الجوزى لأهمية القوى التاريخية ، النزعة الفارسية

(١) انظر التفاصيل :

- شاكرو مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٣٤٨ - ٣٧٨ .

(٢) د. محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى - معهد الدراسات العربية - جامعة الدول العربية ،

القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٩ - ١٨ .

- د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ - ١٥٦ .

M.G.Hodgson : The Unity of Later Islamic History . Journal of World History .

VOL 5 , No. 4 , 1960 , PP 901 - 914 .

(٤) انظر عرضاً لطبيعة وتطور المصادر التاريخية التركية فى : نور الدين حاطوم ، مرجع سابق .

(٥) فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ١٨٣ - ١٤٠ .

لدى مسكويه ، التوازن بين الأحداث المعروضة من كافة انحاء العالم الإسلامي لدى ابن الأثير ، كذلك ظهور لمحات من البصيرة التاريخية عند تناوله أمر الصليبيين مثلاً) .

ومن ناحية أخرى : اهتم البعض ^(١) بالإشارة إلى ظهور نظرات تاريخية فى كتابة التواريخ العالمية الأولى والتي تخللتها فكرة أساسية هى تسيير المشيئة الإلهية وان لم تخف تماماً فكرة القدر أو حرية الإرادة . كذلك اهتم البعض الآخر ^(٢) بانتقاد قلة عناية كتب التاريخ التقليدية بدراسة المجتمع والنظم وسير الأداة الحكومية والمرافق وسائر النواحي الاجتماعية والاقتصادية والمالية والزراعية والصناعية والتي تين أحوال الشعوب الإسلامية لأن هذه الكتب قد اقتصر على تواريخ الشخصيات والأسر والأحوال السياسية وليس الحضارية للدول . كذلك فيما يتعلق بوضع ^(٣) العلوم السياسية فى الدراسات التاريخية أشارت بعض الأدبيات إلى أنه بالرغم من أن الحوادث التي قامت عند تولى الخلفاء مذكورة فى الكتب التاريخية إلا أن الأمور الجوهرية فى النظرية الإسلامية عن الدولة ومؤسساتها كانت مرتبطة بالنظريات الفقهية ، وأنه لم تجر دراسات نظرية دقيقة فى نظام علم التاريخ حتى جاء ابن خلدون وكان أول من حاول استخدام العلوم الاجتماعية وتسخيرها لدراسة التاريخ (وهذا يختلف عن تسخير التاريخ لدراسة العلوم الاجتماعية- وهو مانسعى إليه) .

وعلا هذه الاشارات الجزئية المتناثرة عن بعض الأبعاد ذات المدلولات السياسية لم تصد الأدبيات النظرية المعاصرة بنفس الدرجة لوزن وطبيعة قضايا العلاقات الدولية فى كتب التواريخ العامة . فبقدر ما لم تتميز أسماء وتواريخ دولية أو دبلوماسية خاصة بين تيار التواريخ الكبرى أو الجزئية (باستثناء مايتصل بالمغازى والسير وفتوحات البلدان فى القرون الثلاثة الأولى بصفة خاصة) وبقدر ماكان يتصل بالعلاقات الدولية متناثراً أو جزئياً فى هذه التواريخ بقدر ماكان غائبا عن دائرة تعليقات واهتمامات الأدبيات المنهجية المعاصرة الإشارة إلى طبيعة ووزن العلاقات الدولية فى هذه التواريخ . وكانت الفتوحات الإسلامية والمعارك العسكرية هى موضع الإشارة الوحيد بهذا الصدد حيث ان المؤرخين المسلمين القدامى قد أفردوا تفصيلات عديدة فى وصف هذه المعارك الحربية وما اقترن بها من معاهدات ومهادنات .

وحيث أن نطاق وموضوعات العلاقات الدولية الإسلامية - غير الإسلامية أكبر وأوسع وأكثر تعقيدا من مجرد المعارك العسكرية ، كان لابد أن يثور السؤال التالى : ماذا عن أبعاد

(١) عبد العزيز اللورى ، ص ٣٣ ، ١٢٨ - ١٢٩ ، ١٣١ - ١٣٣ .

(٢) د. سيدة الكاشف ، مرجع سابق ، ص ٩ - ٦٩ .

د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٩ .

- شاكى مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٤٥٠ .

(٣) فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ - ١٦٣ .

العلاقات السلمية (السياسية - الاقتصادية) فى كتب التاريخ ؟ وما مدى ارتباطها بأبعاد العلاقات الدولية القتالية ؟ وهل أبرزت هذه الكتب طبيعة وأسباب التغير فى أدوات ادارة العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين من قتالية إلى سلمية عبر مراحل متعاقبة على صعيد الأرجاء المختلفة للعالم الاسلامي ؟ . وفى هذا الصدد يبين البعض ^(١) انه قد تأخر فى الظهور فى الكتابات التاريخية موضوع العلاقات السلمية والتجارية ويرجع ذلك لأسباب متعددة حيث ظلت أخبار هذه العلاقات وحتى الحروب الصليبية متناثرة فى كتب التراجم والرحلات ، بل وكما ذكرت بعض الأدبيات الأخرى ^(٢) ، فان كتب التاريخ الإسلامى قد أهملت - وعلى عكس نظائرها الغربية فى نفس الفترة - نماذج هامة من العلاقات السلمية مثل علاقات شارلمان وهارون الرشيد ، وعلاقات الملك الكامل وفريدريك الثانى ملك النورمان بعد استيلائهم على صقلية .

ج - وعن درجة اهتمام التواريخ العالمية بتاريخ الطرف الآخر غير الإسلامى فى العلاقات نجد أن هذه التواريخ لم تمتد إلى أحوال الأمم أو الدول أو النظم الأخرى المعاصرة أو الأحداث العالمية المعاصرة ، ولكن اقتصر فقط على فترة ما قبل الإسلام (بدء الخليفة ، تاريخ الأنبياء وتوالى الرسائل وتاريخ الأمم السابقة على الإسلام والمذكورة فى القرآن) وحتى هذا القدر كان قليل نسبيا وغير مندمج مع التاريخ الإسلامى ^(٣) ، بعبارة أخرى لم يعن المؤرخون المسلمون بدراسة تاريخ الشعوب أو الدول المتاخمة (البيزنطية مثلاً) والتي قامت بينهم وبين المسلمين حروب كثيرة أسهبوا فى وصفها ، واستمر هذا الحال حتى بعد قيام الحروب الصليبية والاحتكاك الشديد التى صاحبها بين المسلمين والفرنج ، حيث لم يحاول المؤرخون المسلمون التعرف على الشؤون الداخلية للامارات اللاتينية فى الشام أو داخل دولهم الأصلية فى أوروبا ، وكذلك كان الحال عند الفريق الآخر (المؤرخون الأوروبيون لنفس المرحلة) ^(٤) .

(١) شاكر مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٣٣١ - ٣٤٤ .

- د. جمال الدين الشيال ، التاريخ الإسلامى وأثره فى الفكر التاريخى الأوروبى فى عصر النهضة - دار الثقافة - بيروت - د.ت ، ص ٥ - ١١ .

(٢) د. سيدة الكاشف ، مرجع سابق ، ص ٤٦ - ٤٧ .

(٣) انظر تسجيل هذه التهمة عن مؤلفات كبار المؤرخين المسلمين القدامى فى :

- فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ١٨٣-٢٠٧ ، ١١٠-١١٥ ، ١٢٩-١٣٢ .

- د. عبدالعزيز الدورى ، مرجع سابق ، ص ٣٣ ، ٥١ ، ١٢٩ - ١٣٢ .

- شاكر مصطفى ، مرجع سابق ، ص ٤٠٠ - ٤٠٥ .

(٤) د. جمال الدين الشيال . مرجع سابق ، ص ١٣ - ١٤ ، ٦٨ - ٦٩ .

ونقد كان لهذا النقص مبرراته من وقع الإطار الفكرى والمادى القائم والمحيط بالدولة الإسلامية منذ مولدها وحتى القرن العاشر الهجرى وهى تلخص فيما يلى : من ناحية فقد التاريخ العام قوته وقدرته على إعطاء صورة شاملة عالمية تلك التى احتفظ بها عدة قرون نظرا لقلّة المعلومات عن العالم غير الإسلامى خلال فترة ازدهار كتابة التاريخ الإسلامى^(١) .

ومن ناحية أخرى : إذا كان القرآن الكريم قد جاء بنظرة عالمية إلى التاريخ تتمثل فى توالى النبوات وإذا كان المسلمون قد خلفوا الأمم السابقة التى ظهرت فيها نبوات فلقد سعوا انطلاقا من اعتقادهم أن الدين الإسلامى كل الدين وأن الحضارة الإسلامية كانت فى نظرهم كل الحضارة ، شعروا أن أعمالهم وشئونهم تستحق عناية خاصة لأنهم أصحاب رسالة جليلة وأنهم يمرون بمرحلة هامة وأن لهم دورا تاريخيا خطيرا ، وانعكس هذا الشعور بقوة على الدراسات التاريخية التى ركزت على التاريخ الإسلامى أساسا^(٢) ، بعبارة أخرى تركزت الجهود الإسلامية على تبين ملامح المعجزة الإسلامية الكبرى ، رسالة ونجاحا وفتحا ودولة ونظاما دوليا . ومن ثم لم يعد للمسلمين لا الوقت للنظر فى تجارب الآخرين ولا الرغبة فى الاعتراف بوجودها مع عظمة الواقع الإسلامى العربى ، وحتى حين اتجهت الحضارة الإسلامية للتمازج مع الثقافات الأخرى فى القرن الثالث الهجرى ، بحيث سجلت التواريخ العالمية تواريخ الأمم السابقة على الإسلام فلم يكن هذا التسجيل إلا محدودا^(٣) .

ومن ناحية ثالثة : مفاد القول - وكما اعترفت دراسات استشراقية هامة^(٤) أيضا - إن رؤية المسلمين لأنفسهم عبر مرحلة قوتهم العالمية ورؤيتهم للطرف الآخر لم تؤثر على العلاقات بين الطرفين فقط ولكن أوضحت أن المثل أمام المسلمين لم يكن فى الغرب حين كان يتجه مطمح الغرب نحو الشرق ، ولكن وبعد ألف عام من الصراع السياسى الذى غير وجه العالم السياسى ومع بداية التدهور فى الشرق الإسلامى منذ القرن السادس عشر الميلادى ومع التغير فى مراكز القوة العالمية حين ادركت أوروبا مع نهضتها انه لم يعد هناك الكثير لتعلمه من عدوها القديم ، وفى هذا الإطار الجديد - وفقا لهذا الرؤية الاستشراقية أيضا - تبدلت هذه الرؤى المتبادلة ومن ثم تطورت الاهتمامات المتبادلة حيث استيقظ الشرق على واقع جديد فرض عليه التوجه نحو الغرب ولكن بمنظار مختلف ، وكذلك لم يعد الغرب يقبل فكرة أن الحضارة تساب من الشرق إلى الغرب .

(١) فرانز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٦ .

(٢) د. جمال الدين الشيال ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

- د. عبد العزيز البورى ، مرجع سابق ، ص ص ١٨ - ١٩ .

(٣) شاكى مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠٨ - ٤٠٩ .

(٤) G.Grunebaum : Medieval Islam 1946 . pp 30 - 42 . pp 59 - 63 .

وإذا كانت اهتمامات الغرب بالعالم الإسلامي قد تطورت عقب الحروب الصليبية وأخذت قنوات متعددة انعكست على تزايد الاهتمام بالدراسات التاريخية الإسلامية وغيرها من الدراسات الإسلامية فإن هذه الاهتمامات لم تكن بدافع البحث العلمي فقط ولكن تحت تأثير دوافع مختلفة أخرى دينية وتجارية وسياسية استعمارية ، ولقد توالى تحريك هذه الدوافع والأهداف للسياسات الأوربية بتوالى التطور والانتقال من حركات الكشف الجغرافية الأوربية وحتى فرض الاستعمار التقليدي^(١) ، ولذا ظهر في أوروبا على توالى القرون ومنذ عصرها الوسيط وخاصة في مواجهة مناطق وأطراف الاحتكاك الأساسية مع الإسلام (العثمانيون مثلا) رؤى متنوعة ومتطورة للغرب عن الإسلام والمسلمين تأثرت بالتطورات في الطرف الأوربي ذاته^(٢) .

ولذا يظل السؤال التالى قائما : اذا كانت الرؤى الغربية عن الإسلام والمسلمين قد أحرزت في تطورها - عبر عدة قرون - تراكما محسوسا ، وإذا كانت رؤية المسلمين للغرب قد أخذت في التبلور خلال القرنين الأخيرين ، فهل تناولت الكتابات التاريخية الإسلامية الثانوية رؤية ودراسة لأحوال الطرف الآخر شعوبا وحكومات وقيما ، وما قدر هذا التناول ؟

٣ - وبالنظر إلى السمات الثلاث السابقة (تراجع التواريخ الكلية لحساب تزايد التواريخ الجزئية ، تناثر وجزئية مايتصل بالعلاقات مع غير المسلمين ، عدم الاهتمام باستكشاف أوضاع الطرف الآخر غير الإسلامي في هذه العلاقات) ، وعلى ضوء الدعوات لاعادة قراءة وفهم وكتابة التاريخ الإسلامي يمكن ان نرصد متطلبات ثلاثة مناصرة لعلاج القصور في هذه السمات.

فمن ناحية : الدعوة إلى أهمية الوعي^(٣) بخطورة انهيار النسق التاريخي الإسلامي الخاص نظرا للالحاق بالحضارة الغربية ، ونظرا للرؤى الجزئية والقطرية في نظرة المسلمين إلى تاريخهم في

(١) د. جمال الدين الشيال : مرجع سابق ، ص ٨ - ١٠ ، ٧٩ - ٨٠ .

(٢) حول التفاصيل عن تطور مسار وقنوات دراسة الإسلام والمسلمين منذ القرن السادس عشر الميلادى وحتى القرن العشرين من منظور الكتابات الغربية وخاصة اسهام متخصصي العلوم الاجتماعية الحديثة أو للمؤرخين الذين يستعملون مفاهيم وأدوات التحليل في هذه العلوم انظر :

- Bernard Lewis : Islam in History . Ideas , Men and Events in the Middle East .
Alcove Press , pp 11 - 39 , 57 - 67 0

- كذلك انظر مراجعة شاملة لتطور هذه الرؤى من منظور اخر في :

-Albert Hourani : Islam and the Philosophers of History . Middle Eastern Studies .
vol.3 . No.3 , April 1967 . PP. 206 , 269 .

(٣) ورد في تعقيب أ. طارق البشرى في حلقة نقاش عن دراسة التاريخ الإسلامي التي عقدها المعهد العالمى للفكر الإسلامى فى القاهرة تحت عنوان "منهج النظر المعاصر فى التاريخ الإسلامى" وذلك فى يونية ١٩٩٠

عصوره المختلفة ، ومن ثم ضرورة التغلب على الروى والتواريخ القطرية الجزئية الضيقة التى لارحلة بينها والتى تسود مجال الدراسات التاريخية المعاصرة والتحليلات السياسية (ذات الأبعاد التاريخية) . فانعدام النظرة الكلية فى هذه الدراسات ومراعاة مصالح الأنساق الجزئية إنما يشوه أبعاد الحقائق والتى يمكن اكتشافها فى ظل عمليات الاقطاعات المستمرة من التاريخ . ويتطلب التغلب على هذا الوضع تحديد معيار اسلامى للنظر إلى تاريخ الأمة وتواريخ أجزائها فى إطار العالم بحيث يظل معيار وحدة الأمة والحضارة الإسلامية هو الإطار الذى يظل التواريخ الجزئية ويحكم توجهات تفسيراتها ^(١) .

ومن ناحية ثانية : الدعوة ^(٢) إلى الاستعانة بالمادة المتناثرة فى كتب أدب الرحلات والجغرافيا وغيرها من الكتب التى لا تدخل فى نطاق التواريخ الرسمية وذلك لعلاج الفراغ الذى يبدو محيطا بسرد الأحداث السياسية والعسكرية للأشخاص والأمم ، وبالمثل بالنسبة للعلاقات السلمية مع غير المسلمين .

ومن ناحية ثالثة : الدعوة ^(٣) إلى تقديم عروض تاريخية متوازية زمنياً بين ماكان يجرى فى مرحلة ما من مراحل التاريخ الإسلامى وماكان العالم المحيط يشهده فى المرحلة نفسها من أحداث وذلك من أجل تكوين نظرة شمولية تمكن من فهم طبيعة العلاقات بين الإسلام والعالم الخارجى من خلال تحقيق قدر من السيطرة على ماكان يحدث فى المرحلة التاريخية الزمنية الواحدة على صعيد الطرفين وبينهما .

وهذه الدعوة على صعيد أدبيات اسلامية تستحضر إلى النهن الدعاوى فى الأدبيات الغربية لفكرة " التاريخ العالمى " ^(٤) كبديل لتواريخ اقاليم العالم وحضاراته المنفصلة ، ومع ذلك فان هذه الفكرة أى وحدة التاريخ العالمى لدى المنظور الغربى المعاصر ، أثارت تحفظات إسلامية ^(٥) واضحة مبعثها ضرورة ادراك محاذير وعواقب وخطورة الأخذ المطلق بهذه الفكرة ، لا أنها تريد أن تفرض فكرة وحدة العصر ووحدة الجماعة الدولية حتى تزول مشاعر الخصوصية والذاتية فى التاريخ والحضارة الإسلامية تحت طوفان سيادة النموذج الغربى الحضارى ، وبالرغم من قبول هذه التحفظات إلا أنها لا تحل مشكلة ضرورة إيجاد صيغة لتناول وضع الطرف الأخر غير الإسلامى كسبيل لفهم أبعاد متعددة فى التاريخ الإسلامى وخاصة الأبعاد الدولية ، فهل تحققت هذه

(١) انظر أيضاً فى المبحث اتالى التحفظات على المعايير السائدة لتقسيم مراحل التاريخ الإسلامى .

(٢) د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ .

(٣) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٤) انظر المبحث الثانى من الفصل الاول .

(٥) كما ورد فى مناقشات حلقة النقاش عن التاريخ الإسلامى والتى نظمها للعهد العالمى للفكر الإسلامى فى القاهرة

فى يونيو ١٩٩٠

المتطلبات على صعيد الدراسات التاريخية المعاصرة ؟ وكيف يمكن للمحلل السياسى أن يواجهها ويتعامل معها ؟ .

المطلب الثانى : ضوابط استعانة التحليل السياسى الدولى بالمصادر الأصلية والثانوية :

يمكن تحديد ضوابط ومتطلبات التحليل السياسى الدولى للمصادر الأصلية والثانوية فى مجال التاريخ الإسلامى على ضوء الاسترجاع التراكمى لما سبق عرضه من أبعاد الانتقادات التى وجهت إلى خصائص منهجية كتابة هذا التاريخ وإلى مضمون ومحتوى أنواع هذه الكتابة وخاصة التواريخ العالمية ، كذلك على ضوء تقويم المصادر الثانوية لدراسة هذا التاريخ .

(١) وإذا كانت أدبيات تطور علم التاريخ ومنهجيته قد ركزت بالاساس على المصادر الأصلية بكل تفاصيلها وإذا كانت أدبيات الدعوة إلى إعادة الكتابة التاريخية قد امتد نطاق انتقاداتها إلى المصادر الثانوية أيضاً ولكن فى عموميات شديدة لاتف - كما حدث مع المصادر الأصلية - عند التفاصيل ، فيصبح السؤال المنطقي الآن هو هل المصادر الثانوية فى مجال دراسة التاريخ الإسلامى حققت عبر تطوراتها الاستجابة لهذه الأبعاد النقدية ؟

مما لا شك فيه ان الاجابة عن هذا السؤال تتسم بصعوبة شديدة فبالرغم من أن مدلولات تقويم هذه المصادر الثانوية فى حد ذاتها لاتقل أهمية بالنسبة للمحلل السياسى عن مدلولات تقويم المصادر الاصلية الا أن مشكلات التقويم الأول أكثر صعوبة وتعقيداً مما يثيره التقويم الأخير من مشكلات ، فاذا كان الامتداد الزمنى وتعدد المحاور الجغرافية (التواريخ العامة ، تواريخ المناطق أو الدول أو الأسس) وتعدد الموضوعات (السياسية والعسكرية والحضارية) كقيلة فى حد ذاتها بأثارة كثير من هذه المشكلات إلا أن هذه المشكلات تزداد تشابهاً أمام ذلك الحجم الضخم للمصادر الثانوية نظراً لهذا السيل المتدفق من كتابات المؤرخين المحدثين والمعاصرين المسلمين وغير المسلمين خلال القرن العشرين والذي يصعب معه ولو حتى الإدعاء بتغطية جانبي أساسى منه .

هذا ولقد كانت الاعتبارات الاجرائية (درجة توافر الفهارس) والمنهجية (درجة وضوح التراكم العلمى ، درجة وضوح وتطور استخدام المؤرخين لأساليب العلوم الاجتماعية الحديثة فى عرض وتحليل مادة المصادر الأصلية) أقل إثارة للمشكلات على صعيد الكتابات الاستشرافية منها على صعيد الكتابات العربية .

فان الجهود الاستشرافية فى مجال التاريخ الإسلامى قد كشفت عن نفسها فى فهارس متقدمة ومتعددة الأغراض^(١) (على أسس العصور المختلفة ، الكتب أو الدوريات، عروض الكتب)

(١) من اهم هذه المصادر بالنسبة للدوريات الاجنبية انظر :

لا تقارن بنظائرها العربية ان وجدت ، فالأخيرة تعبر عن جهود فردية وليس مؤسسية ، كما أنها غير منتظمة وغير شاملة النطاق ^(١) .

ومن ناحية أخرى : فلقد اهتم اعلام دراسات التاريخ الإسلامي من المستشرقين بالتقويم النقدي التراكمي للجهود المتوالية التي تفرزها الجماعات البحثية الاستشرافية المختلفة فى مجالات متعددة (تاريخ الحضارة ، تاريخ الأفكار ، تطور الرؤى الغربية عن المسلمين عبر العصور المختلفة ^(٢)) ويساعد مثل هذا التقويم ^(٣) على إبراز الخصائص العامة التي أضحت تنسم بها الحالة الراهنة للدراسات التاريخية باعتبارها حلقة من عدة حلقات تطور شهدتها القرون الثلاثة الماضية ، ويساعد مثل هذا التقويم على المقارنة بين خصائص الرؤية التقليدية لمؤرخى الإسلام (التي ركزت على الطابع الكلى العالمى وليس التعددى للتاريخ الإسلامى وعلى الرضاء والاجماع وليس الصراع على صعيده) وبين خصائص دراسات القرن العشرين (وخاصة منذ منتصفه) والتي استخدمت أساليب ومفاهيم العلوم الاجتماعية التي أبرزت موضوعات ومجالات جديدة مثل التغير الاقتصادى والصراع الاجتماعى والخصوصية الداخلية والتعددية بين الدول الإسلامية .

وإذا كانت الدراسات العربية - الإسلامية فى المنهجية التاريخية الإسلامية قد اهتمت ببحث طبيعة التراكم العلمى على صعيد أعمال مؤرخى العصور الإسلامية المختلفة إلا أنها وبالرغم من حثها المؤرخين المسلمين المعاصرين على القيام بعمليات بحثية جديدة (كما سبق الإشارة) فإن

== هذا فضلا عن قوائم المصادر التفصيلية التى توردها المؤلفات الأساسية عن التاريخ الإسلامى فى عصوره المختلفة
انظر ملاحق :

-M.G.Hodgson : The Venture of Islam , V1 , V2 , V3.

(١) ومن أهم معاجم المصادر العربية انظر :

- فؤاد سزكين : تاريخ التراث العربى ، ترجمة محمود فهمى حجازى - الرياض - جامعة الإمام - إدارة الثقافة ١٩٨٣ ،
ج٢ : التدوين القديم .

(٢) انظر على سبيل المثال الدراسات التالية التى تقدم نماذج من عمليات النقد التراكمى المتنوعة للموضوعات .

-Albert Hourani : op . cit .

-Daniel Norman : Islam and the West : the Making of an Image , Edinburg , 1960 .

-B.Lewis : op. cit. PP 11 - 64.

- J.Saunders : the Problem of Decadence in Islam , International Journal of Middle East Studie , op . cit .

(3) A.Hess : op . cit .

الدراسات الإسلامية الحديثة والمعاصرة في المجالات التطبيقية لم تلق الاهتمام الكافي والعميق بتحديد طبيعة التراكم العلمي على صعيدها^(١) .

ومن ناحية ثالثة : اهتمت الجهود الاستشرافية بدفع عملية جمع وتصنيف والتعقيب على الوثائق الإسلامية المتناثرة وإذا كانت الجهود العربية الإسلامية في هذا المجال غير معدومة^(٢) إلا أنها عامة وغير مبررة ولا تمتد للقرون الأخيرة ولا تستخدم مباشرة مجال العلاقات الدولية ، على عكس بعض الجهود الغربية التي ركزت بصفة خاصة على القرون الثلاثة أو الأربعة الأخيرة وهي القرون التي شهدت اهتمام الغرب بما عُرف بالمسألة الشرقية^(٣) .

ومن ناحية رابعة : إذا كان بعض المؤرخين الغربيين المعاصرين ذوى الاهتمامات بالأبعاد السياسية والدولية منها بصفة خاصة قد درسوا التاريخ الأوربي في القرنين الثامن والتاسع عشر في إطار نظرية توازن القوى المتعددة باستخدام اطر نظرية أبعد من الأطر التقليدية للتاريخ^(٤) ، وإذا كانت المسألة الشرقية قد درست باستفاضة ولكن من وجهات نظر أوربية بحثية متطرفة حيث كانت هذه المسألة موضوعا تقليديا في التاريخ الدبلوماسي الأوربي^(٥) حيث تناولت العالم الإسلامي كموضوع للتوازنات الأوربية في مرحلة التوسع والقوة الحديثة للطرف الأوربي ، فإن الدراسات العربية - الإسلامية الشائعة عن هذه المراحل (أى تحت مسمى التاريخ الإسلامي في

(١) من الاستثناءات الهامة في هذا الصدد دراسة جادة صنف وقارنت بين وقومت اتجاهات عدد من الأدبيات

الثانوية لغربية والاجنية عن تاريخ الدولة العثمانية ، انظر :

- د. سيار الجميل ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧ - ١١٤ .

(٢) أعمال د. ماهر محمد حمادة في نشر وتوزيع وثائق العصور الإسلامية المتتالية .

(٣) من أهمها على سبل المثال :

-I.C.Hurewitz : The Middle East and North Africa in World Politics A Documentary Record . V1 , V2 , Yale University Press , Second Edition 1975 .

-Antoine Hokayen : Les Provinces Arbas de L'empire Ottoman aux Archives du Ministerdes Affaires Etrangeres de France(1793-1918) , Les Edition Universitaires du Liban , Beyrouth 1988 .

-M.S. Anderson : The Great Powers and the Near East (1774 - 1923) , Documents of Muslim History . New York , St . Martins Press . 1970 .

(4)Edward V.Gulick : Europe's Classical Balance of Power , New York ,W.Norton 1955 .

(٥) انظر مقارنة بين توجهات أهم هذه الأدبيات في :

-Leo Carl Brown : op. cit. PP 279 - 282 , 282 - 310

العصر الحديث) لم تقدم رؤى عن هذه المراحل أو التالية لها (بعد الحرب العالمية الأولى والثانية والتي تسمى التاريخ المعاصر) بالاستعانة بأطر تحليلية متطورة أو على النحو الذى يبرز موقف ورؤى ودوافع وسلوك الأطراف المسلمة فى مراحل المسألة الشرقية أو فى عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى . وهذه المراحل تعرضت - كما تعرضت المراحل السابقة عليها من التاريخ الإسلامى - للتشويه مما يفرض ضرورة إعادة قراءتها وكتابتها ومع ذلك وبالرغم من أن الأدبيات الغربية التى تعبر عن وجهة النظر الاوربية غالباً ما كانت متحيزة ومعادية وتعجز عن تقديم المسألة الشرقية من خلال منظار العثمانيين وغيرهم من المسلمين إلا أن الصعوبة القائمة والواضحة هى انعدام الدراسات الوثائقية العربية والإسلامية بصفة خاصة (وخاصة التى تركز على وثائق تركية من العصر العثمانى) والتى تستطيع أن تقدم رؤية الطرف الإسلامى حتى لا يظلم هذا المجال حبيس مجرد النقل عن الأدبيات الغربية التى حققت إنجازات فى التعامل مع الوثائق والمصادر الأصلية غير المنشورة ، بعبارة أخرى فإن إعادة النظر وإزالة التشويه (وخاصة منظور التفتيت وتغييب الرؤى الكلية) يحتاج إلى تيسار جديد من الدراسات التى تركز على مقولات وأهداف محددة ^(١) .

(٢) وبالرغم من هذه الصعوبات - فلقد كانت المادة العلمية الغنية التى تزخر بها الأدبيات الثانوية التى تم الرجوع إليها فى الجزء التطبيقى ^(٢) مصدراً أساسياً للمادة العلمية ولقد تم الاستعانة بها - والمصادر الأصلية - وفق ضوابط معينة تتفق وإمكانات المحلل السياسى من ناحية وهدف المشروع من ناحية أخرى . وتتلخص أهداف هذه الضوابط فى مجموعتين أساسيتين :

المجموعة الأولى : تتصل بتكليف ترتيب استخدامنا لمجموعتى المصادر والعلاقة بينهما لخدمة أهداف التحليل ، فمن ناحية بالنسبة للمصادر الاصلية فكان التعامل بالأساس مع كتب التاريخ الإسلامى العامة "أى مايسمى التواريخ العالمية وليس التواريخ الجزئية أو الفرعية أى الكتب الكبرى التى تقدم اطارا واسعا وشاملا من الأحداث السياسية والعسكرية الداخلية والخارجية . ومع ذلك فإن هذا الرجوع إلى هذه الفئة من المصادر الأصلية كان له حدوده وضوابطه فهو لم يكن لرصد تطورات وأحداث وتقديمها فى لغة جديدة أو لتصحيح بعض الوقائع على ضوء المقارنة بين عدة مصادر أولية أو على ضوء غيرها من قواعد الحكم على أو نقد الوقائع والأحداث

(١) اذا كانت للملاحظات السابقة تنطبق معظمها على المراحل الحديثة والمعاصرة من التاريخ الإسلامى (القرون الأربعة الأخيرة) فإن هنا لا يقلل من أهمية التقييم للمقارن أيضاً للمصادر الثانوية التى تهتم بالمراحل السابقة من هذا التاريخ ، ومع ذلك فإن هذه الملاحظات تسد فجوة ما حث للمقارنات والتقييمات التى تظهر فى بعض الأدبيات المنهجية التاريخية لشرح قواعد وأصول الكتابة التاريخية كالتنقد أو التفسير التاريخى لا تقدم هذه الأدبيات الا نماذج لا تمتد إلى مابعد العصور العباسية ونادراً ما تمتد إلى العثمانية أو الراهنة .

(٢) تم توثيق هذه المصادر من المكاتب المصرية وصنفت وفق محاور جغرافية أو موضوعات محددة أو فواعل اسلامية أساسية .

التاريخية ، فذلك كله سيكون إما تكراراً لجهود سابقة ضخمة قامت بها أجيال من المؤرخين المعاصرين ، وهو لابد أن يكون تكراراً منقوصاً فهو عمل خارج نطاق طاقاتنا وقدراتنا البحثية ، ولذا فإن الأدبيات الثانوية المتنوعة العربية والغربية ستكون مصدراً أساسياً للمادة التي سيتم تحليلها وفق الإطار النظري . واقتصر الرجوع إلى المصادر الأصلية على غرض محدد هام وهو استقصاء رؤى وتحليلات مؤرخي الإسلام في العصور المختلفة حول نقاط تحول أساسية في هذا التاريخ بصفة عامة وتاريخ العلاقات الدولية بصفة خاصة . ونقاط التحول هذه هي التي تختلف وتباين حولها مواقف المنظورات المعاصرة المتعددة (القومية، المادية ، الليبرالية ، المنهية ٠٠٠) ولم تكن نتائج - وخاصة على ضوء طبيعة مصادر القرون السبعة الأولى - ممكنة التحقيق دائما حول عديد من القضايا موضع الاهتمام (على سبيل المثال أسس الرؤيتين الاستراتيجيةتين للدولتين الأموية والعباسية ٠٠٠) أما ما وجد أنه بالإمكان تحقيقه وخاصة من مصادر القرون السبعة الأخيرة . فلقد اتضح أن موضعه الأكثر ملاءمة هو "النماذج الفكرية في نطاق فكر فلاسفة التاريخ وذلك في الجزء الأخير من المشروع نظراً للتداخل بين تفسير التاريخ وفلسفته وبين الفكر .

ومن ناحية أخرى: فإن العملية البحثية لابد وأن تستند على مصادر تاريخية مكملّة وخاصة عن احوال وافعال وردود الطرف الاخر غير المسلم .

والمجموعة التالية : تتصل بالأهداف من وراء استخدام هذه المصادر فإن هذه الأهداف وانطلاقاً من أبعاد الانتقادات السابق توضيحها والموجهة لخصائص الكتابة في التاريخ الإسلامي ، ووفقاً لأهداف المشروع ، تلتخص في الهدف المحوري للمشروع أي تقديم ما يتصل بالعلاقات الدولية في قالب تحليلي جديد يتخطى الجزئيات والتفاصيل المتصلة بمنطقة أو مرحلة أو حدث محدد ، ويرقى إلى تقديم مستوى رؤية كلية لمسار وأهداف الأبعاد الدولية في التاريخ الإسلامي ، لا يقوم على التأريخ ولكن يهدف إلى التفسير . ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال الاقتراب من المادة التاريخية بأطر نظرية تختلف عن أطر المؤرخ العام أو الدبلوماسي ، أي من خلال إطار نظري لدراسة العلاقات الدولية ، فهو يمكن أن يترجم أهمية توظيف التاريخ الإسلامي في نطاق العلوم الاجتماعية المعاصرة وذلك باستخدام الأبعاد النظرية للدراسات النظامية الدولية . ولكن كيف ؟

المبحث الثاني

الإطار النظري المقترح للتحليل النظامي

مشكلات الصياغة ، إشكاليات التحليل وضوابط التفسير

تتم صياغة هذا الإطار بالاستناد إلى الأبعاد الأساسية في الدراسات النظامية الدولية، وعلى ضوء التعامل مع بعض المشكلات التي يفرضها أسلوب عرض وتقسيم المادة التاريخية في المصادر الثانوية بصفة خاصة .

ويلخص هذا الإطار أساسيات تحليل المادة التاريخية تحليلاً نظامياً دولياً لتحقيق الهدف المحوري والمباشر للدراسة ^(١) ، وهو في نفس الوقت يطرح إشكاليات نظرية وتطبيقية تلقي الضوء على بعض الأهداف الهامة - ولو غير المباشرة - لهذه الدراسة . ويفترض تحقيق هذه الأهداف مراعاة بعض الضوابط المنهجية الخاصة بقواعد وأسس التفسير الإسلامي للتاريخ ، ومن ثم فإن هذا البحث ينقسم إلى أربعة مطالب .

المطلب الأول : متطلبات تطبيق الأبعاد الأساسية للدراسات النظامية الدولية :

أولاً : الأبعاد الأساسية :

ينطلق الإطار النظري المقترح من عدة أبعاد أساسية في الدراسات النظامية الدولية والتي تستند إلى القواعد النظرية العامة لتحليل النظم الدولية ^(٢) وهذه الأبعاد هي : هيكل النظام الدولي، النظام الشامل والنظم الفرعية ، العملية التطورية أو التحولية ، البيئة الدولية ^(٣) .

فإذا كان لكل نظام دولي عناصر محددة أى فواعل دولية أعضاء في هذا النظام وهي القادرة على لعب دور على الساحة الدولية ، فإن تفاعلات هذه الفواعل قد تمتد إلى نطاق العالم ككل وهنا نتكلم عن نظام دولي شامل أو قد تقتصر هذه التفاعلات على منطقة محددة بين عدد محدد من هؤلاء الفاعلين وهنا نواجه نظاماً فرعياً . هذا وتؤدي التفاعلات على مستوى كل من النظم الفرعية وفيما بينها إلى تطوير أو تغيير هذه النظم ومن ثم إلى التطوير في النظام الشامل الذي يتكون من مجموع هذه النظم الفرعية.

(١) انظر مقدمة هذا الباب .

(٢) سبق الإشارة إلى وضع هذه الأبعاد في الدراسات النظامية الدولية . انظر المبحث الأول من الباب الأول .

(٣) انظر تفاصيل هذه الأبعاد الثلاثة في :

- د. نادية محمود مصطفى ، نظرية النظم وحراسة العلاقات الدولية ، مذكرات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، العام الجامعي

١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، ص ص ٢٦ - ٣٨ ، ٧٨ .

هذا وفى نفس الوقت يعد النظام الدولى الشامل بمثابة بيئة هذه النظم الفرعية ، أما بيئة النظام الدولى الشامل فهى تتكون من كل الأحداث والظروف البشرية وغير البشرية التى تؤثر على سلوك اعضاء النظام وعلى عمله وحالته برمتها . بعبارة أخرى هى الظروف المختلفة (الاقتصادية، العسكرية ، الديموجرافية) التى تحكم أنماط التفاعلات بين النظم الفرعية وداحل كل منها حيث أن تفاعلات كل نظام لا تدور فى فراغ .

ومن ثم فإن الاتجاه الكلى لهذه التفاعلات يتغير وفقا للتأثيرات التى تحملها القوى النابعة من بيئته ، وهنا يظهر مفهوم التحول فى النظام أو التحول من نظام إلى نظام ، فبالرغم من أن كل نظام يتسم بسمات معينة فى فترة محددة تكون نتاج تفاعلات عديدة ومقدمة لتفاعلات أخرى، إلا أنه لا بد وأن يشهد تطوراً أو تحولاً نتيجة ظهور تأثيرات قوية تقود إلى ظهور أسس جديدة للتفاعلات وتتبع هذه التأثيرات من مجموعة من العوامل البيئية ، وتؤثر هذه العوامل على النظم القومية التى تحولها بدورها إلى النظام الفرعى الذى تنتمى إليه ومن ثم تنعكس مع غيرها من تفاعلات النظم الفرعية على حالة النظام الشامل .

ومن أهم الأبعاد التى ينعكس عليها التحول هو هيكل النظام . وهو بنية النظام أى شكل لترتيب عناصر النظام يعكس تكويناً ما للقوة والنفوذ والذى تبينه أشكال معينة من العلاقات بين أطراف سائدة وأخرى تابعة . بعبارة أخرى من أهم المتغيرات التى تؤخذ فى الاعتبار لتحديد النظام الدولى هى متغيرات علاقات القوى ، وتساعد هذه المتغيرات على تحديد عدد الدول القائدة فى النظام وتحديد ترتيب توزيع القوة بين باقى اعضاءه من الدول المؤثرة ولكن غير القادرة على قيادة النظام ، ومن الدول التى يكون تأثيرها على النظام فى حده الأدنى . ولهذا فإن لتحديد هيكل كل نظام أهمية خاصة . فهو بقدر ما يمثل معياراً هاماً للتمييز بين النظم (فى مراحل تاريخية متتالية) فهو يعد ضرورة لفهم الكيفية التى يعمل بها النظام ولفهم نمط التأثير المتبادل بين الوحدات المكونة لها ، فهناك اتجاه للاعتراف بأن هيكل النظام (ثنائى ، تعددى ، احدى القطبية أو متعدد القوى الكبرى) يؤثر على سلوك اعضاءه وعلى الدور الذى تلعبه على صعيده وعلى حاله ونمط العلاقات بينهم (صراع أم تعاون) .

ثانياً : بعض مشكلات تحليل المادة التاريخية :

معايير التقسيم المرحلى الزمنى ، الجغرافى :

على ضوء مدلولات هذه الأبعاد فإن الاقتراب النظمى من مادة التاريخ السياسى الإسلامى تعنى ضرورة تحديد أدق لأبعاد الموضوع محل البحث أى عناصر واطراف العلاقات التى تنظم تفاعلاتها فى شكل نظام وهيكل هذا النظام فى فترة ما ، وطبيعة اختلاف النظم فى المراحل المتتالية وسمات كل منها وشكل وأسباب التطور من نظام إلى آخر . وهذا التحديد يثير فى حد

ذاته بعض المشكلات التي تتبع من الأبعاد النظامية من ناحية ومن طبيعة الأطر التقليدية لعرض المادة التاريخية من ناحية أخرى .

فالمقتربات النظرية المختلفة ليست دائما جاهزة ومعدة مسبقا لتطبق بنفس الطريقة على دراسة كل الموضوعات ، ولكن يحتاج البحث العلمى عملية تكيف للاستفادة من اسهامات المقرب فى تحديد أهم الأبعاد النظرية للموضوع محل البحث . ومن ثم كان لابد وأن يكون هناك إسهام ومدخل من جانب الجماعة البحثية ، وهذا الاسهام وان كان ينطلق من أساسيات المقرب النظمى الا انه يستلهم فى نفس الوقت طبيعة المادة العلمية المتوافرة أى طبيعة تناول العلاقات الدولية فى الأدبيات التاريخية، وخاصة الثانوية .

وفى هذا الصدد تثار أمامنا ثلاثة مجالات أساسية تفرض ان نبين طبيعتها فى هذه الأدبيات وماتثيره هذه الطبيعة من مشكلات عند التفاعل معها من منظور المقرب النظمى ، ثم كيف يمكن لباحث العلاقات الدولية أن يتعامل مع هذه المشكلات ليقدّم صياغة لآطاره التحليلي . وهذه المجالات الثلاثة هى معايير التقسيمات للمراحل التاريخية ومحاورها الجغرافية ، مضمون وطبيعة العلاقات وقضايا التفاعلات الدولية ، العوامل والمحددات البيئية وخاصة الدولية المتعلقة بالطرف الآخر غير الإسلامى . وحيث انه سبق الإشارة إلى مشكلات المجالين الثانى والثالث - على صعيد المبحث السابق - ونظرا لأن المجال الثالث يحوى ضمنا إشارة إلى هذين المجالين فسنتكفى فى هذا الموضع بالإشارة إلى مشكلات المجال الثالث ^(١) . فماهى هذه المعايير وماهى المشكلات المرتبطة بها ؟

(١) بالنظر إلى معايير التقسيمات السائدة للتاريخ الإسلامى نجد أننا امام مجموعتين من الأسس المتداخلة :

الأولى : تتصل بوضع التاريخ الإسلامى بين التقسيم الذى يتبعه المؤرخون الغربيون وتبناه الاقسام الاكاديمية للتاريخ فى جامعاتهم وفى معظم الجامعات العربية وفى البلاد الإسلامية الأخرى وهو التقسيم إلى ثلاثة عصور : القديم والوسيط والحديث نسبة إلى تطور مراحل تدهور ونهضة الغرب الأوروبى ، ومن ثم توضع المراحل المختلفة للتاريخ الإسلامى فى هذه العصور . فالعصر النبوى والأموى والعباسى هذه العصور تقع فى القديم وفى معظم الرسيط ، أما العصر المملوكى فيقع فيما يسمى نهاية الرسيط أما العصر العثمانى فيقع فى العصر الحديث .

(١) يسهل النظر فى هذه للمشكلات على عكس مشكلات المجالين الآخرين وذلك نظرا لصعوبات تقويم المصادر الثانوية فى مجموعها .

الثانية : فهي تتصل بأسس ومعايير تقسيم التاريخ الإسلامي ذاته ، وسنقف بالتفصيل عند تلك الأخيرة^(١) حيث ان اختيارنا لمعايير تقسيم التاريخ الإسلامي في دراستنا وان كان لا يمكن ان يفصل عن احتياجاتنا البحثية المنبثقة من أهداف الدراسة ومنطلقاتها النظرية أى الإطار النظمي الدولي ، الا أنه كان يجب أن يتم أيضاً على ضوء التقويم المقارن للمعايير والأسس الشائعة أو السائدة لهذا التقسيم والتي استندت إليها مجموعة أساسية من الأدبيات المعاصرة الإسلامية والاستشرافية .

وبالرجوع إلى مجموعة من هذه الأدبيات والتي تتسم بصفة خاصة بالنظرة الكلية للتاريخ الإسلامي^(٢) نلاحظ تنوع وتعدد أسس تقسيم مراحل هذا التاريخ . التقسيم الأول الشائع هو التقسيم وفق عصر دول الخلافة الإسلامية ووفق عهود الأسر الحاكمة وهو السائد في الأدبيات الإسلامية ومنها تلك التي تمتد - وبصورة موسوعية - للعصور المتتالية : النبوى والخلافة الراشدة ، الأموى ، العباسى ، المملوكى ، العثمانى^(٣) ، ومنها التي تقتصر على بعضها فقط من حيث جميع عاورها الجغرافية التي تمتد عبرها التاريخ الإسلامى^(٤) . وهذه الأدبيات في مجموعها تقوم على أسلوب السرد التاريخى الذى يستند إلى تقسيمات فرعية مميزة زمنياً أو موضوعياً داخل التقسيمات الكبرى الزمنية أو الجغرافية ، كذلك لا يبرز على صعيدها روابط بين المحاور الجغرافية المختلفة ، كما لا تعطى وزناً متميزاً للعلاقات الدولية حيث أنها ليست بالأساس تواريخ دبلوماسية ولكن تواريخ سياسية اقتصادية - اجتماعية تختلف فيما بينها من حيث درجة التفصيل

-
- (١) لايعنى هنا الاهتمام أن معايير التقسيم الأول معروكة تماماً فإلزام من قبول التحفظات بشأنها - كما سنرى لاحقاً - فهي ستؤخذ فى الاعتبار لما لها من أهمية فى فهم مراحل التطور فى لوضاع الطرف الآخر فى العلاقات الدولية .
- (٢) لاندعى هنا حصر كل الأدبيات العربية والأجنبية ولكن تم اختيار نماذج من الأدبيات التي تتسم بالكلية فى حين ان الجزئية منها وخاصة مايتصل منها مباشرة بالعلاقات الدولية سيتم الاعتماد عليها فى الجزء التطبيقى .
- (٣) انظر على سبيل المثال :

- د. احمد شلى ، موسوعة التاريخ الإسلامى .

- محمود شاكر ، تاريخ الإسلامى (الأجزاء ٢، ٣، ٤، ٥) عن العصور : الأموى ، العباسى ، للملوكى ، العثمانى ، المكتب الإسلامى ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- د. حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى (الأجزاء الأربعة) مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط ٩ ، ١٩٧٩ .

(٤) محمد فريد ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق احسان حتى ، دار النفائس ، بيروت ، ط ٦ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

- د. ابراهيم العلوى ، التاريخ الإسلامى : آفاق السياسة وابعاده الحضارية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

أو الكلية ، أما الأدبيات الغربية الموسوعية فإن بعضها اتبع معيار مقرر الخلافة الإسلامية ^(١) ،
ففي حين اتبع البعض الآخر معايير أخرى .

فمن ناحية نجد معيار التقسيم وفق تاريخ كل محور جغرافي على مر العصور المتتالية عليه ^(٢) ،
فهو لا يركز على سمات كل عصر ومن ثم فهو لا يتحدث عن عصر مملوكي أو عثماني ولكن
يركز على التطورات التاريخية المتتالية على صعيد كل محور جغرافي يسلط الضوء على تفاعلات
وسياسات الطرف الفاعل الاساسي في كل مرحلة والتطورات التي تحيق به . كما أنه يهتم
بأبراز التفاعلات بين هذه الأطراف على صعيد المحاور المختلفة في كل مرحلة ومن ثم فهو ليس
بتاريخ بقدر ماهو تاريخ سياسى دبلوماسى تشغل العلاقات الدولية جزءا هاما من موضوعاته .

ومن ناحية أخرى هناك المعيار القومى حيث ان بعض الأدبيات ^(٣) اهتمت بالتمييز بين
المرحلتين العربية والتركية ، أو العربية والمغولية والعثمانية .

ومن ناحية ثالثة نجد أن الشائع لتقسيم التاريخ لدى الغرب وهو التقسيم إلى عصر قديم
ووسيط وحديث وقد تبنته بعض الأدبيات التي تركز على ما يسمى "الإسلام الكلاسيكي
والإسلام الوسيط والإسلام الحديث" ^(٤) .

(١) انظر على سبيل المثال :

-I.Glubb : The Lost Centuries (From the Muslim Empires to the Renaissance of
Europe 1145 - 1453 . Hodder and Stoughtan .

-M. Watt : His Majesty The Islam .

(2) Bernard Lewis (and others) : The Cambridge History of Islam.

(٣) كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، مرجع سابق .

-Bertold Spuler , The Muslim World Ages of Caliphes .

- برتولد شبولد، العالم الإسلامي في العصر المغولي ، ترجمة خالد اسعد عيسى ، دار احسان للطباعة والنشر ، دمشق ،

ط١ ، ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ م .

-H.J Kissling (and others) : The Last Great Muslim Empires , E.J.Brill , 1969 .

(٤) ج . سيدو ، تاريخ العرب لعام ، ترجمة عادل زعيتر ، دار احياء الكتب العربية ، ١٩٤٨ م .

- Von.Grunbaum : Classical Islam (600 -1258).1970 , and Medieval Islam (1953) .

- M.G. Hodgson : The Venture of Islam . Part 1 : The Classical Age of Islam .Part 2 :
The Expansion of Islam in Middle Periods.Part 3 : The Gun powders Empires and
Modern Times . London 1974.

(٢) وعلى ضوء الصورة الكلية لهذه المعايير المختلفة تبرز لنا مجموعتان من الملاحظات التي تكشف عن بعض المشكلات المنهجية العامة .

المجموعة الأولى :

مبعثها تيار هام وعام من بين متخصصي التاريخ الإسلامي^(١) وهو التيار الذي يحرص على التحذير من أو التحفظ على تقسيم التاريخ الإسلامي إلى مراحل تبدو أنها منفصلة أو متميزة^(٢)، ومبعث هذه التحذيرات هو الدفاع عن فكرة التواصل ووحدة التاريخ الإسلامي واستمراره^(٣) ولقد عبر عن هذه الفكرة ولكن من زوايا مختلفة اعلام المسلمين والمستشرقين على حد سواء ، فتجد البعض^(٤) يدعو إلى التفرقة بين التقسيم السياسي وفقاً لمراحل وعصور وبين الامتداد الإسلامي الواحد لأن تواريخ التقسيم ليست تواريخ فاصلة حيث أن سقوط بعض الدول أو

(١) ظهر أيضاً لدى أعلام غربيين في دراسة التاريخ الغربي تحفظ على وعدم رضاء عن التواريخ القومية أو التقسيمات القومية والعرقية ، وإنه البعض إلى التاريخ للقارن ودراسة الماضي وفقاً للصيغ والأصناف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسيكولوجية ، وليس على أساس المعايير القومية أو التقسيمات الزمنية للمصطنعة :

- انظر في هذا الصدد :

- جفري باركلوا ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

كذلك برز تحفظ ورد فعل للاتجاه الاستشراقي التقليدي الذي اهتم بالسرد التاريخي للنظم وفق العهود والأحداث ، حيث اتجهت بعض الانتقادات لأسلوب أو الأطر الفكرية لهذا الأسلوب ووصلت إلى الدعوة إلى معايير أخرى لدراسة التاريخ وتقسيمه ، انظر هذه الانتقادات في :

- Ira Lapidus : Islam and the Historical Experience of Muslim People, Islamic Studies : A tradition and its problems .

(٢) وهناك أيضاً تيار قوى بين أديبات التاريخ الإسلامي العربية يتحفظ على ويحذر من عواقب ومندلولات الأخذ بمعايير التقسيم الغربي للتاريخ إلى عصور قديمة ووسطى وحديثة وذلك عند تقسيم تاريخنا الإسلامي حيث ان ذلك يعني إلحاق تاريخنا بتاريخ الحضارات الأخرى دون تمييز يحفظ الذاتية الخاصة للتاريخ الإسلامي ودون ان يترك في مزالق مقولات وحدة العصر ووحدة التاريخ وفكرة التاريخ الانساني أو التاريخ العالمي التي تبلورت في المنظور الغربي ، تتبع هذه التحفظات من مواقف فكرية أوسع تجاه هذه المقولات وهي للمواقف التي تنطلق أيضاً من عدة تساؤلات هل هناك وحدة في الحضارة العالمية أم تعدد الحضارات ومماغرى ذلك بالنسبة للحدود بين التاريخ الإسلامي وغيره من التواريخ ؟ وهل يمكن ان قبل بمبدأ تعدد الحضارات والتواريخ واستقلال كل منهم بتقسيم ولكن في إطار وجود مظلة عامة للتاريخ ومن خلال منظور اسلامي أى من خلال رؤية اسلامية للتاريخ ؟

(٣) وهي مكلمة لأبعاد الانتقادات عن لوجه قصور التواريخ الجزئية القطرية وعن قصور الصياغات التفصيلية الجزئية وعن غياب الرؤى الإسلامية الكلية ذات التعميمات .

(٤) د. ماهر حمادة ، وثائق العصر العباسي الاول ، ص ص ٩ - ١٠ .

الأسر (الأموية مثلاً) لا يعنى شيئاً محدداً من وجهة النظر الحضارية ، ولكن يعد التقسيم إلى عهود ودول ضرورة علمية مجرد تسهيل الدراسة ويرى البعض الآخر ^(١) أن معيار الأسرات الحاكمة ليس معياراً كافياً لفهم حقيقة التغيرات في التاريخ الإسلامي لأن كثيراً من الأحداث السياسية لا يمكن فهمها بدون فهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها . وحيث أن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لا يتطابق مع تقسيمات التاريخ الإسلامي المنسوبة للأسرات الحاكمة لأن مجيء أسرة حاكمة جديدة لا يمكن أن يقلب فجأة وبسرعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية رأساً على عقب ولهذا فإن الدراسة الصحيحة للتاريخ والفهم السليم للتطورات السياسية يقتضى دراسة المجتمع الإسلامي من كل نواحيه الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية . كما يقتضى الاعتراف بصعوبة تقسيم التاريخ إلى فترات تبدأ وتنتهى فى سنين معينة لأن تأثيرات الأحداث الكبرى ونقاط التحول الجديدة لا تظهر آثارها الحضارية الا تدريجياً وهذا ما يعرف باسم وحدة أو الاستمرار فى التاريخ .

ويرى فريق ثالث ^(٢) ، والذي يركز بالأساس على دراسة الحضارة الإسلامية أن الحضارة الإسلامية يجب أن تُدرس "ككل تاريخي" باعتبارها عاملاً أساسياً فى تشكيل مصير كل البشرية ، ومن ثم فهو يرى انه اذا كان من السهل دراسة حضارة القرون الأولى من تاريخ الإسلام كوحدة كلية فإن الأمر أضحي أكثر صعوبة فى المراحل المتأخرة منه سبب التنوع والتعدد للموسم ، ولذا ظهرت زوايا مختلفة للنظر إلى التاريخ الإسلامي ومن أبرزها - بين الغريين بصفة خاصة - تلك التى تقسم التاريخ الإسلامي إلى مرحلة عربية وأخرى تركية أو عربية وفارسية وعثمانية وهذه الزوايا الجزئية فى حالة التركيز على أى منها بمفرده أو فى حالة الانحياز إلى المرحلة العربية (أى المراكز الأصلية للإسلام والذي انتشر منها) باعتبارها دون غيرها مرحلة ازدهار الحضارى الإسلامي هذه النظرات الجزئية المحدودة تبرز مشكلات هامة فى الدراسات الإسلامية لأنها لا تقدم رؤية كلية شاملة تبين الوضع التاريخ للإسلام بوضوح . ولقد كان اختفاء الرؤية الكلية وراء اغفال المعنى الحقيقى لتوسع الإسلام ، كظاهرة تاريخية عالمية فهذا التوسع ليس مقصوراً على مرحلة الفتوحات العربية الكبرى ولكن هناك توسعاً آخر للإسلام وهو التوسع الحضارى والذي استمر بعد انتهاء عصر الفتوحات الكبرى وساد خلال القرون الثلاثة قبل ١٨٠٠ وامتد إلى معظم مناطق العالم القديم متصراً بذلك على كل الأديان الأخرى ، ولهذا كله فهو يرى أن هذا الطابع الخاص للتوسع فى تاريخ البشرية هو الذى يتطلب ان تنظر إلى التاريخ الإسلامي فى مجموعه وليس كمراحل منفصلة .

(١) د . سيدة كاشف ، مرجع سابق ، ص ٩ - ١٦ .

- د . عماد الدين خليل ، ضوابط ومعايير ، مرجع سابق ، ص ٨ .

(2) M.G.Hodgson : Part 2: The Expansion of Islam in Middle Periods op. cit. P 10 -

11. - M.G.Hodgson : The Unity of Later Islamic History . op. cit. P 879 - 887 .

ومن ثم فإن هذا النموذج للتواريخ الحضارية الشاملة يتميز باهتمامه بتقديم رؤية كلية للتاريخ الإسلامي كوحدة كبرى واحدة ترقى بالتحليل إلى مستوى التعميمات وهى التعميمات التى تناقش وتنتقد المنظورات التقليدية للتاريخ الإسلامي (سمة الرضاء الاجماع الذى يركز عليه الاسلاميون الذين يتجنبون جوانب الصراع والفتنة فى هذا التاريخ ، سمة الخصوصية والذاتية العربية أو التركية والتى يركز عليها الغرب الذى يتغافل علامات استمرار الوحدة الحضارية)^(١) .

المجموعة الثانية :

مبعثها رؤية التحلل السياسى الذى ينظر إلى التاريخ الإسلامى من زوايا العلاقات الدولية وهى الزاوية التى تختلف من حيث المدى والنطاق من زاوية مؤرخى التاريخ العام والكلى ، حيث أن العلاقات الدولية ليست لدى الآخرين إلا خيطاً من خيوط عديدة فى نسيج مركب من المادة العلمية التى يقدمها هؤلاء المؤرخون المعاصرون كحصيللة لتعاملهم بالأساليب البحثية لعلم التاريخ مع ذخائر المصادر الأولية للعصور الإسلامية المختلفة .

ويترتب على هذا الاختلاف فى زاوية النظر بين المؤرخ العام وبين التحلل السياسى الدولى أن العملية البحثية من جانب الأخير تفتقد فيما يقدمه الأول بعض الأبعاد الهامة وهى :

من ناحية : أن التقسيمات السائدة لمراحل وعصور التاريخ الإسلامى ليست لها فى حد ذاتها علاقة بوضع دول الخلافة فى النظام الدولى أو بدرجة هيمنتها العالمية من عدمه بالمقارنة بالأطراف غير الإسلامية ، بعبارة أخرى فهى تقسيمات لا تتفق وتحليل يهدف إلى البحث فى توازن قوى سياسية عالمية .

ومن ناحية أخرى : إن التقسيمات الكبرى والفرعية (وفق عصور أو محاور جغرافية أو أسر وامارات متعددة تحت كل عصر) لا تتم تحت مظلة واحدة تبرز الروابط بين هذه المحاور (العلاقات الإسلامية - الإسلامية) والأثر المتبادل بينها وبين العامل الخارجى ، ويؤدى هذا إلى افتقار الأنماط والتوجهات العامة عن خصائص نظم التفاعلات الدولية بين محاور العالم الإسلامى فى فترة محددة أو خلال تطورها من مرحلة إلى أخرى ، وعن وضع هذه النظم فى إطار نظام العلاقة الاشتمل بين العالم الإسلامى والعالم الخارجى .

ومن ناحية أخيرة : تغلب الأبعاد السياسية العسكرية وليس الحضارية الاجتماعية الاقتصادية على هذه الأدبيات التاريخية من المصادر الثانوية .

(١) انظر تحليلاً لهذا العمل الموسوعى فى نطاق تحليل مقارن لأحدث الاتجاهات فى دراسة التاريخ الإسلامى بين

للمؤرخين الغربيين :

- A.Hess : op . cit , PP 793 - 796 .

المطلب الثاني : أبعاد الإطار النظرى المقترح للتحليل النظمى :

وعلى ضوء كل ماسبق نصل إلى صياغة أبعاد لإطار التحليل الذى سيتبع للدراسة تطور وضع الدولة الإسلامية فى النظام الدولى ، وإذا كان هذا الفصل قد بدأ (المبحث الاول) على نحو يقدم رؤية نقدية لمصادر دراسة التاريخ من منظور المحلل السياسى فانه يصل الآن فى هذا الموضع لتقديم هذا الإطار التحليلى الذى يعكس الاعتراف بأهمية التعاون بين المجالات المعرفية المختلفة لتعميق الفهم العلمى لطواهر محددة .

ويقوم هذا الإطار النظرى على أبعاد التحليل النظمى سعياً لتحقيق متطلبات معينة وتتلخص هذه المتطلبات كالآتى :

أولاً : تطور التفاعلات الدولية معياراً للتقسيم المرحلى :

(١) الالتزام بمعيار مركز الخلافة الإسلامية كأساس للتقسيمات الكبرى للدراسة ، فان هذا المعيار لا يعكس مجرد تغير أسر حاكمة ولكنه يترجم هيكل مراكز القوة الإسلامية أى هيكل توزيع القوة الإسلامية بين الأطراف الإسلامية الفاعلة حيث أن المفترض أنه تتجمع لدى مركز الخلافة عناصر القوة المتفوقة عن غيرها من عناصر مراكز التأثير الأخرى فى العالم الإسلامى ، ومن ثم فان الدراسة تنقسم إلى خمس مراحل كبرى (العصر الأموى، العباسى ، المملوكى ، العثمانى ، ما بعد سقوط الخلافة)^(١) .

وبالرغم من أن الالتزام بهذا المعيار قد يبدو تكراراً للمعيار التقليدى فى تقسيم الدراسات التاريخية إلا أن مضمون التحليل يودى إلى تطوير مغزى هذا التقسيم وبما يتسق ودراسة العلاقات الدولية . ويتحقق ذلك بالحرص الشديد على التحديد الواضح - ابتداء من العنوان - للسمة العامة لكل مرحلة كبرى والتي تعكس وضع دولة الخلافة الإسلامية فى النظام الدولى بالمقارنة بالأطراف غير الإسلامية كما تعكس نمط تفاعلاتها الدولية ، كذلك الحرص على تحديد السمات الخاصة بالمرحلة الفرعية .

(٢) التقسيم إلى مراحل فرعية وفقاً للتطورات داخل كل نظام أو التحول من نظام لآخر ، وذلك لأن كل نظام دولى فرعى أو شامل يتسم خلال فترة زمنية ما بنوع من الانتظام فيما يتعلق بالقوى المسيطرة وطبيعة التفاعلات فيما بينها ، كما أن تطور هذا النظام يمر ببعض النقاط التحولية التى تحدث عندها تحولات رئيسية فى ماهية هذه القوى وفى علاقاتهم ببعضهم البعض . ولقد شهد التاريخ الإسلامى العديد من النقاط التحولية الدولية على نحو ساعد على التمييز بين عدة فترات فرعية فى نطاق المراحل الكبرى للعصور الإسلامية .

(١) تقع دراسة مرحلة العصر النبوى وعصر الخلافة الراشدة فى نطاق دراسة المنظور الاصولى للعلاقات الدولية فى الإسلام .

بعبارة أخرى لن تكون التقسيمات الفرعية وفقاً لمجاور جغرافية أو نظم فرعية فقط ولكن وفقاً لأنماط التفاعلات الإسلامية - غير الإسلامية التي تظهر على صعيد مراحل متتالية ، اذن المعيار الأساسي لتحديد هذه المراحل الفرعية هو نقاط التحول ذات المغزى بالنسبة للتفاعلات الدولية الإسلامية الإسلامية وغير الإسلامية أى النقاط ذات المدلولات التاريخية العالمية .

وهنا تبرز مشكلة هامة هي صعوبة التحديد الحاسم لبداية ونهاية كل من المراحل الفرعية الزمنية المتتالية حيث لا تنطبق دائماً على بدايات ونهايات التفاعلات على صعيد جميع المجاور الجغرافية . فان الحدث أو الواقعة التي تثير فكرة التحول من مرحلة فرعية إلى أخرى يكون لها تمهيدات في مرحلة سابقة وعواقب ونتائج في مرحلة تالية وتختلف هذه التمهيدات والعواقب من محور جغرافي إلى آخر^(١) . والجدير بالذكر أن هذه المشكلة قد ظهرت على صعيد جميع الدراسات النظامية الدولية التي بحثت في أنماط تطور العلاقات الدولية الاوربية من منظور نظمي^(٢) ، ويعترف بهذه المشكلة أيضاً أعلام المؤرخين الاسلاميين^(٣) وكذلك المستشرقون^(٤)

(٣) ومن أهم أسس وأسانيد تنفيذ التقسيمات السابقة ومن ثم استخلاص التطور في أنماط التفاعلات النظامية الإسلامية ، القيام بالتحديد الدقيق لأطراف التفاعلات الإسلامية ، وغير الإسلامية والمحدثة للتطورات وللتحولات الهامة . حيث إن هذه التفاعلات تتسم خلال كل مرحلة زمنية كبرى بخصائص متميزة من حيث طبيعة الأطراف الإسلامية الفاعلة على ساحة النظم الإسلامية الفرعية المختلفة ومن حيث طبيعة الطرف غير الإسلامي الذي تواجهه هذه الأطراف ، ومن حيث طبيعة التفاعلات بينهم قتالية كانت أو سلمية .

بعبارة أخرى سيكون منطلقنا الأساس على ضوء مفهوم هيكل النظام الدولي هو تحديد الفاعل أو الفاعلين الأساسيين من المسلمين الذين يهتمون أو يؤثرون على أو يقرودون عملية التفاعلات مع غير المسلمين وهذا بدوره يعنى تحديد مركز القوة السائدة في العالم الإسلامي وما يليها في سلم توزيع القوى من مراكز أخرى ثانوية، كذلك البحث عن نمط تفاعلات هذه القوة السائدة مع الأطراف غير الإسلامية الكبرى سواء كانت تفاعلات مباشرة أو غير مباشرة أى حول مناطق أخرى من العالم الإسلامي^(٥) أو بالتداخل مع أطراف إسلامية تابعة أو مستقلة عن المركز

(١) على سبيل المثال : حركة لكشوف الجغرافية ، الدولة الصفوية ، الدولة الروسية .

(٢) انظر عرض الأدبيات في الفصل الاول .

(٣) انظر على سبيل المثال :

- د. سيدة كاشف ، مرجع سابق .

(٤) M.G.Hodgsan : op. cit.

(٥) فعلى سبيل المثال وانطلاقاً من الاهتمام بعلاقات التأثير المتبادل بين العلاقات الإسلامية - الإسلامية ، والإسلامية - غير الإسلامية نجد أن العصر للملكي وإن كان قد شهد تعدداً في الفواعل الإسلامية المستقلة عن نطاق الهيمنة الملوكية -

الإسلامي ذلك أننا نهتم بتاريخ كل المسلمين وليس الذين قاموا بأدوار قاتلة فقط سواء من العرب أو الترك أو الفرس.

إنه مع مشكلات الامتداد الزمني والجغرافي للدراسة من ناحية ومع متطلبات التحليل النظمي التي تحاول علاج هذه المشكلات ومع اهتمام هذه الدراسة بالأنماط والتوجهات العامة من ناحية أخرى لا يمكن أن نضع على قدم المساواة كل مستويات العلاقات الإسلامية - الإسلامية ، والإسلامية - غير الإسلامية ، ومن ثم لا يمكن أن نتعرض بنفس الدرجة للبحث في أنماط علاقات كل الفاعلين المسلمين مع كل الفاعلين غير المسلمين والتي تزخر بها كتب التاريخ .

وبقدر ما يتسق هذا المعيار ومتطلبات مفهوم هيكل النظام بقدر ما يحل معضلة التداخل بين الداخلي والخارجي في دراسة العلاقات الدولية الإسلامية والنابعة من تكييف طبيعة العلاقة بين مركز الخلافة وبين الدويلات الإسلامية المستقلة أو شبه المستقلة في نطاقها^(١) كذلك يحل مشكلة أخرى ناجمة عن طبيعة الدول في هذه المرحلة ففضلاً عن تعدد وانتشار الكيانات الإسلامية في أرجاء العالم الإسلامي فلقد كان من الصعب بالنسبة لمحلل سياسي تحديدهم بوضوح واستمرار عبر مرحلة زمنية متمدة نظراً لتعدد الأسر الحاكمة التي توالى على كل نظام فرعي إسلامي في مرحلة ما أو مراحل متتالية^(٢) حيث لم يكن الوضع الحالي للدولة القومية معروفاً وقائماً بعد، كما أن حدود سيطرة هذه الدول أو الأسر الحاكمة كانت تتحرك مع تحرك قواتها أو تعرضها للهجمات المضادة^(٣) وكل هذا كان يزيد من صعوبات دراسة تطور العلاقات الدولية من المنظور النظمي .

☞ (غرضنا من الدراسة ، الدولة العثمانية ، دولة أوزون حسن (الشاه البيضاء) ، الدولة الصفوية في بداية نشأتها) إلا أنها وبالرغم من هذا التعدد فإن الفاعل الدولي الذي سنركز بالأساس على تفاعلاته المباشرة مع أطراف غير إسلامية وعلى تفاعلاته غير المباشرة معهم حول مناطق إسلامية أخرى هي مصر المملوكية ولكن دون أعمال لتفاعلات الفواعل الإسلامية الأخرى أيضاً ، وبالمثل فإنه إذا كان العصر العثماني قد شهد أيضاً وجود مركزين مستقلين للقوة الإسلامية (الامبراطورية المغولية ، الدولة الصفوية) فإن الاهتمام بتفاعلاتها الدولية لن ينفصل عن منظرنا للفاعل الإسلامي المركزي أي الدولة العثمانية وتفاعلاتها مع الأطراف غير الإسلامية ، حيث كانت الدولة العثمانية هي المؤثر الأساسي على التفاعلات الدولية الإسلامية المباشرة مع أوروبا وغير المباشرة معها حول أرجاء العالم الإسلامي المختلفة .

(١) والسابق الإشارة إليها في مقدمة المشروع ، ومقدمة الجزء الأول .

(٢) على سبيل المثال : امارات اسيا الوسطى الإسلامية في العصر المغولي ، الامارات الخندية الإسلامية في عصر الامبراطورية المغولية في الهند ، الامارات الاندلسية ، الامارات أو الأسر الحاكمة في مصر والشام خلال العصور العباسية .

(٣) انظر في صدد هذا الوضع للكيانات الإسلامية :

- برنارد لويس ، السياسة والحرب في الإسلام (في) شاخت (محرر) ، تراث الإسلام ، الجزء الأول ، ترجمة محمد زهير ،

تعليق د. شاكرا مصطفى ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٧٨ .

(٤) أهمية إبراز الروابط من خلال مرحلة ما من التفاعلات الدولية على صعيد كل من النظم الفرعية الإسلامية المختلفة (والتي تلور فيما بين أطرافها الإسلامية أو بينهم وبين أطراف خارجية غير إسلامية) وبين الفاعل المركزي على صعيد بعض هذه النظم^(١) فإن هذه الروابط توضح سمات توزيع القوة العالمية الخاصة بكل مرحلة فرعية، ومن ثم تساعد على تقديم رؤية كلية عن تطور أنماط التفاعلات الدولية وحالة توازن القوى الإسلامية - المسيحية.

ثانياً : مضمون التفاعلات الدولية وقضاياها :

١ - عدم الاغراق في التفاصيل التاريخية^(٢) ولكن توظيف مدلولها من أجل تحديد نقاط التحول من مرحلة فرعية إلى أخرى ومن أجل عرض الأبعاد الهامة والأساسية للتطورات على صعيد كل مرحلة على نحو يساعد على تحقيق المتطلبات المشار إليها في البنود عالية ، كما يراعى إبراز بعض الأبعاد الهامة الأخرى ولكن من حيث مضمون وقضايا التفاعلات الدولية .

٢ - ومن أهم أبعاد هذه القضايا ما يتصل بمراحل تطور استخدام الأداة القتالية في إدارة العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين ومن ثم تحديد محاور الهجوم أو الهجوم المضاد على أرض العالم الإسلامي أو خارجه^(٣) ومن الأبعاد الأخرى الهامة : التغيرات في أدوات العلاقات من الأداة القتالية إلى الأداة السلمية عبر دورات زمنية متتالية وفي محاور جغرافية مختلفة ، وهذا الفهم والتحديد لطبيعة هذا التغير وأسبابه هو امر ضروري لتقدير طبيعة التطور في مضمون

(١) على سبيل المثال : التفاعلات بين الامارات الاندلسية ، وبينهم وبين الممالك الافرنجية ودرجة تأثر هذه التفاعلات بالثور العباسي ثم الدور المملوكي أو العثماني وذلك خلال مرحلة السقوط الإسلامي في الاندلس .

وعلى سبيل المثال أيضاً الروابط بين الدور العثماني في حوض المتوسط وفي قلب الوطن العربي وفي آسيا ومدلولات هذه الروابط بالنسبة لطبيعة المرحلة العالية في الدور العثماني خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، ثم خلال مرحلة التدهور والتراجع في هذا الدور خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

(٢) على سبيل المثال صعوبة سرد تفاصيل تطور المعارك العسكرية بين العثمانيين على ساحة أوروبا منذ بدايتها كإشارة وتوسعة كسلطنة اقليمية ثم قوة عالمية ، ولكن يكفي تحديد المعارك التي احدثت تحولاً حقيقياً في ميزان القوى إيجاباً في البداية لصالح العثمانيين ثم سلباً لصالح الاوربيين . وبالمثل الحاجة إلى استخلاص أنماط للتفاعلات من غمار تفاصيل التطورات على صعيد عديد من المحاور ، ومنها على سبيل المثال التفاعلات بين الإمارات الإسلامية في وسط وغرب آسيا مع امارة موسكو ومع عثمانيين ، وبين الامارات الاندلسية الإسلامية وبين الممالك الافرنجية خلال مرحلة السقوط التي امتدت مايقرب من لقرون ثلاثة والأمثلة الأخرى عديدة ومن واقع العصر العباسي والأموي أيضاً .

(٣) على سبيل المثال في الوقت الذي أخذ فيه العثمانيون في السيطرة على الاناضول والبلقان (خلال القرنين الثامن والتاسع الهجري) كانت الاندلس الإسلامية تتعرض لضربات الافرنج الحاسمة (التاسع والعاشر الهجري) ، وكانت آسيا الوسطى الإسلامية أيضاً تتعرض لهجمات امارة موسكو ، ومن ناحية أخرى في حين أخذ يزداد توغل العثماني في أوروبا كان يزداد الانشقاق للمسيحي حول جنوب العالم الإسلامي من خلال حركة الكشوف الجغرافية .

وقضايا التفاعلات النظامية بين العالم الإسلامي والعالم الخارجي في المراحل المختلفة لتطور التاريخ الإسلامي ، فإذا لم تكن الحرب هي الأداة الوحيدة لإدارة هذه التفاعلات وإذا كان توظيف هذه الأداة قد مر بعدة مراحل (المحجوم ، الدغاع ، التراجع) فإن الأداة بدورها قد تطورت أبعادها ومراحل توظيفها . فلقد كانت هناك أنماط من العلاقات السلمية في ظل استمرار الجهاد وكان هناك علاقات أخرى في ظل جمود هذا الجهاد ثم توقفه . وهنا يصبح من الضروري إبراز الفارق بين هذه الأنماط في إطار سياق كل منها الزماني والمكاني ^(١) .

٣ - ويتطلب البحث في هذه الأبعاد عدم الاقتصار على التحليلات التاريخية السياسية والعسكرية فقط ولكن ضرورة الاستعانة بتحليلات اجتماعية - اقتصادية داخلية ودولية أيضاً ، فإن فهم قدر كبير من التطور في أطراف وطبيعة التفاعلات الدولية لا يتفصل عن فهم الأوضاع الاقتصادية الإسلامية الداخلية والأوضاع الاقتصادية العالمية المحيطة بها ^(٢) ، بعبارة أخرى هناك ضرورة لاستكشاف أبعاد الخلفية التي تتحرك في ظلها ومن داخلها الأطراف الإسلامية الفاعلة وهذا يقودنا إلى ما يسمى بالعوامل البيئية .

ثالثاً : عوامل البيئة الدولية : أحوال الطرف الآخر :

إذا كان هدف هذا الجزء من المشروع هو تطوير منظور إسلامي للعلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي فهنا يعني الاهتمام أساساً بمنظور الفواعل الإسلامية الدولية ، ويصبح الطرف الآخر في العلاقة هو موضوع التفاعل ، والعامل المؤثر ، ومن ثم لا يكون التحليل من خلال منظاره ولحظته التاريخية كما يراها ولكن من خلال منظور هذه الفواعل الإسلامية لدوافعه وتطوراتها .

(١) على سبيل المثال : بدأت بوادر العلاقات السلمية مع العصر العباسي ثم أخذت العلاقات السلمية دفعة قوية مع نهاية الحروب الصليبية ، كذلك اكتسبت أبعاداً جديدة وخاصة في ظل الممارسات العثمانية والمملوكية ، وأيضاً في ظل التغيرات في موقف أوروبا المسيحية ذاتها من الاتصال "بغير المؤمنين الكفار" أي للمسلمين حيث كان رفض هذا الاتصال هو الأسس في العصور الوسطى وهي الرؤية التي تغيرت مع تطور النظرة إلى الإسلام خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر : انظر على سبيل المثال :

- Daniel Norman , op . cit . PP 20 - 32 .

(٢) على سبيل المثال أثر اتساع الأمور والاستراتيجية العباسية على مقلدات أوروبا الاقتصادية . كذلك أدت المحاصرة العثمانية لأوروبا من الشرق والجنوب إلى انفتاح أوروبا للبحث عن طرق بديلة للتجارة لا يسيطر عليها للماليك أو العثمانيون ، ومن ثم جاءت الكشوف الجغرافية بمرحلة جديدة من المحمة الأوروبية للمضادة كانت ذات آثار بعيدة على التوازنات الإسلامية - الإسلامية ، وعلى التوازنات الإسلامية - غير الإسلامية .

وعلى سبيل المثال أيضاً : كان للامتيازات العثمانية المقدمة للدول الأجنبية دوافعها ومبرراتها الاقتصادية الهامة (بعد ضرب التجارة للمارة بالأراضي العثمانية عقب الكشوف) إلى جانب السياسية منها .

بعبارة أخرى فإن منظور هذا الجزء من المشروع يريد أن يُعالج مثالب منظور الطرف الآخر والذي ظهر في مجالات متعددة : مثلاً في الدراسات الغربية عن التاريخ الدبلوماسي للمسألة الشرقية والتي يغلفها تحيز وتعصب رؤية الفواعل الأوربية لهذه المسألة^(١) كذلك دراسات تاريخ الشرق الأوسط أيضاً وهو تاريخ منطقة قد تم تحديدها بمعايير لا تنتمي إليها ولكن تمصل بعلاقاتها مع القوى الأوربية في تلحورها ونموها ، كما أن الموضوع الأساسي لهذه الدراسات هو توسع أوروبا والعلاقات الخاصة بين الدول الأوربية الناجمة عن تفكك الامبراطوريات الإسلامية . في مثل هذه الدراسات تبدو شعوب هذه المناطق كموضوعات سلبية تقوم برد الفعل فقط أو تقع في إطار علاقة اعتماد أو تحاول الحيلولة دون استمرار التوسع الأوربي وذلك بالحصول على وضع متميز في النظام الامبريالي حتى تحقق لها وضع استقلال سياسي ولكن في نطاق استمرار قيود علاقة الاعتماد الاقتصادي . ويطمس توجه هذا النوع من الدراسات الطبيعة الخاصة للمنطقة وشعوبها بسبب النظر إليها من منظور الأطراف الأخرى^(٢) وهذا ماتحاول تفاديه ولكن دون اهمال أحوال الطرف الآخر تماماً فمما لاشك فيه أن هذه الاحوال وتطوراتها كانت عاملاً مؤثراً هاماً في مسار ونتائج التفاعلات الإسلامية - غير الإسلامية^(٣) .

المطلب الثالث : إشكاليات نظرية وتطبيقية ، والأهداف غير المباشرة للدراسة :

ينشق عن الإطار النظري للتحليل اشكاليات نظرية وتطبيقية محدة تسعى الدراسة لاستقصائها . ويحقق هذا الاستقصاء الأهداف غير المباشرة للدراسة أى الأهداف المكمل والمعمقة للهدف المحوري لها ، وتثير هذه الاشكاليات خاصة التطبيقية منها قضية الرابطة بين التحليل التاريخي النظري في هذه الدراسة وبين التحليل الأصولي في الجزء الأول من المشروع ، فما هي هذه الاشكاليات ؟ وماهي أبعاد هذه الرابطة ؟ وماهي متطلبات تحقيقها ؟

أولاً : الإشكاليات النظرية والتطبيقية

١ - يثير الإطار النظري النظري المقترح لجمع وتحليل المادة التاريخية بعض الاشكاليات النظرية مثل معايير وقواعد الدولة المهيمنة أو القائدة أو السائدة في مرحلة ما ، العلاقة بين عناصر قوة الدولة العسكرية الاقتصادية والعقيدية وبين القدرة على استمرار التوسع وتحمل التزامات عالمية ، العلاقة بين حالة طبيعة توازن القوى وبين امكانيات العلاقات السلمية أو القتالية ، العلاقة

(١) Leo Carl Brown , op. cit, PP 278 - 282 .

(٢) Albert Hourani , op. cit , PP 13 - 14 .

(٣) بقدر ما تأثرت نتائج حركة الفواعل الإسلامية بطبيعة أوضاعهم بقدر ما تأثرت بطبيعة أوضاع الطرف الآخر ، فعلى سبيل المثال افترزت النجاحات العثمانية الأولى في أوروبا بانقسامات سياسية ومنهية على صعيد الطرف الأوربي ، كذلك كان التحول العميق في أحوال هذا الطرف منذ نهاية القرن الخامس عشر بمثابة عامل انقلابي خطير في مسار العلاقات الإسلامية - غير الإسلامية الحديثة .

بين أفول وانتفاء وهيمنة إحدى القوى وبين بداية هيمنة قوة أخرى وذلك على ضوء التطور في توزيع وفي طبيعة عناصر القوة العالمية ، وهو التطور الذى يقترن بالتطور فى التوازنات العالمية بين الدول القائمة فى النظام . وبقدر ما استند الإطار النظمى للتحليل فى هذا الجزء من المشروع على الأبعاد النظرية العامة للتحليل النظمى (والسابق توضيحها) بقدر ما يسعى هذا الجزء من المشروع إلى محاولة بيان ^(١) كيف يمكن لنتائج دراسة الخيرة الإسلامية الدولية أن تعمق من أو تضيف إلى أو تعدل من بعض افتراضات ^(٢) بعض الأدبيات النظرية الرائدة فى علم العلاقات الدولية والتي تناولت أساسا الخيرة الأوربية منذ القرن السادس عشر الميلادى بصفة خاصة ^(٣) ، وهذا هو الهدف المكمل الأول وهو هدف نظرى يخدم التراكم المعرفى ، أما الهدف المكمل الثانى فهو هدف تطبيقي يرتبط بمجموعة من الاشكاليات التطبيقية .

٢ - من أهم الاشكاليات التطبيقية التى تنبثق عن الإطار النظرى المجموعات التالية التى تعكس على التوالى اشكاليات الهيكل ، ثم مضمون التفاعلات ، ثم البيئة :

(أ) ١ - نمط العلاقة بين الوحدات الفاعلة فى العالم الإسلامى ، أى نمط العلاقة بين دولة الخلافة ^(٤) (فى ظل مركزية سلطتها أو ضعفها) ، وبين الممالك أو الأمصار أو الدويلات الإسلامية التابعة لها أو شبه المستقلة عنها (أى درجة ونمط اللامركزية) أو بين دولة الخلافة والدول المستقلة عنها تماماً (أى درجة ونمط التعددية) .

٢ - مدى توحيد أو تنوع نمط تعامل الوحدات الفاعلة فى العالم الإسلامى مع الأطراف الخارجية غير الإسلامية ، ونمط العلاقة بين درجة اللامركزية أو التعددية السياسية الإسلامية الدولية وبين درجة الخطر الخارجى والقدرة على مواجهة (مثلا هل برزت تحالفات بين أطراف إسلامية وأخرى غير إسلامية وكيف كان ذلك ؟ وضد من وما سياقها ؟) .

(ب) ١ - ماهى أشكال العلاقات بين الدولة الإسلامية والدول غير الإسلامية وكيف تطورت ومتى كانت صراعية قتالية - تحركها دوما عقيدة الجهاد - ومتى اختلفت درجة وشدة هذه الصراعية؟ وما درجة وما شكل العلاقات التعاونية السلمية فى ظل الممارسات الإسلامية عبر العصور المختلفة ؟ ولماذا اختلفت قنوات نشر الإسلام من محور جغرافى إلى آخر (الاتشار الذاتى فى الهوامش، الأداة القتالية والصدام فى القلب فى مواجهة الكيانات المسيحية المتتالية) .

(١) انظر الخاتمة عن النتائج التراكمية للتحليل فى الأبواب الخمسة التالية .

(٢) على سبيل المثال : هل نتائج دراسة عوامل سقوط وصعود الدول الإسلامية سيضيف إلى الجدل الغربى حول هذا الموضوع الهام الذى يشغل حيزا هاما فى أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة ؟ .

(٣) انظر الفصل الاول .

(٤) أو بين دول الخلافة المتزامنة (العباسية فى بغداد ، الفاطمية فى مصر ، الأموية فى الاندلس) .

٢- كيف توالى وتعاقت دورات الهجمات الإسلامية والهجمات المضادة من الطرف الآخر عبر العصور المتتالية (من الفتوحات الكبرى الأموية إلى الهجمة الصليبية الأولى ثم إلى الموجة الثانية من الفتح الإسلامية العثمانية إلى اكتمال الهجمة الصليبية الثانية على الاندلس ثم بداية الاستعمار الكشفي والتقليدى وأخيراً الجديد) ، درجة تنوع أنماط الصدام فى المحاور الجغرافية المختلفة فى نفس الفترة أو عبر قنرات متتالية ، بين الوحدات الإسلامية وأخرى غير إسلامية (مثلا نحو القوة العثمانية وفتحاتها فى أوروبا فى نفس المرحلة التى أخذت تتساقط فيها الممالك الإسلامية فى الاندلس وحتى تم السقوط النهائى) ؟

(ج) ١- أثر خصائص الأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية على التعامل الخارجى للوحدات الفاعلة فى العالم الإسلامى (مثلا : أثر تفاقم الصراعات الداخلية على فعالية ودرجة المبادرة فى إدارة الصراع الخارجى) .

٢- التطور فى طبيعة قدرات الطرف الآخر غير المسلم عبر مراحل الصدام مع العالم الإسلامى (ابتداء من الكيان البيزنطى المتهالك ، والامارات الاقطاعية المتصارعة التى يقودها أمراء الفرنج ، إلى عهد الدول القومية الأوروبية ونهضتها الحديثة ثم عصر الامبراطوريات ثم القوى الكبرى المهيمنة عالمياً) .

٣- التطور فى خصائص البيئة الدولية والمجتمع الدولى وانعكاس هذا التطور على قنوات وأشكال وموضوعات العلاقات بين العالم الإسلامى وغير الإسلامى .

وبقدر ما مثل الاشكاليات السابقة موجز العناصر الخلفية الكامنة فى الإطار النظرى للتحليل فانها تشير أيضاً إلى الاهتمام بهدف آخر مكمل للهدف المحورى بل ونابع منه وهو استكشاف وتحديد أنماط سلوكية (درجة الاستمرارية أو التغير فيها وأسباب ظهورها وتطورها وكذلك عواقبها) حول ثلاثة محاور أساسية : أسباب صعود وسقوط الدول الإسلامية الكبرى ، التفاعلات بين الفواعل الإسلامية المركزية وغيرها من الوحدات الفاعلة الإسلامية ، التفاعلات بين الفواعل الإسلامية وغير الإسلامية . وتتصل هذه المحاور الثلاثة بقضيتين أساسيتين تثيران الاهتمام فى دراسة ودوافع العلاقات الدولية الإسلامية الراهنة وهما ضوابط العلاقات الصراعية القتالية - التعاونية السلمية مع الغرب ومفهوم الجهاد ، التعددية السياسية الإسلامية ومفهوم الأمة ، والقضية العامة الكامنة وراء هاتين القضيتين هى التطور الذى حدث فى درجة اندماج العالم الإسلامى فى النظام الدولى ومدى اعتراف وحدات هذا العالم وقبولها لأسس ومبادئ هذا النظام بعد ان كان الأساس فى مراحل متقدمة من التاريخ الإسلامى هو الفصل بين العالمين أو الدارين الإسلامى وغير الإسلامى ، وكذلك التطور الذى حدث نحو انتشار نموذج الدول القومية وشعوب واقع الأمة الإسلامية أمام ضغوط ومتطلبات التعددية السياسية .

هذا ولقد أفرزت أدبيات غربية ، والتي وظفت التاريخ في دراسة نظرية العلاقات الدولية ، مقولات كثيرة حول هذه القضايا وهي مقولات تسعى لتحقيق أهداف عملية للسياسات الغربية أى تغيير مدرعات وذاكرة الشعوب الإسلامية عن الماضي ليصبحوا أكثر تقبلاً للواقع (أى واقع استمرار تجربة العالم الإسلامي المعاصر وواقع استمرار الخضوع للغرب على أساس أن كلا منهما جزء من تيار عام تولد تدريجياً في رحم التاريخ الإسلامي أو أن له أسانيده ومبرراته الشرعية والفقهية في الفكر والتاريخ الاسلاميين).

ولقد سبق توضيح نموذج من هذه المقولات وبيان مبررات ودواعى مناقشتها من منظور اسلامي^(١) ، وما لاشك فيه أن البحث فى الأنماط السلوكية حول المحاور الأساسية السابق توضيحها إنما يثير بدوره كل أبعاد ما يسمى "العلاقة بين النظرية والتطبيق فى الإسلام" . يثير بدوره هذا ولا يمكن أن تتضح هذه العلاقة إلا على ضوء ضبط توظيفنا للعلاقة بين التحليل التاريخي والتحليل الأصولي فى الجزء الأول من المشروع .

ثانياً : إشكاليات الرابطة مع التحليل الأصولي :

تثير العلاقة بين التحليل التاريخي والتحليل الأصولي (كما قدمه الجزء الأول من المشروع) مستويين متداخلين من الإشكاليات، المستوى الأول هو جعل التاريخ مصدراً للتنظير الفقهي، والمستوى الثانى هو البحث فى أبعاد العلاقة بين النظرية والتطبيق .

والتاريخ المقصود فى إشكالية المستوى الأول - أى التنظير الفقهي - ليس مجرد تطور الوقائع والأحداث ولكنه تاريخ تطور تطبيق الشريعة، فهو الذى يعد، كما أشار البعض -الذين اهتموا بدراسة العلاقة بين الفقه والسياسة فيما يتصل بموضوع الخلافة^(٢) ، التاريخ المشرع الذى يتألف عن التاريخ للعظة والعبرة حيث يصبح هذا التاريخ المشرع مصدراً للسياسة فى وضع القوانين وفى تشريع الأحكام ، فى حين أن التاريخ للعظة والعبرة يكون مصدراً للتقويم العملى لمراحل حاسمة منه .

ولم يكن هدف المشروع يثير هذا المستوى الأول ولكنه اقترب من المستوى الثانى : كيف؟ وقد يبدو من المهدف الخورى لهذا الجزء من المشروع (أى تطور وضع الدولة الإسلامية فى النظام الدولى) وكذلك من الأهداف غير المباشرة النظرية والتطبيقية أنه ليس هناك وضع خاص وتميز لإبراز وزن الجهاد كدافع ومحرك للسياسات الدولية الإسلامية فى أوقات الحرب السلم . هذا وبالرغم من أن القضايا النظرية أو الفقهية حول أصل العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين (أى

(١) انظر الفصل الأول .

(٢) انظر التفاصيل التى تنطبق على الفكر الشرعى للمارودى فى :

- د. سعيد بن سعيد، الفقه والسياسة ، دار الحديث ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢ ، ص ٨٠-٨٨ .

حول موضوعات النولة والسلم والحرب) لا يمكن فصلها عن واقعها التطبيقي التاريخي ، فإنه يمكن دراسة ولو أهم أحداث وممارسات التاريخ الدولي الإسلامي من منظور أصولي أى منظور تقويمها وفق قواعد أصولية. ولكن على الرغم من الاعتراف بأهمية وحيوية مثل هذا التقويم إلا أنه يمثل مقتربا آخر من الموضوع (وان كان مكتملا ومعقلا) وكان يستلزم مقومات أخرى من العملية البحثية كان يصعب تزامنها مع مقومات العملية التي جرت ، وذلك نظرا لصعوبة توفير وتحليل المادة العلمية التفصيلية (فتاوى ، تفاصيل السياقات الداخلية والخارجية للأحداث ، تحليل الشخصيات) اللازمة لتنفيذ هذا التقويم على مدار هذا الامتداد الزمني الطويل للتاريخ الإسلامي ولها - ونظرا للاعتراف بأهمية وضرورة الربط بين التحليل الأصولي والتاريخي - فلقد كانت صيغة الربط الممكنة والتي تتناسب مع خط العملية البحثية الجارية تمثل فى مستوى عام وشامل يتلخص فى تقديم اجابة عن هذا السؤال الشائع لماذا هذه الفجوة بين قواعد وأسس الإسلام وبين ممارسات المسلمين عبر تاريخهم ؟ وهو السؤال الذى يثير كل أبعاد ما يسمى قضية العلاقة بين النظرية والتطبيق فى الإسلام^(١) وهى العلاقة التى يختلف حول تكييفها وتقويم نتائجها المنظورات الإسلامية والمنظورات الأخرى .

هنا ويمكن إنجاز هذه الصيغة من الربط على خطوتين : من ناحية رصد وتصنيف الاتجاهات المختلفة (كما تقدمها المصادر الثانوية للدراسة التاريخ الإسلامي) حول تفسير نقاط التحول الكبرى فى العلاقات الدولية الإسلامية ، ومقارنتها كلها أو بعضها بالرؤى التى قد تكون ظهرت فى كتابات المؤرخين المسلمين حتى يمكن أن تبين وزن البعد العقيدى بين أبعاد أخرى للتفسير^(٢) ومن ناحية أخرى تحديد بعض أهم النماذج من بين أنماط التفاعلات المختلفة (السلمية

(١) تعددت فى الأدبيات الغربية مسميات نفس الظاهرة فعلا كلمة النظرية هناك :

النظرية الشرعية الإسلامية Islamic Legal Theory ، الإسلام المثالي Ideal Islam

الإسلام التقليدى Orthodox Thought ، المبادئ الكلاسيكية Classical Principles

المنعبد الدينى Religious Doctrine

وهذه جميعا تعبيرات تصف فكر اركان واعلام الفقه الإسلامي خلال القرون الأولى من قوة الامبراطورية الإسلامية والذى نقل عنه التابعون والمقلدون من مختلف طبقات الفقهاء عبر العصور للتأليه ، كما أنه الفكر الذى ثارت الدعوات لاعادة النظر فى أسسه على ضوء متطلبات التطورات التاريخية فى ظل الضعف والانقسام الإسلامي .

انظر احدى هذه الدعوات فى :

- مجيد مخلورى ، الحرب والسلم ، مرجع سابق ، الفصل الثالث والعشرون .

(٢) على سبيل المثال لماذا تسمت علاقات الممالك بدرجة كبيرة من للعاملات الاقتصادية والتجارية مع الممالك المسيحية ؟ هل هنا يرجع كما يقول بعض المستشرقين إلى انتهاء روح الجهاد ؟ ام يمكن القول إن مقتضيات خدمة عناصر القوة -

- القتالية في ظل ضعف أو قوة للمسلمين) وتوفير المادة التاريخية اللازمة لتوضيح سياقها الزماني والمكاني حتى يمكن تقويمها أصوليا .

وإذا كانت الخطوة الأولى ستم كلما أمكن على صعيد الأبواب التطبيقية فإن الخطوة الثانية تتطلب اهتماماً من الباحثين لمتابعة قضايا الربط بين المستوى النظري والمستوى التاريخي الواقعي (كما سيرد توضيحه في الخاتمة) . ومع ذلك فإن تنفيذها يفترض توضيح ضوابط منهجية هامة على باحث العلوم السياسية الذي يتعامل مع التاريخ الإسلامي أن يعيها ويستوعبها وهي ضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ .

المطلب الرابع : ضوابط تفسير التاريخ الإسلامي :

بالنظر إلى مفهوم تفسير التاريخ أو فلسفته وما يتصل به ^(١) وعلى ضوء أهداف وطبيعة عملية التحليل النظامي لتطور العلاقات الدولية للمسلمين نجد أن التفسير الإسلامي للتاريخ يعد مجالا أعم واشمل مما يتطلبه هذا التحليل النظامي من ضوابط منهجية إسلامية لتفسير التطورات الهامة ونقاط التحول الأساسية في التاريخ الإسلامي، فإن التفسير الإسلامي للتاريخ يعد المنظور العام الذي ننظر على ضوء أسسه وأركانه لتفسير مسار وقضايا التاريخ الإسلامي في خصوصياتها وفي تفاعلها مع خصوصية قضايا الأطراف الأخرى في العالم .

== الإسلامية الاقتصادية والعسكرية في ظل طبيعة التطورات بعد انتهاء الحروب الصليبية التقليدية والتي جعلت الاحتياجات الاقتصادية محددا هاما من محددات المناخ السياسي للعلاقات الإسلامية - غير الإسلامية هي التي ابرزت هنا الجانب من المعاملات والذي كان من موقع القوة الإسلامية أو بالمثل هل كانت الامتيازات العثمانية للأوروبيين خروجاً على الضوابط الإسلامية ؟ كذلك : متكيف التوسع العثماني نحو الدول العربية الإسلامية هل يعد فتحاً أو غزواً أم ضمّاً ؟ والقضايا الأخرى التي تفتضى التوقف كثيرة .

(١) حول مصطلح تفسير التاريخ وعلاقته بفلسفة التاريخ والفارق بين المؤرخ والمفسر حول الجدل بين المؤيدين والمعارضين لفكرة عملية التفسير في التاريخ الإسلامي انظر :

- د. عبد الحليم عويس، تفسير التاريخ علم إنساني، دار الصحوة، ١٤٠٧هـ، ص ص ١١-٢٤ .

- د. غفت الشرقاوي، مرجع سابق، الجزء الأول، ص ص ٢٦-٥٦ .

- د. عبد اللطيف شرارة، الفكر التاريخي في الإسلام، دار الانتلوس، بيروت، ط ٢، ص ٣٣-٤٣ .

- وحول فلسفة التاريخ في المنظور الغربي انظر :

- جوستاف لوبون، فلسفة التاريخ، ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف ١٩٥٤ .

جفري باراكلوا، مرجع سابق، ص ص ٢٧٧ - ٣٠٠ .

هذا ولقد برزت أهمية وضرورة التعرف على ضوابط منهجية هذا التفسير من واقع تراكم ونتائج ومدلولات التحليل على مدار أجزاء هذا الفصل : فحيث إن هدفنا ليس التاريخ أو مناقشة بعض الوقائع أو تحسين وتصحيح الروايات التاريخية ، وحيث إن منهجية أعلام مؤرخي المسلمين - حتى ابن خلدون - قد قامت أساسا على عنصر الاشخاص والأحداث وليس أسس تفسير التغير والاستمرار أو التقويم والحكم على الأحداث ، وحيث أن المصادر الثانوية الحديثة والمعاصرة العربية والأجنبية على حد سواء تعكس تباينات واختلافات في منظوراتها لتفسير التاريخ الإسلامي ، وحيث تعددت الدعوات لإعادة قراءة وكتابة هذا التاريخ على نحو يهتم بالبحث في الأسباب أو العلل وراء الظواهر والأحداث وفق أسس منظور إسلامي .

على ضوء هذا كله كان لابد وأن تحكم قراءتنا للمادة التاريخية بعض الضوابط الاجرائية وهي محاولة الفصل بين رصد الوقائع وبين استخلاص مدلول تطوراتها (وخاصة وقائع التاريخ الكبري التي تشكل المعالم البارزة في مسيرة التاريخ السولي وتشكل هيكله العام) .

كذلك كان لابد وأن يحكم تحليلنا للمادة التاريخية ضوابط أخرى مزدوجة الأبعاد أحدهما تطبيقي والآخر نظري . والبعد التطبيقي هو ملاحظة خصائص بعض محاولات تفسير التاريخ الإسلامي ، أما البعد النظري فهو تحديد واستيعاب خصائص المنهجية الإسلامية في تفسير التاريخ أي المعايير الأساسية التي تساعد على فهم وتقويم وتفسير بعض الوقائع أو الأحداث أو بعض الاتجاهات الكبري للتطور وفقا لتصور إسلامي عن التاريخ . بعبارة أخرى إذا كان البعد النظري يوضح المقصود بأسس وقواعد تفسير إسلامي على ضوء الفروق مع أسس وقواعد تفسيرات أخرى (قومية ، ليبرالية ، ماركسية ..) فإن البعد التطبيقي يوضح توظيف هذه الأسس والقواعد على نحو يبرز الاختلاف عن محاولات أخرى للتفسير .

وكانت الأدبيات المعاصرة في مجال تطور علم التاريخ الإسلامي ومنهجيته لم تخل من تناول تطور أبعاد التفسير في كتابات مؤرخي الإسلام القدامى ، أي التطور ابتداء من عصر التدوين الموسوعي إلى عصر التنظير المنهجي للتفسير ، (مع الكافيحي والسخاوي والنهبي ومن قبلهم ابن خلدون ، الذي يعتبر مفترق طرق بين مرحلتين من دراسة التاريخ الإسلامي حيث استطاع أن يضع رؤية نظيرية لتفسير التاريخ بعوامل مختلفة^(١) ومع ذلك فاننا لن نقف هنا أمام خصائص

(١) انظر هنا التطور في :

- د. عبد الحليم عويس ، مرجع سابق ، ص ص ١١٠ - ١٥٠ .

- فرائز روزنتال ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٩ - ١٦٢ .

- شاكرو مصطفى ، مرجع سابق .

- د. عبد العزيز الدوري ، ص ص ١٣١ - ١٣٤ .

منهاجية هذه المصادر الأصلية^(١) ، ولكن سنكتفى باستعراض ملامح بعض أهم الأدبيات المعاصرة فى هذا المجال مما يساعد على استخلاص أهم الضوابط المنهاجية لتفسير التاريخ الإسلامى من منظور إسلامى ، وهذه الضوابط ذات قيمة عملية كبرى فى التحليل . فإنه مهما كانت أهمية الاستعانة بأدوات تحليل العلوم الاجتماعية الحديثة (النظام الدولى) لتقديم تحليل جديد للتاريخ الإسلامى الدولى فيجب أن يكون مضمونه واتجاهات هذا التحليل منضبطة بضوابط التفسير الإسلامى للتاريخ .

أولاً : خصائص بعض الأدبيات المعاصرة :

بالبحث فى أدبيات معاصرة عربية واستشرافية فى هذا المجال أمكننا أن نستخلص المجموعات التالية :

١- الأدبيات التى جاءت تحت عنوان التفسير الإسلامى للتاريخ^(٢) يغلب عليها الطابع النظرى وبالنظر إلى الشروط الأساسية لتفسير التاريخ والتى لا يقوم بدونها وهى: الشمولية ، العالمية فى النظرة الكلية ، التعليل ، الفكر ، الحركية^(٣) يمكن القول إن هذه الأدبيات وإن قدمت رؤية كلية لمسار التاريخ من منظور إسلامى فهى لم تقدم رؤية كلية مُفسّرة لتطور التاريخ الإسلامى فى واقعه ، ومن ثم فهى مصدر لجأنا إليه لتحديد الضوابط والمعايير الهامة التى يجب مراعاتها عند القيام بعملية تفسير الأبعاد التطبيقية .

٢- يغلب على مجموعة أخرى من الأدبيات البعد التطبيقى ، فهى التى توقفت أمام مختلف منعطفات التاريخ الإسلامى فى محاولة لتفسيرها ، ولقد تفاوتت ما بين تلك التى تتصف بقدر من الكلية وأخرى التى تتسم بالجزئية ، ولنا يمكن أن نميز بين ثلاثة مستويات تتدرج على صعيدها الدراسات التطبيقية وهى : مستوى المسارات الكبرى الزمانية والمكانية لتطور التاريخ الإسلامى ،

(١) ستم الاستعانة بهذه المصادر - وخاصة ابن خلدون - فى موضعها من الدراسة التطبيقية كلما أمكن ، حيث إنه لم يقدم لنا دراسة تطبيقية لمبادئ وقواعد تقويم أحداث التاريخ أو لعوامل تفسيره ، ولكن سيتم الاستعانة به بدرجة أساسية فى الجزء من المشروع الخاص بالمصادر والنماذج الفكرية وخاصة التى تقدم رؤية كلية عن صعود وسقوط الأمم .

(٢) أنظر على سبيل المثال :

- د. عماد الدين خليل ، التفسير الإسلامى للتاريخ ، دار العلم للملايين ، بيروت .

- محمد قطب ، حول التفسير الإسلامى للتاريخ ، المجموعة الإسلامية ، جدة ، ط ٣ د . ت .

- محمد رشاد خليل ، للنهج الإسلامى لدراسة التاريخ وتفسيره ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ط ١ ، ١٩٨٦ .

(٣) د . عبد الحليم عويس ، مرجع سابق ، ص ١٤٥ - ١٤٧ .

مستوى قضايا هامة ومحورية امتدت طوال هذا التاريخ ، أو مستوى وقائع وأحداث محددة الزمان والمكان^(١) .

أ- فنجد أن بعض الأدبيات العامة^(٢) قدمت رؤية كلية شاملة اهتمت أساسا بتحديد تطور أدوات ادارة العلاقات بين المسلمين وغيرهم وتطور مراحل الهجوم والهجوم المضاد بين الطرفين ، وكذلك بتحديد تقسيمات كبرى للتاريخ الإسلامي وخاصة من حيث صعود وهبوط الدول أى من حيث توالى أدوار القيادة بين الامم التى حملت راية الدفاع عن الإسلام أو توالى الحضارات وتطبيق السنن الإلهية فى رفع ودحر هذه الأمم أو الحضارات . مع ذلك تظل هذه الاتجاهات قاصرة عن تفسير التطور من مرحلة إلى أخرى كما لاتفرد مكانة واضحة للعوامل المفسرة لهذه التطورات فى الأدوات والمراحل .

ب- نجد أن بعض الأدبيات قد قدمت تفسيرات جزئية لموضوعات محددة مثل عوامل النصر أو الهزيمة^(٣) ، عوامل سقوط الدول^(٤) ، مواقف حاسمة فى التاريخ الإسلامي^(٥) ، أو قدمت تفهيمات لتفسيرات استشرائية لبعض الموضوعات مثل السير والفتوحات فى العصر النبوى وعهد الخلافة الراشدة^(٦) .

ج - قامت بعض هذه الأدبيات بإعادة عرض بعض القضايا التى تشير جدلا هاما، ومن أهمها دور وتأثير الدولة العثمانية فى أرجاء العالم الإسلامي والعالم العربى بصفة خاصة . وفى حين اتسمت بعض هذه الأدبيات بالانفعالية الحماسية والعاطفية فى الدفاع عن الدول العثمانية^(٧)

(١) يجدر التنويه إلى ان النظر فى هذه المستويات الثلاثة كان من خلال منظار العلاقات الدولية، هنا ولم تطلق هذه الأدبيات من تحليل مسبق وواضح للمستوى الذى ركزت عليه أو من تمييز بين المتطلبات البحثية لكل من هذه للمستويات الثلاثة ، وغالبا ماكان للمصدر يتضمن جمعا أو مزجا لا اراديا بين مستويين أو أكثر وكذلك فان البعد الدولى فيها يكاد يكون مقصوراً على موضوعات محددة : دوافع الفتوحات الإسلامية الاولى ، تعاقب دورات الهجوم والهجوم المضاد بين المسلمين وغيرهم .

(٢) انظر على سبيل المثال :

- أنور الجندي ، تاريخ الإسلام فى مواجهة التحليلات ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

- أنور الجندي ، الإسلام وحركة التاريخ ، رؤية جديدة فى فلسفة تاريخ الإسلام .

- برنارد لويس ، السياسة والحرب ، مرجع سابق .

(٣) شوقي ابو خليل ، عوامل النصر والهزيمة عبر تاريخنا الإسلامي ، دار الفكر، دمشق ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، ط٢

(٤) د. عبد الحليم عويس ، تاريخ سقوط ٣٠ دولة اسلامية .

(٥) د. محمد عبد الله عثان ، مواقف حاسمة فى تاريخ الإسلام .

(٦) محمد ياسين مظهر صديقي، المحجمات المفترضة على العالم الإسلامي ، ص ص ١٠٦ - ١٢٠

(٧) محمد ثابت الشاذلى . المسألة الشرقية .

فإن البعض الآخر تحرى الأسس العلمية والدقة القائمة على التحليل المقارن النقدي وتصنيف العوامل المفسرة لجوانب القوة والضعف في هذا الدور العثماني وتأثيره^(١) .

د - وأخيرا قدمت مجموعة أخرى تفسيرات لبعض القضايا ولكن من خلال ما يسمى "المنهج العلمى" الذى يفرد مكانا متميزا للعوامل المادية وأبعاد الصراعات والانقسامات الطبقية ، ومن أهم هذه القضايا : الثورات فى المغرب فى القرون الهجرية الأولى^(٢) ، أو التفسير الاقتصادى للوابع الكشف الجغرافية ومحاولات البرتغال وإسبانيا فى الاستيلاء على شمال إفريقيا^(٣) ، أو دراسة ماسمى بالحركات الشعبية والانفاضات الفلاحية وإيديولوجيات دول الخلافة ومواقف دول الخلافة ومواقف الأحزاب من حكم هذه الخلافات^(٤) ، ولقد واجهت هذه الأدبيات التى تركز على أسس الاقتصاد السياسى فى التفسير واجهت محاولات مضادة للرد عليها وخاصة على تفسيرها لما سُمى بالحركات والانفاضات الشعبية كما واجهت من ناحية أخرى انتقادات لمدى مراعاتها لضوابط التفسير الإسلامى للتاريخ . إذن ماهى هذه المعايير والضوابط الإسلامية ؟

ثانياً : معايير وضوابط إسلامية لتفسير التاريخ :

١) تختلف أسس ومعايير وضوابط التفسير الإسلامى للتاريخ عن نظائرها فى تفسيرات أخرى (المثالى، المادى الحضارى) والتى تعكس تقاليد الحضارة الغربية فى أطورها المختلفة الماركسية والليبرالية . وتمثل الدراسة المقارنة بين هذه التفسيرات والدراسة التفصيلية للتفسير الإسلامى فى حد ذاته مجالاً خصباً ولكن عميقاً ومتشابكاً ، ولقد أدلت العديد من الأدبيات بدلوها فى هذا المجال وعالجته بمقترحات مختلفة وتلمسته من زوايا متكاملة^(٥) ، ولا يسعنا فى هذا المقام الدخول

(١) د. سيار الجميل ، مرجع سابق ، ص ٤٦ - ١١٥ .

(٢) د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٩٢ - ١٤٩ .

(٣) د. عبد الله العلوى ، ثقافتنا فى ضوء التاريخ ، للركز الثقافى العربى ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط ٣ ١٩٨٣ ، ص ٢٧ - ٥٢ .

(٤) برهان الدين خلو ، مساهمة فى إعادة كتابة التاريخ العربى الإسلامى ، دار الفارابى ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ .

(٥) انظر عرضاً لأبعاد التفسيرات الأخرى ومواجهتها من انتقادات ، كذلك انظر عرضاً مقارناً بين نظريات إسلامية ونظريات أخرى وضعية حول مستويات ثلاثة من الموضوعات ، الواقعة التاريخية ، المسألة الحضارية ، سقوط الدول والحضارات فى :

- عماد الدين خليل ، مرجع سابق .

- كذلك حول رؤية مقارنة بين التفسير الإسلامى وتفسيرات أخرى لعدة موضوعات وقضايا محددة . الانسان ، الانسان وقنطرة الله ، السنن الربانية ، صراع الحق والباطل ، معيار الانجاز البشرى . . انظر : - محمد قطب ، مرجع سابق . -

فى تفاصيل هذه المقارنة من ناحية أو فى تفاصيل أبعاد التفسير الإسلامى من ناحية أخرى حيث إن من الصعوبة عرض جوهرها ولها فى هذا النطاق المحدود ولكن يمكن لنا أن نورد بأيجاز المجموعتين التاليتين من الملاحظات :

أ- لا يرجع بالطبع الاختلاف بين التفسيرات الأخرى والتفسير الإسلامى إلى اختلاف الوثائق التاريخية مثلاً ولكن يرجع إلى اختلاف الافتراضات والرؤى حول العلاقة الثلاثية بين الله ، الإنسان ، المجتمع والطبيعة ، أى حول مدى تأثر الأوضاع البشرية بالأوضاع المادية المحيطة وبالقدرة الإلهية ، أى حول مصير الحركة البشرية فى الزمان والمكان ودور الله والإنسان والقوى المختلفة فى تحديدها ، ومن ثم فإن مظهراً أساسياً من مظاهر الاختلاف هو الأوزان النسبية للعوامل العقيدية ، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية ، وفى حين أن التفسير الماركسى يلغى الأولى تماماً بحيث يقع فى تناقض أساس مع الإسلام فإن التفسير الحضارى الليبرالى ، كما يقول د. عماد الدين خليل ، وإن مزج تصوراته الفكرية بكثير من القيم والرؤى الروحية ، إلا أنه يتسم بنوع من الانفصالية (العلمانية) بين القيم العقلية والروحية . بعبارة أخرى اختلفت التفسيرات من حيث الإجابة عن السؤال التالى ^(١) : ماهى العلاقة بين الله سبحانه وبين الطبيعة بما فيها القوى المادية والإنسان ، وذلك فى صنع التاريخ وإقامة الحضارات ؟ وهل من المحتم أن تنكس أحداث التاريخ على عامل واحد من بين هذه العوامل الثلاثة ويُلغى العاملين الآخرين ، أو على الأقل يغدون ظلالاً باهتة لفاعلية العامل الرئيسى ؟ ولماذا هذه الجدران التى أقيمت بين الله والطبيعة والإنسان ؟ . والسبب الرئيسى لهذا الاختلاف وتعدد مظاهره هو اختلاف مصدر رؤى وأسس هذه التفسيرات فهى مصادر فكرية بشرية أساساً فى التفسيرات الرضعية ، ولكنها ذات مصدر إلهى فى التفسير الإسلامى ، حيث أن القرآن يقدم أصول منهج استخلاص القوانين التى تحكم التطور التى تفسر الوقائع (دوافعها - العوامل المؤثرة ، طريقة التأثير) والتى تُقوِّم أى تحكم على الإنجاز البشرى .

ب - لا يعبر عن التفسير الإسلامى تيار واحد ، ولكن يمكن استكشاف تيارين أساسيين :

التيار الأول : الذى يمكن تسميته التيار التقليدى المبسط والذى تقتصر عملية تفسيره على مجرد ذكر "الإرادة الإلهية" وهو التيار الذى تمثله الأفكار الموجودة فى كتب التاريخ الإسلامى المتقدمة أو التقليدية كما ظهر على صعيد أدبيات ثانوية معاصرة فى مجال دراسة التاريخ الإسلامى بعصوره المتعاقبة ^(٢) أو أحد هذه العصور فقط ^(٣) .

- محمد رشاد خليل ، مرجع سابق ، ص ٧٩ - ١٦١ .

- انظر :- أنور الجندي ، تاريخ الإسلام فى مواجهة التحديات ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، الباب الرابع .

(١) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٢) انظر على سبيل المثال ، محمود شاكر ، مرجع سابق .

هذا ولقد أشار العديد من الأدبيات لهذا التيار التقليدي في الكتابات التاريخية المتقدمة ، فيرى البعض^(١) أن المسلمين المتحمسين في بداية العصر النبوي والخلافة الراشدة فسروا التاريخ (وخاصة النجاح الباهر للفتوحات الكبرى) بالارادة الإلهية وبالحماسة الدينية وأنه في حين بدأ عصر المتشككين من المسلمين ظهر اتجاه البحث عن عوامل أخرى للتفسير ، كذلك يشير البعض الآخر^(٢) إلى الاتجاه نحو الجبرية في تفسير الحوادث وهو الاتجاه الذي شجعه الأمويون وانعكس في روايات عديدة من المؤرخين لهذا العصر ، حيث التطورات والتيارات السياسية في المجتمعات الإسلامية أثرت على اتجاهات الكتابة التاريخية . ولذا كان التصادم بين مبدأ القدر أو حرية الارادة ومسئولية البشر في الشئون العامة ، وبين مبدأ الجبر أو قبول الأوضاع العامة السائدة باعتبارها مقدره ، من أهم سمات العصر الأموي حيث يعنى الأمويون مبدأ الجبر حين بشرت الأحزاب المعارضة لهم بمبدأ الحرية وبمسئولية البشر . كذلك أشار البعض الآخر إلى^(٣) أن جمهرة مؤرخي الإسلام القدامى نظروا إلى التاريخ من خلال قدرة الله مباشرة فلقد عولوا على قدرة الله في تدير الكون وتسيير حركته فالأحداث والوقائع وقيام الدول وسقوطها ونظام الكون ومسار الحياة بشكل عام مرده الله سبحانه وتعالى ولم يهتموا بالسببية في تحليل الظواهر وتفسيرها .

هذا ولقد انطلقت مجموعة من الدراسات من الهجوم على ورفض هذا التيار التقليدي وتقديم بديل للتفسير مركّز بالأساس على العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، فيرى البعض^(٤) أن استخدام تفسير كل حادثة بالارادة الربانية عمل فح وممل اذا كان كل حادث يقع بمشيئة الله فما الفائدة من سرد الحوادث في ظروفها الخاصة . وهو يشير إلى استخدام مايسميه بالأنماط الاقتصادية والاجتماعية ، ويخلص من مناقشتها ومن تطبيقها على أوضاع تاريخ المغرب الأقصى (في فترة الموحدين والمرابطين والمرينين) إلى القول^(٥) إن من يتخلى عن الاقتصاد والدولة والطبقة كمفاهيم أدائية إنما يتنكر لمفهوم التاريخ ويدخل عالم الإلهيات وهو اختيار تعسفي يحكى قصما كبيرا من وقائع ماضينا بلون أدنى موجب .

(٣) انظر على سبيل المثال ، تفسير لأسباب ضعف وتدهور الدولة العثمانية .

- محمد فريد ، مرجع سابق ، ص ٧٣٠ - ٧٣٥ .

(١) برنارد لويس ، مرجع سابق .

(٢) د. عبد العزيز الوري ، مرجع سابق ، ص ٢٥ - ٢٦ ، ٣٦ ، ١٣٢ - ١٣٤ .

(٣) د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ - ١٠١ .

(٤) د. عبد الله العلوي ، مرجع سابق ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٥٠ .

ويرى البعض الآخر^(١) ان اتجاه المدارس التقليدية المتعنتة ضد كل ماهو جديد بأعتباره "بدعا وكفرا" يزيد من صعوبة مهمة المجلدين فى حقل التاريخ الإسلامى ويجعل جل هذه الدراسات الحديثة والمعاصرة مجرد صياغة لغوية حديثة لما ورد فى الحوليات التاريخية القديمة، ولذا فهو يطالب بالدراسة وفق اصول علمية منهجية تقوم على البحث فى الأسباب والعلل الكامنة وراء الظواهر ومعرفة قوانين نشأتها ومن ثم فهو فى تفسيره لثورات المغاربة فى القرن الثانى الهجرى عكس الرؤية المادية فى التفسير .

التيار الثانى : وان كان لا يقبل بساطة أو اطلاق التيار الأول الذى يركز على الارادة الإلهية فقط ولكن فى صورة منعزلة وبمجردة عن العوامل الأخرى ، فهو أيضاً يرفض مبررات صفة العلمية المرتبطة بالتيار الذى انتقد التيار التقليدى أى يرفض اعطاء الأولوية لتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية بمعزل عن العوامل الغيبية والإلهية ، ومن ثم فهو يعكس مفهوما واسعا رحبا وعلميا للتفسير الإسلامى للتاريخ يبعده عن سليات وتبسيطات الجبرية الكلاسيكية التقليدية وينقيها من مادية وأحادية وحتمية تيارات أخرى .

وهذا التيار يقدم تصورا لأبعاد معادلة العلاقة بين الانسان و ارادة الله وحركة التاريخ على نحو يقدم حلا لاشكالية كيفية الجمع فى التفسير بين مجموعات العوامل العقيدية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية من ناحية أخرى - وهى الأبعاد التى يصعب عرضها بالتفصيل فى هذا الموضع^(٢) - ويمكن أن نبرز اهم سمات هذا التيار على النحو التالى :

١ - التأكيد على النزعة الشمولية للإسلام وانفتاحه الكامل على كافة القوى الفاعلة فى التاريخ ، المنظورة وغير المنظورة ، العقلية والوجدانية ، الروحية والمادية، الطبيعية والغيبية^(٣) ومن ثم فان التفسير الإسلامى يرفض رفضاً الحتميات سواء التاريخية أو المادية أو الاقتصادية ويلتزم هذا التفسير بالمنهج الربانى فى الحكم على أعمال البشر فى الأرض لأنه يعنى بالوجود الانسانى فى الأرض غير الجرد عن القدرة والمشئة الالهية التى تحكم ذلك الوجود^(٤) .

٢ - أصول النظرة الإسلامية لتفسير التاريخ تلخصها عدة مبادئ قرآنية وهى أن العالم مخلوق خلقه الله تعالى من العدم وهو يسير وفق نظام أو سنن وضعها الله تعالى وهذا النظام

(١) د. محمود اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ص ٩ - ١٠ .

(٢) ستمثل نتائج هذا الاستيعاب الخلفية الحاضرة عند تناول أحداث أو قضايا أو تطورات تاريخية فى الأبواب التطبيقية حيث أن ادبيات التفسير الإسلامى يميز بعضها بين تفسير الواقعة وتفسير التطورات الكبرى (سقوط وصعود الدول) فى حين أن بعضها الآخر يستعين بنماذج توضيحية متعددة المستويات ولكن هذه الأدبيات فى مجملها لاتقدم رؤية تفسيرية لتطور التاريخ الإسلامى فى كلياته ومساراته الكبرى وخاصة فى ابعاده الدولية .

(٣) د. عماد الدين خليل ، مرجع سابق ، ص ص ١٥ - ١٦ .

(٤) محمد قطب ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣ - ٦٣ .

الدقيق لا يستقل وحده بالعمل في الأشياء وإنما يعمل بتدبير مباشر ومستمر من الله . وثبات هذا النظام واطراده حتى يشاء الله غير ذلك لا يأتي من حتمية تفرضها طبائع الأشياء ولكن يأتي من مشيئة الله . وفي إطار هذه المباهة العامة يبرز لنا الفارق بين العوامل التي تعتمد عليها التفسيرات العلمانية وبين العوامل التي تحرك التاريخ وفقا لتوجه قرآني ونبوي . حيث يبين لنا امعان النظر في الأصول صورة كاملة لمجموعة العوامل المتشابكة والمتداخلة التي تحرك التاريخ وتؤثر فيه ، وهي الصورة التي تعالج تطرف التفسيرات العلمانية في انكارها لدور الله وتطرف تفسيرات إسلامية أنكرت أثر العوامل المادية كرد فعل للمنهج المادي . ومن ثم فإن هذه الصورة تقوم على الجمع المتوازن بين العوامل المشهودة (المحسوسة التي تخضع للملاحظة والتجربة) والعوامل الغيبية (التي لا تخضع للملاحظة البشر والعلم بها من قضايا الايمان) . ومن ثم فوفقا للتفسير الإسلامي تأتي الإرادة الالهية على رأس العوامل المحركة للتاريخ والمعملة للعوامل نفسها في الناس والأشياء ، ولكن هذا الربط المباشر بالله لا يعنى القول بالجبر أو انكار سنن الله الثابتة (في الكون أو الحياة أو المجتمعات) فإن سنن الله كثيرة ومطرده واطرادها لا يعنى الحتمية أو الجبرية لأن الله وحده هو الذى يضمن أو لا يضمن استمرار هذا الاطراد في هذه السنن .

أما العوامل المشهودة فلقد نبه القرآن إلى دور العامل الانساني وأثر العوامل الاجتماعية وغير الاجتماعية ولقد قدر العلماء اختلاف الظروف والأحوال ولم ينكروا حدود قدرات الناس وأثر العوامل لأنهم لم يتصوروا الإسلام دينا مثاليا ينسب للانسان جنة على الارض ولكن وظيفته هي تذكير الناس بربهم^(١) .

٣ - ومن ثم فإن هناك مجموعة من القواعد التي يجب مراعاتها في عملية التصور والاعتقاد ويجب توافرها عند تفسير التاريخ الإسلامي ومنها الاخلاص والتجرد ، العلم الصحيح بالإسلام وعلومه الضرورية ، معرفة حالة العرب والأمم الأخرى قبل الإسلام ووزن آثارها بالميزان الشرعي ، الايمان بوحدة الامة الإسلامية ، الفهم الصحيح للقضاء والقدر ، الايمان بالغيب ، التفرقة بين أخطاء البشر وأحكام الإسلام ، والايمان بالسنن الربانية^(٢) ، وتعد القاعدة الأخيرة^(٣) من أهم هذه القواعد ، ويحدد القرآن الكريم السنة إتجاهاتها ذات المدلولات المباشرة بالنسبة لتطور الأبعاد الدولية في التاريخ الإسلامي وبالنسبة للمفاهيم الأساسية المتصلة بالعلاقات الدولية مثل

(١) محمد رشاد خليل ، مرجع سابق ، ص ٩٢ - ١٠٠ ، ١١١ - ١٢١ .

(٢) محمد بن صامل العلياني ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ - ٢٣٥ .

- محمد رشاد خليل ، مرجع سابق ، ص ١٢٢ - ١٦٢ .

(٣) وحول السنن بصفة خاصة انظر :

- محمد قطب ، مرجع سابق ، ص ٦٥ - ١٢٤ ، ١٥٨ - ١٩٠ .

- كذلك انظر اسهام الجزء الخاص بالمنظور الأصول للعلاقات الدولية .

الصراع ، صعود وسقوط الدول . وإذا كانت هذه النماذج السابقة تقوم على أن الإسلام هو ركن أساسى فى توجيه حركة التاريخ وأن تجاهل دوره فى تاريخ البشرية عامة والأمة الإسلامية خاصة يضع هذا التاريخ تحت رحمة مجموعة من العوامل والظروف التى لاهتم بالانسان ، فانها أيضاً تبرز كيف أن المنظور الإسلامى للتفسير إنما يؤكد أن التاريخ يجب النظر اليه من خلال منظور توفيقى يجمع بين الاعتبارات المادية وغير المادية حيث إن التاريخ ليس تناسج أحدهما فقط دون الآخر . والجدير بالذكر أن بعض الدراسات النقدية⁽¹⁾ لاتجاهات الأبحاث التاريخية فى الغرب وخاصة فى مجال التاريخ الإسلامى قد حرصت على إبراز أوجه القصور فى التحليلات التى تركز على كل من الاعتبارات المادية وغير المادية بمعزل عن الأخرى ، ومن ثم طالبت بأهمية تطوير مقرب جديد للدراسة التاريخ الإسلامى يجمع بين المجموعتين من الاعتبارات واعترفت بأن هذه هى طريقة المسلمين فى النظر إلى تاريخهم . ومع ذلك يظل هناك فارق بين هذا الطلب وبين هذه الطريقة حيث أن الأولى تضع الدين كواحد مما أسسته الاعتبارات المثالية فى حين أن طريقة التفكير الإسلامى ترى أن الدين والشريعة الإسلامية وضوابطها وقواعدها ركن أساسى وواقعى فى توجيه حركة التاريخ وتفسيرها .

وعلى ضوء كل ماسبق - على ضوء أهداف تعاملنا مع مادة التاريخ الإسلامى وفى ظل الإطار النظرى المقترح لتحليل هذه المادة ومآثيره من إشكاليات ، فإنه يمكن القول إن دراستنا للتطورات فى حالة كل نظام من التفاعلات الدولية أو للتحوّل من نظام لآخر ستم مسترشدة بالاسئلة الثلاثة التالية : ماهو دور المعتقدات والقواعد الإسلامية ؟ ماهو تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية وغيرها ؟ ماهو تأثير الاعتبارات الثقافية غير الإسلامية أو العوامل المادية القائمة فى أطر غير إسلامية ؟ كما يجب أن تتم هذه الدراسة على ضوء الاعتراف بأمرين :

من ناحية : أهمية وضرورة مراعاة روح كل عصر تتم دراسته لأنه يمكن أن نطبق معايير وضوابط التفسير انطلاقاً من أوضاع العصر الراهن ، حيث أن مايقوله المؤرخ لعصر مايتأتى على ضوء كل وقائع هذا العصر الذى يعيشه ومن ثم فإن إعادة الكتابة أو النظر فى هذا العصر يجب أن تتم عبر ذاتية هذه الوقائع ومع الالمام بالتيارات الأساسية التى تحكم فى تشكيل وتوجيه التاريخ فى هذا العصر وفى ظل الأوضاع المتباينة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى سادت هذا العصر ونظرة الناس الذين عايشوه إلى الحياة .

ومن ناحية أخرى : أهمية وضرورة الفهم الحقيقى للدين وللسنن الإلهية فى الكون والانسان والمجتمع ، فان هذه السنن هى التى تبين لنا أن الإسلام ليس ديناً مثالياً لبناء مجتمع خال من الصراعات والفتن والانحرافات وتعطل فيه سنن الحياة المادية والاجتماعية والكونية .

(1) Ira Lapidus , op . cit , PP 89 - 92 , 100 - 101.

ومما لاشك فيه أن هذا الاسترشاد وهذا الاعتراف سيساعد بدرجة كبيرة على مواجهة الاشكاليات السابق توضيحها من منظور الغربيين لما اسموه العلاقة بين النظرية والتطبيق في الإسلام، وهو المنظور المتأثر بمنظور آخر عن ما اسماه البعض ^(١) بالعلاقة أو المعادلة الصعبة بين السياسة والدين وخاصة شق المعادلة بين الحق والايمان وبين القوة والسياسات .

فيمكن القول إن ما يعتبره الغرب فارقاً بين النظرية والتطبيق في الإسلام والذي يستندون إليه ليصلوا إلى الغاء التمييز بين الإسلام والمسلمين ومن ثم يعتبروا أن الإسلام هو فكر وممارسات المسلمين ، هذا الفارق ليس في الواقع - على ضوء ضوابط التفسير الإسلامي للتاريخ وخاصة السنن - إلا انعكاساً حقيقياً للإسلام . فان ما وصلت إليه ممارسات المسلمين عبر تراكمات عديدة ليست إلا تأكيداً لانتباط السنن الإلهية كركن من أركان التفسير الإسلامي ، فان العوامل التي نظر إليها الماديون من وجهة نظر أحادية هي في الحقيقة سنن الله تعالى في الكون والحياة والناس ، وهي سنن لم يصنعها التطوريون والتجريبيون وإنما كشفوا عن بعضها وأساعوا تفسيرها وفهمها بدرجة كبيرة ، والتفسير الإسلامي بالاستناد إلى السنن يحقق صحة هذا الفهم عن تأثير العوامل المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية . بعبارة أخرى اذا كانت اتجاهات غربية تتكلم عن تغيير الإسلام على ضوء الخبرة التاريخية وعن أنه لم يطبق الا خلال ٤٠ عام فقط ، إلا أنه يجب أن نفطن - عند الرد على هذا المنطق- إلى أن مقتضيات الضرورة العملية وضغوط الواقع الفعلي لا تلغى أسس الإسلام أو المثالية الكبرى التي يطرحها كهدف يجب أن يسعى إليه المسلمون . واذا كانت ممارسات المسلمين عبر التاريخ قد ابتعدت عن تحقيق هذه الغاية (الجهاد لنشر الدعوة، الوحدة الإسلامية في ظل مفهوم الأمة) ، فإن هذا الابتعاد عن المثالية ليس دليلاً على فشل أو عدم صحة هذه الغاية ومن ثم فقدان مصداقية الإسلام كنظام حياة لكل زمان ومكان فان عدم اتباع المسلمين لخطى الإسلام الحقيقية انعكس على ممارستهم فانطبقت عليهم السنن .

بعبارة أخرى فان فهمنا لضوابط ومعايير التفسير الإسلامي للتاريخ تجعل حيثيات حكمنا على الفارق بين النظرية والتطبيق في الإسلام (أو بين المثالية وواقع الممارسات، أو بين الفقه التقليدي والواقع المعاصر ، أو بين . . . مهما تعددت التسميات) ^٢ تختلف جوهرياً عن حيثيات حكم اتجاهات بحثية في الغرب ، فالمثالية الإسلامية التي في خيالهم ليست التي يعيها الإسلام .

وهكذا لعل فهمنا لهذه الضوابط والمعايير يكون هو المنطلق السليم لاستخدامنا بعض أدوات تحليل العلوم الاجتماعية الحديثة (النظام) دون الوقوع في مزالق توجهات الذين كان لهم السبق

(١) J.Piscatori , op. cit , PP 2 - 13 .

(٢) من القضايا المنهجية الهامة التي تنور على مستوى العلاقة بين اجزاء المشروع تعريف المقصود بالنظرية الإسلامية ، المثالية

الإسلامية ، العلاقة بين الفكر التقليدي الكلاسيكي وبين الفكر الجديد (الاعتناري التبريري) .

فى توظيفها فى دراسة التاريخ الإسلامى . فاذا كانت التطورات فى اتجاهات دراسة التاريخ الإسلامى فى الجماعات العلمية الغربية قد أبرزت التركيز على الخصوصية والتعددية الإسلامية وعلى الصراع وعدم الرضاء ، كما أبرزت الانتقال من الأسلوب الاستشراقى التقليدى القائم على السرد والتحقيق إلى أسلوب التحليل على ضوء العوامل المختلفة والذى اهتم بتجسيد الفجوة بين النظرية والتطبيق فى الإسلام ، فان معايير وضوابط التفسير الإسلامى ستكون المرشد لنا لتصحيح مخاطر القراءة التاريخية من أجل استخراج الأنماط المنظمة وحتى لاتكون عملية الترميط هذه تفرغنا من المحتوى الإسلامى ، فان استكشاف الأنماط واستخلاص دلالاتها مقتطعا من السياق الزمانى والمكانى يثير هذه المخاطر ولكن الترميط مع التدعيم بالتوقف عند قضايا محددة وفى نطاق أزمان وأماكن محددة لتفسيرها فى ظل الضوابط والمعايير الإسلامية يخلص من هذه المخاطر .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- ١ - إبراهيم العدوى ، التاريخ الإسلامى : أفاقه السياسية وأبعاده الحضارية ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٦) .
- ٢ - إبراهيم على شعوط ، اباطيل يجب أن تمحى من التاريخ ، (بيروت : المكتب الإسلامى ، ١٩٨٣) .
- ٣ - أحمد الحصرى وآخرون ، الفقه الإسلامى : العلاقات الدولية فى الإسلام ، (مصر : مطبعة دار التأليف ، مجلد ١ ، ١٩٦٩) .
- ٤ - أحمد رمضان أحمد ، تطور علم التاريخ الإسلامى حتى نهاية العصور الوسطى ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩) .
- ٥ - اسماعيل ابو شريف ، نظرية الحرب فى الشريعة الإسلامية ، (الكويت ، د. ن ، ١٩٨٢) .
- ٦ - السيد عبد العزيز سالم ، التاريخ والمؤرخون العرب ، (القاهرة : دار الكتاب العربى ، ١٩٦٧) .
- ٧ - أنور الجندى ، الإسلام وحركة التاريخ ، رؤية جديدة فى فلسفة تاريخ الإسلام ، (بيروت ، القاهرة : دار الكتاب المصرى اللبنانى ، ١٩٨٠) .
- ٨ - أنور الجندى ، تاريخ الإسلام فى مواجهة التحديات ، (القاهرة : دار الاعتصام ، ١٩٧٧) .
- ٩ - برتولد شبولد ، العالم الإسلامى فى العصر المغولى ، ترجمة : خالد أسعد عيسى ، (دمشق : دار إحسان للطباعة والنشر ، ١٩٨٢) .
- ١٠ - برنارد لويس ، السياسة والحرب فى الإسلام ، فى شاخت وبوزورث (محرر) ، تراث الإسلام ، ط ١ ، ترجمة : محمد زهير ، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ٨٤ ، اغسطس ١٩٧٨) .
- ١١ - برهان الدين دلو ، مساهمة فى إعادة كتابة التاريخ العربى الإسلامى ، (بيروت : دار الفارابى ، ١٩٨٥) .
- ١٢ - ج ، سيدو ، تاريخ العرب العام ، ترجمة : عادل زعيتر ، (القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٤٨) .
- ١٣ - جفرى باراكو : الاتجاهات العامة فى الابحاث التاريخية ، ترجمة : صالح أحمد على ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤) .

- ١٤ - جمال الدين الشيال ، التاريخ الإسلامى واثره فى الفكر التاريخى الاوروبى فى عصر النهضة
(بيروت ، دار الثقافة - د. ت .) .
- ١٥ - جمال عبد الهادى محمد مسعود ، وفاء محمد رفعت جمعه ، أخطاء يجب أن تصحح فى
التاريخ الإسلامى ، لماذا ؟ وكيف ؟ ، (المنصورة : دار الوفاء للطباعة والنشر ، ١٩٨٦) .
- ١٦ - جوزيف هورس ، قيمة التاريخ ، ترجمة : نسيم نصر ، (بيروت : منشورات عويدات ،
ط٣ ، ١٩٨٦) .
- ١٧ - جوستاف لوبون ، فلسفة التاريخ ، ترجمة : عادل زعيتر ، (القاهرة : دار المعارف ،
١٩٥٤) .
- ١٨ - حامد ربيع ، اشكالية التراث وتدریس العلوم السياسية فى الجامعات العربية ، (لارناكا -
قبرص : ندوة تدریس العلوم السياسية ، بالوطن العربى ، ٤ - ٨ فبراير ١٩٨٥) .
- ١٩ - _____ ، الإسلام والقوى الدولية ، (القاهرة : دار الموقف العربى ، ١٩٨٠) .
- ٢٠ - _____ ، مستقبل الإسلام السياسى ، (بغداد : معهد البحوث والدراسات العربية ،
١٩٨٣) .
- ٢١ - الحسان بوقنطار ، العلاقات الدولية ، (الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر ، ١٩٨٥) .
- ٢٢ - حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى ، (٤ جزء) ،
(القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٩) .
- ٢٣ - خديجة ابو اتله : الإسلام والعلاقات الدولية فى السلم والحرب ، (القاهرة : دار المعارف ،
١٩٨٣) .
- ٢٤ - سمیح عاطف الزين ، حركة الإسلام فى المفهوم الإسلامى ، (بيروت ، دار الكتاب
اللبنانى ، ١٩٨٣) .
- ٢٥ - سيار الجمیل ، العثمانيون وتكوين العرب الحديث ، (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ،
١٩٨٩) .
- ٢٦ - سيدة إسماعيل الكاشف ، مصادر التاريخ الإسلامى ومناهج البحث فيه ، (بيروت : دار
الرائد العربى ، ١٩٨٣) .
- ٢٧ - شاکر مصطفى ، التاريخ العربى والمؤرخون : دراسة فى تطور علم التاريخ ومعرفة رجاله
فى الإسلام ، (ج١) ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ط٣ ، ١٩٨٣) .

- ٢٨ - شوقي أبو خليل ، عوامل النصر والهزيمة عبر تاريخنا الإسلامى ، (دمشق : دار الفكر ، ١٩٨٧) .
- ٢٩ - صالح أحمد على ، مقدمة فى : فرانز روزنتال : علم التاريخ عند المسلمين ، ترجمة : صالح أحمد على ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٢ ، ١٩٨٣) .
- ٣٠ - طارق البشرى : حلقة نقاش تحت عنوان " منهج النظر المعاصر فى التاريخ الإسلامى " (القاهرة - المعهد العالمى للفكر الإسلامى ، يونية ١٩٩٠) .
- ٣١ - عبد الجليل التميمي ، واقع ومستقبل الدراسات التاريخية عن الولايات العربية أثناء العهد العثماني ، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، (تونس : مركز البحوث والدراسات العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات ، ع ٢٢١ ، يناير ١٩٩٠) .
- ٣٢ - عبد الحليم عويس ، تفسير التاريخ علم إسلامى ، (القاهرة : دار الصحوة ، ١٩٨٧) .
- ٣٣ - _____ ، فقه التاريخ وأزمة المسلمين الحضارية ، (القاهرة : دار الصحوة للنشر ، ١٩٨٦) .
- ٣٤ - _____ ، نحو منهجية جديدة فى فقه التاريخ ، تفسير التاريخ فى تراثنا الإسلامى ، الإسلام اليوم ، والعلوم والثقافة ، عدد (٥) ، يوليو ١٩٨٧) .
- ٣٥ - عبد الرحمن على حجي ، نظرات فى التاريخ الإسلامى ، (بيروت ، دار الارشاد ، ١٩٦٩) .
- ٣٦ - عبد اللطيف شرارة ، الفكر التاريخى فى الإسلام ، (بيروت : دار الأندلس ، ط ٢ ، ١٩٨٣) .
- ٣٧ - عبد الله العروى ، ثقافتنا فى ضوء التاريخ ، (الدار البيضاء : المركز الثقافى العربى ، ط ٣ ، ١٩٨٣) .
- ٣٨ - عفت محمد الشرفاوى ، أدب التاريخ عند العرب (ج ١) فكرة التاريخ : نشأتها وتطورها ، (القاهرة : مكتبة الشباب ، ١٩٧٦) .
- ٣٩ - على الدين هلال (محرر) ، دراسات فى السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى السادات ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧) .
- ٤٠ - عماد الدين خليل ، التفسير الإسلامى للتاريخ ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٧) .
- ٤١ - _____ ، حول إعادة كتابة التاريخ الإسلامى (قطر : الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٦) .

- ٤٢ - _____ ، ضوابط ومعايير أساسية فى منهج كتابة التاريخ الإسلامى ، (بحث مقدم إلى الندوة العلمية حول منهج كتابة تاريخ الأمة الإسلامية) ، (كلية الآداب - جامعة الزقازيق بالتعاون مع جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ورابطة الجامعات الإسلامية ، ١٠ ربيع الأول ١٤١٠ هـ - ١٠ أكتوبر ١٩٨٩) .
- ٤٣ - فؤاد سزكين : تاريخ التراث العربى ، ترجمة : محمود فهمى حجازى ، (الرياض : جامعة الامام محمد بن مسعود ، إدارة الثقافة ، ج ٢ ، ١٩٨٣) .
- ٤٤ - قاسم عبده قاسم ، الرؤية الحضارية للتاريخ عند العرب والمسلمين ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٢) .
- ٤٥ - كارل بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية ، (الاتراك العثمانيون وحضارتهم) ، ترجمة : نبيه أمين فارس ، منير البعلبكي ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ج ٣ ، ١٩٤٩)
- ٤٦ - لوى التوسير ، مونيسكو ، السياسة والتاريخ ، ترجمة : نادر ذكرى ، (بيروت : دار التنوير للطباعة والنشر ، ١٩٨١) .
- ٤٧ - مارسيل مارل : سوسولوجيا العلاقات الدولية ، ترجمة : حسن نافعة ، (القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦) .
- ٤٨ - مجيد خلورى ، الحرب والسلام فى شرعة الإسلام ، (بيروت : الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٣) .
- ٤٩ - _____ ، (تحقيق وتقديم وتعليق) القانون الدولى الإسلامى : كتاب السير للشيبانى ، (بيروت : الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٥) .
- ٥٠ - محمد أنيس ، مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى ، (القاهرة ، معهد الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٦٢) .
- ٥١ - محمد ابو زهرة : العلاقات الدولية فى الإسلام (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٦٢) .
- ٥٢ - محمد السيد سليم ، العلاقات بين الدول الإسلامية (الرياض : جامعه الملك سعود ، عمادة شئون المكتبات ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م) .
- ٥٣ - محمد الصادق عفيفى ، الإسلام والعلاقات الدولية ، (بيروت : دار اقرأ ، ١٩٨٦) .
- ٥٤ - _____ : المجتمع الإسلامى والعلاقات الدولية ، (القاهرة ، مكتبة الخانجي ، د. ت) .
- ٥٥ - محمد بن صامل العليانى السلمى ، منهج كتابة التاريخ الإسلامى مع دراسة لتطور التدوين ومناهج المؤرخين ، (الرياض : دار طيبة للنشر والتوزيع ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م) .

- ٥٦ - محمد رأفت عثمان ، الحقوق والواجبات والعلاقات الدولية فى الإسلام ، (القاهرة : دار الكتاب الجامعى ، ١٩٧٥) .
- ٥٧ - محمد رشاد خليل ، المنهج الإسلامى لدراسة التاريخ وتفسيره ، (الدار البيضاء : دار الثقافة ، ١٩٨٦) .
- ٥٨ - محمد رشدى محمد اسماعيل ، العلاقات الفردية والدولية فى الإسلام ، (القاهرة : مطبعة عيسى البابى الحلبي ، ١٩٧٥) .
- ٥٩ - محمد فريد ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق : إحسان حقى ، (بيروت ، دار النفائس ، ط٦ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) .
- ٦٠ - محمد قطب ، حول التفسير الإسلامى للتاريخ ، (جدة : المجموعة الإسلامية ، ط٣ ، د.ت) .
- ٦١ - محمد عبد الغنى حسنى ، علم التاريخ عند العرب ، (القاهرة : مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ١٩٦١) .
- ٦٢ - محمود أحمد عبد الله ، أسس العلاقات الدولية فى الإسلام ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة الأزهر : كلية الشريعة والقانون ، ١٩٨٧) .
- ٦٣ - محمود اسماعيل : قضايا فى التاريخ الإسلامى منهج وتطبيق ، (الدار البيضاء : دار الثقافة ، ط٢ ، ١٩٨١) .
- ٦٤ - محمود شاكر ، التاريخ الإسلامى (الأجزاء ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) عن العصور : الأموى ، العباسى ، المملوكى ، العثمانى ، (بيروت ، المكتب الإسلامى ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- ٦٥ - منير محمد الغضبان ، المسيرة الإسلامية للتاريخ ، (عمان ، دار الفرقان ، ١٩٨٣) .
- ٦٦ - نادىة محمود مصطفى ، نظرية النظم ودراسة العلاقات الدولية . مذكرات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، (القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢م - ١٩٨٣م) .
- ٦٧ - نجيب الارمنازى ، الشرع الدولى فى الإسلام (القاهرة : مطبعة ابن زيدون ، ١٩٣٠) .
- ٦٨ - نصر محمد عارف : نظريات التنمية السياسية المعاصرة : دراسة نقدية مقارنة فى ضوء المنظور الحضارى الإسلامى ، (المعهد العالمى للفكر الإسلامى : سلسلة الرسائل الجامعية ، رقم ٦ ، ١٩٩٢) .

- ٦٩ - نور الدين حاطوم وأخرون ، المدخل إلى التاريخ ، (دمشق : المطبعة العصرية ، ١٩٦٤) .
- ٧٠ - ودودة بلران ، دراسة العلاقات الدولية فى الادبيات الغربية وبحث العلاقات الدولية فى الإسلام ، (القاهرة ، المعهد العلمى للفكر الإسلامى ، ١٩٩٦) .
- ٧١ - وهبة الزحيلي : العلاقات الدولية فى الإسلام ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨١) .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- 1 - Abd-El-Hamid Abu - Sulyeman, The Islamic Theory of International Relation;New Direction for Islamic Methodology and Thought, (Virginia , The International Institute of Islamic Thought , 1987) .
- 2 - Albert Hourani , Islam and The Philosophers of History , Middle Eastern Studies , Vol. 3 , April 1967 .
- 3 - Andrew Hess , Concensus or Conflict ; The Dilemma of Muslim Historians , American Historical Review , Vo. 81 , No. 4 , October 1979 .
- 4 - Antoine Hokayen , Les Provinces Arabs de L' Empire Ottoman aux Archives du Ministere des Affaires Etrangères de France (1793 - 1918) , (Beyrouth , Les Edition Universitaires du Liban , 1988) .
- 5 - A Report of The Committee on Historiography , The Social Sciences in Historical Study , (New York , Socid Sciences Research Council , 1954) .
- 6 - Bahgat Korany & Aly EL - Din Hillal Dessouki (eds.) , The Foreign Politics of Arab State , (Boulder , Colo , Westview Press , 1984) .
- 7 - Charles Mc Celland , Applications of General System in International Relation, in : James Roseneau (ed) , International Politics and Foreign Policy , (New York , Free Press , 1961) .
- 8 - Charles Mc Clelland , Theory and The International System , (New York , Macmillan , 1966) .

- 9 - Charles W. Kegley & Eugene Wittkopf, *World Politics Trend and Transformation* (New York , St. Martins Press , 1981) .
- 10 - Daniel Norman , *Islam and The West ; the Making of an Image* , (Edinburg , 1960) .
- 11 - Danil Pipes , *In The Path of God ; Islam and Political* , (New York , Basic Book , Inc. Publishers , 1983) .
- 12 - Dennis Kavanagh , *Why Political Science Needs History* , (Political Studies , Vo. 39 , 1991) .
- 13 - Edward S. Creasy , *History of the Ottoman Turks* , (Beirut , Khayat , 1968) .
- 14 - Edward V. Gulick , *Europe's Classical Balance of Power* , (New York , W. Norton , 1955) .
- 15 - George Madelski , *Long Cycles in World Politics* , (Seattle University , Washington Press , 1987) .
- 16 - H. J Kissling (and others) , *the Last Great Muslim Empires* (E. J. Brill , 1969) .
- 17 - L C. Hurewitz , *The Middle East and North Africa in World Politics; A Documentary Record* , V1 , V2 , (Yale University Press , Second Edition , 1975) .
- 18 - Immanuel M. Wallerstein , *The Politics of The World Economy ; The States , The Movements and World Economy* , (New York , Cambridge University Press , 1984) .
- 19 - James E. Doughrty and Robert L. Pfaltzgraff, JR. , *Contending Theories of International Relation* , 2nd ed , (New York : Harber and Row , 1981) .
- 20 - James P. Piscatori , *Islam in a World of Nation - State* , (Royal Institute of International Affairs, Cambridge University Press, 1988)

- 21 - John Lewis Caddis , Expanding The Data Base Historians ; Political Scientists and the Enrichement of Security Studies , (International Security , Summer 1987 , Vol. 12 , No. 1) .
- 22 - Joseph Frankel , International Politics ; Conflict and Harmony, (Oxford , University Press , 1970) .
- 23 - Joseph S. Nye , The Changing Nature of World Power , (Political Science Quarterly , Summer , 1990) .
- 24 - Kemal Karpat (ed) , The Ottoman State and its Place in World History , (Leiden E. G. Brill , 1964) .
- 25 - Majid Khaddurie , The Islamic Theory of International Relation and Its Contemporary Relevance , in : J. Harris (ed.,) , Islam and International Relations , (New York , 1965) .
- 26 - M. G. Hodgson , The Unity of Later Islamic History , (Journel of World History , Vo. 5 , No. 4 , 1960) .
- 27 - M. G. Hodgson , The Venture of Islam (Parts I , II , III) , (London , 1974) .
- 28 - Morton Kaplan , System and Process in International Politics , (New York , John Willy and Sons , 1962) .
- 29 - Mortan Kaplan , The New Great Debate ; Traditionalism Vs Science in International Relations , (World Politics . Vol 1 , 1966) .
- 30 - M. S. Anderson , The Great Powers and The Near East (1774 - 1923); Documents of Muslim History , (New York , St. Martins Press , 1970) .
- 31 - Nasser Ahmed Al - Braik , Islam and World Order Foundations and Values , (Washington D. C. , the American University , unpublished Ph. D. Dissertation , 1986) .

- 32 - Nazli Choucri & A Robert C. North , Nation in Conflict ; National Growth and International Violence , (Boston , Massachusetts Institute Technology , 1975) .
- 33 - N. G. Onuf , Comparative International Politics , (The Year Book of World Affairs , 1989) .
- 34 - Paul Kennedy , The Rise and Fall of The Great Powers ; Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000 , (New York , Randan House , 1987) .
- 35 - Peter Kruger , The History and Structure of International System Relations , Paper Presented to The Conference on The History and Methodolgy of International Relation , (Perugia , September 20 - 23, 1989) .
- 36 - Philippe Braillard , Theories des Systemes et Relations Internationales , (Bruxelles , E. Bruylant , 1977) .
- 37 - Pirenne , L , Les Grandscourants de L' Histoire Universelle , (Edition de la Baconniere Neughatel , 1948 , Vol , V2 , V3) .
- 38 - Ray Maghroori , Major Debates in International Relation, in : R. Maghroori. & B, Rambery (eds) , Globalism Versus Realism ; International Relation Third Debate,(USA , Westview - Press ,1982)
- 39 - Rayman Aron , History and Politics , in : M. Bernhein Conant (ed) , Politics and History ; Selected Essays By Raymon Aron, (New York, Collier Macmillan Publishers , 1979) .
- 40 - Richard N. Rosecrance , Action and Reaction in World Politics , (Boston , Little Brown Company , 1963) .
- 41 - Richard Rosecrance , Long Cycle Theory and International Relation , International Organization , 14 (Spring 1987) .
- 42 - Robert Dougherty & Ir Platzgraff , Contending Theories of International Relations , (1971) .

- 43 - Robert Morgan , The Study of International Politics , in : R. Morgan, The Study of International Affairs (London , The Royal Institute of International Affairs , 1972).
- 44 - Stanely Hoffman , International System and International Law , in : Klawns Knor & Sidney Verba (eds) , The International System ; Theoretical Essays , (Princeton University Press , 1961).
- 45 - Stephen Humphreys , Islamic History A Framework for Inquiry , Bibliotheca Islamica , (USA , Minnepolis , 1988).
- 46 - William Coplin , Introduction to International Politics , (New Jersey, Prentice Hall , Inc , Englewoods Cliff , Third Edition , 1980).

إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي

أولاً - سلسلة إسلامية المعرفة

- إسلامية المعرفة: المبادئ وخطة العمل، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- الوجيز في إسلامية المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل مع أوراق عمل بعض مؤتمرات الفكر الإسلامي، (١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م). أعيد طبعه في المغرب والأردن والجزائر.
- نحو نظام نقدي عادل، للدكتور محمد عمر شابر، ترجمه عن الإنجليزية سيد محمد سكر، وراجعه الدكتور رفيق المصري، الكتاب الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية لعام (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة)، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- نحو علم الإنسان الإسلامي، للدكتور أكبر صلاح الدين أحمد، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد الغني خلف الله، (دار البشير/ عمان الأردن) (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).
- منظمة المؤتمر الإسلامي، للدكتور عبدالله الأحسن، ترجمه عن الإنجليزية الدكتور عبد العزيز الفائز، الرياض، (١٤١٠هـ / ١٩٩١م).
- تراثنا الفكري، للشيخ محمد الغزالي، الطبعة الثانية، (منقحة ومزودة) (١٤١٢هـ / ١٩٩١م).
- مدخل إلى إسلامية المعرفة: مع مخطوط إسلامية علم التاريخ، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة) (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
- إصلاح الفكر الإسلامي، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، أبحاث الندوة المشتركة بين مركز صالح عبدالله كامل للأبحاث والدراسات/ بجامعة الأزهر والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- ابن تيمية وإسلامية المعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).

ثانياً - سلسلة إسلامية الثقافة

- دليل مكتبة الأسرة المسلمة، خطة وإشراف الدكتور عبد الحميد أبر سليمان، الطبعة الثانية (منقحة ومزودة) (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوي (بإذن من رئاسة المحاكم الشرعية بقطر)، (١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م).

ثالثاً - سلسلة قضايا الفكر الإسلامي

- حجة السنة، للشيخ عبد الغني عبد الجالق، الطبعة الثالثة، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م).
- أدب الاختلاف في الإسلام، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الخامسة (منقحة ومزودة) (١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- الإسلام والتنمية الاجتماعية، للدكتور محسن عبد الحميد، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).

- كيف نتعامل مع السنة النبوية: معالم وضوابط، للدكتور يوسف القرضاوي، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- كيف نتعامل مع القرآن: مناصرة مع الشيخ محمد الغزالي أجراها الأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- مراجعات في الفكر والدعوة والحركة، للأستاذ عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- حول تشكيل العقل المسلم، للدكتور عماد الدين خليل، الطبعة الخامسة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- المسلمون والبديل الحضاري للأستاذ حيدر الغدير، الطبعة الثانية (١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
- مشكلتان وقرعة فيهما للأستاذ طارق البشري والدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- حقوق المواطنة: حقوق غير المسلم في المجتمع الإسلامي، للأستاذ راشد الغنوشي، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- وأخيراً - سلسلة المنهجية الإسلامية**
- أزمة العقل المسلم، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية: أعمال المؤتمر العالمي الرابع للفكر الإسلامي، الجزء الأول: المعرفة والمنهجية، (١٤١١هـ/ ١٩٩٠م).
- الجزء الثاني: منهجية العلوم الإسلامية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- الجزء الثالث: منهجية العلوم التربوية والنفسية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).
- مجلد الأعمال الكاملة (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
- معالم المنهج الإسلامي، للدكتور محمد عمارة، الطبعة الثانية، (١٤١٢هـ/ ١٩٩١م).
- في المنهج الإسلامي: البحث الأصلي مع المناقشات والتعليقات، الدكتور محمد عمارة، (١٤١١هـ/ ١٩٩١م).
- خلافة الإنسان بين الرحي والعقل، للدكتور عبد المجيد النجار، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).
- المسلمون وكتابة التاريخ: دراسة في التأصيل الإسلامي لعلم التاريخ، للدكتور عبد العليم عبد الرحمن خضر، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
- في مصادر التراث السياسي الإسلامي: دراسة في إشكالية التعميم قبل الاستقراء والتأصيل للأستاذ نصر محمد عارف، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م).
- خامساً - سلسلة أبحاث علمية**
- أصول الفقه الإسلامي: منهج بحث ومعرفة، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
- التفكير من المشاهدة إلى الشهود، للدكتور مالك بدري، الطبعة الثالثة، (منقحة) (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).
- العلم والإيمان: مدخل إلى نظرية المعرفة في الإسلام، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة

الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

- فلسفة التنمية: رؤية إسلامية، للدكتور إبراهيم أحمد عمر، الطبعة الثانية (منقحة) (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- روح الحضارة الإسلامية، للشيخ محمد الفاضل بن عاشور، ضبطها وقدم لها عمر عبيد حسنة، الطبعة الثانية، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين، للدكتور عبد المجيد النجار، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سادساً - سلسلة المحاضرات

- الأزمة الفكرية المعاصرة: تشخيص ومقترحات علاج، للدكتور طه جابر العلواني، الطبعة الثانية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).

سابعاً - سلسلة رسائل إسلامية المعرفة

- خواطر في الأزمة الفكرية والمأزق الحضاري للأمة الإسلامية، للدكتور طه جابر العلواني، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- نظام الإسلام العقائدي في العصر الحديث، للأستاذ محمد المبارك، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- الأسس الإسلامية للعلم، للدكتور محمد معين صديقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- قضية المنهجية في الفكر الإسلامي، للدكتور عبد الحميد أبو سليمان، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م).
- صياغة العلوم صياغة إسلامية، للدكتور اسماعيل الفاروقي، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).
- أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، للدكتور زغلول راغب النجار، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

ثامناً - سلسلة الرسائل الجامعية

- نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للأستاذ أحمد الرسوني، (١٤١١هـ/١٩٩٠م)، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- الخطاب العربي المعاصر: قراءة نقدية في مفاهيم النهضة والتقدم والحدائق للأستاذ فادي إسماعيل، الطبعة الثالثة، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
- منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، للأستاذ محمد محمد إمزيان، (١٤١٢هـ/١٩٩١م).
- المقاصد العامة للشرعة: للدكتور يوسف العالم، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، للأستاذ نصر محمد عارف، الطبعة الثالثة، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
- القرآن والنظر العقلي، للدكتورة فاطمة إسماعيل، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، للدكتور عبدالرحمن زيد الزبيدي، (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).
- نظرية المعرفة بين القرآن والفلسفة، للدكتور راجع الكرد، (١٤١٢هـ / ١٩٩٢م).
- الزكاة: الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، للدكتورة نعمت عبد اللطيف مشهور،

- (١٤١٣هـ/١٩٩٣م).
- فلسفة الحضارة عند مالك بن نبي: دراسة إسلامية في ضوء الواقع المعاصر، للدكتور سليمان الخطيب، (١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).
 - الأمثال في القرآن الكريم، للدكتور محمد جابر الفياض، الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
 - الأمثال في الحديث الشريف، للدكتور محمد جابر الفياض، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
 - تكامل المنهج المعرفي عند ابن تيمية، للأستاذ إبراهيم العقيلي، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
- تاسعاً - سلسلة المعاجم والأدلة والكشافات**
- الكشاف الاقتصادي لأيات القرآن الكريم، للأستاذ محيي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
 - الكشاف الموضوعي لأحاديث صحيح البخاري، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
 - الفكر التربوي الإسلامي، للأستاذ محي الدين عطية، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة) (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
 - قائمة مختارة: حول المعرفة والفكر والمنهج والثقافة والحضارة ، للأستاذ محي الدين عطية، (١٤١٣هـ/١٩٩٢م).
 - معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء، للدكتور نزيه حماد، الطبعة الثالثة (منقحة ومزودة) (١٤١٥هـ/١٩٩٥م).
 - دليل الباحثين إلى التربية الإسلامية في الأردن، للدكتور عبد الرحمن صالح عبدالله، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
 - دليل مستخلصات الرسائل الجامعية في التربية الإسلامية بالجامعات المصرية والسعودية، للدكتور عبد الرحمن التقي، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م).
 - الدليل التصنيفي: لموسوعة الحديث النبوي الشريف ورجاله، إشراف الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، (١٤١٤هـ/١٩٩٤).
- عاشراً - سلسلة تهسير التراث**
- كتاب العلم، للإمام النسائي، دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة، الطبعة الثانية ، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- حادي عشر - سلسلة حركات الإصلاح ومناهج التغيير**
- هكنا ظهر جيل صلاح الدين.. وهكنا عادت القدس، للدكتور ماجد عرسان الكيلاني، الطبعة الثانية (منقحة ومزودة) ، (١٤١٥هـ / ١٩٩٤م).
- ثاني عشر - سلسلة المفاهيم والمصطلحات**
- الحضارة - الثقافة - المدنية «دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم» للأستاذ نصر محمد عارف ، الطبعة الثانية، (١٤١٥هـ/١٩٩٤م).

الموزعون المعتمدون لإصدارات المعهد

للمملكة العربية السعودية: الدار العالمية للكتاب الإسلامي من. ب. 55195 الرياض 11534
هاتف: 465-0818 (966-1) فاكس: 463-3489 (966-1)

للمملكة الأردنية الهاشمية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي من. ب. 9489 - عمان
هاتف: 639-992 (962-6) فاكس: 611-420 (962-6)

لبنان: المكتب العربي المتحد من. ب. 135788 بيروت
هاتف: 807-779 (961-1) 860-184 (961-1) فاكس: 478-1491 (212) C/O

المغرب: دار الأمان للنشر والتوزيع، 4 زقة المأمونية الرباط
هاتف: 723-276 (212-7) فاكس: 200-055 (212-7)

مصر: دار النهار للطبع والنشر والتوزيع، 7 ش الجمهورية عابدين - القاهرة
هاتف: 3406543 (20-2) فاكس: 3409520 (20-2)

الإمارات العربية المتحدة: مكتبة القراءة للجميع من. ب. 11032، دبي (سوق الحرية المركزي الجديد)
هاتف: 663-901 (971-4) فاكس: 690-084 (971-4)

شمال أمريكا:
- أمانة للنشر

AMANA PUBLICATIONS
10710 Tucker Street Suite B, Beltsville, MD 20705-2223
Tel: (301) 595-5777-(800) 660-1777 Fax: (301) 595-5888

SA'DAWI PUBLICATIONS
P.O.Box 4059, Alexandria, VA 22303 USA
Tel: (703) 751-4800. Fax: (703) 571-4833

- السعداوي للنشر

ISLAMEC BOOK SERVICE
2622 East Main Street, Plainfield, IN 46168 USA
Tel: (317) 839-8150 Fax: (317) 839-2511

- خدمات الكتاب الإسلامي

THE ISLAMIC FOUNDATION
Markfield Da'wah Center, Rutby Lane Markfield, Leicester LE6 ORN, U.K.
Tel: (44-530) 244-944/45 Fax: (44-530) 244-946

بريطانيا:

- المؤسسة الإسلامية

MUSLIM INFORMATION CENTRE
223 Seven Sisters Rd. London N4 2DA, U.K.
Tel: (44-71) 272-5170 Fax: (44-71) 272-3214

- خدمات الإعلام الإسلامي

LIBRAIRE ESSALAM
135 Bd. de Menilmontant. 75011 Paris
Tel: (33-1) 43 38 19 56 Fax: (33-1) 43 57 44 31

فرنسا: مكتبة السلام

SECOMPEX. Bd. Mourice Lemonnier; 152
1000 Bruxelles Tel: (32-2) 512-4473 Fax (32-2) 512-8710

بلجيكا: سيكومبيكس

RACHAD EXPORT, Le Van Swinden Str. 108 11
1093 Ck Amsterdam Tel: (31-20) 693-3735 Fax (31-20) 693-8827

هولندا: رشاد للتصدير

GENUINE PUBLICATIONS & MEDIA (Pvt.) Ltd
P. O. Box 2725 Jamia Nager New Delhi 100025 India
Tel: (91-11) 630-989 Fax: (91-11) 684-1104

الهند:

المعهد العالمي للفكر الإسلامي

المعهد العالمي للفكر الإسلامي مؤسسة فكرية إسلامية ثقافية مستقلة
أنشئت وسجلت في الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع القرن الخامس
عشر الهجري (١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م) لنعمل على:

- توفير الرؤية الإسلامية الشاملة، في تأصيل قضايا الإسلام الكلية وتوضيحها، وربط الجزئيات والفروع بالكليات والمقاصد والغايات الإسلامية العامة.
- استعادة الهوية الفكرية والثقافية والحضارية للأمة الإسلامية، من خلال جهود إسلامية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعالجة قضايا الفكر الإسلامي.
- إصلاح مناهج الفكر الإسلامي المعاصر، لتمكين الأمة من استئناف حياتها الإسلامية ودورها في توجيه مسيرة الحضارة الإنسانية وترشيدها وربطها بقيم الإسلام وغاياته.
- ويستعين المعهد لتحقيق أهدافه بوسائل عديدة منها:
 - عقد المؤتمرات والندوات العلمية والفكرية المتخصصة.
 - دعم جهود العلماء والباحثين في الجامعات ومراكز البحث العلمي ونشر الإنتاج العلمي المتميز.
 - توجيه الدراسات العلمية والأكاديمية لخدمة قضايا الفكر والمعرفة.
- وللمعهد عدد من المكاتب والفروع في كثير من العواصم العربية والإسلامية وغيرها يمارس من خلالها أنشطته المختلفة، كما أن له اتفاقات للتعاون العلمي المشترك مع عدد من الجامعات العربية الإسلامية والغربية وغيرها في مختلف أنحاء العالم.

The International Institute of Islamic Thought
555 Grove Street (P.O. Box 669)
Herndon, VA 22070-4705 U.S.A
Tel: (703) 471-1133
Fax: (703) 471-3922
Telex: 901153 IIIT WASH

هذا الكتاب

جزء من عمل ضخم استغرق إنجازه ما يزيد عن عشر سنوات وشارك فيه فريق مكون من سبعة وعشرين أستاذاً وباحثاً من المتخصصين فى العلاقات الدولية والقانون الدولى والتاريخ الإسلامى والعلوم السياسية ، يتحاورون ويتدارسون قضايا العلاقات الدولية فى الإسلام فى اجتماعات شهرية ونصف شهرية .

وقد أثمر هذا الجهد إنتاجاً أكاديمياً متميزاً فى أربعة مجالات هى :

- أصول وقواعد ومناهج التعامل مع المصادر الإسلامية عند التنظير للعلاقات الدولية فى الإسلام (الأجزاء : الأول والثانى والثالث) .

- العلاقات الدولية كما يمكن استباطها من الأصول الإسلامية : القرآن والسنة وخبرة الخلفاء الراشدين (الأجزاء : الرابع والخامس والسادس) .

- العلاقات الدولية فى التاريخ الإسلامى (من الجزء السابع وحتى الثانى عشر) .

- العلاقات الدولية فى الفكر السياسى الإسلامى (الأجزاء:الثالث عشر والرابع عشر)

- وسوف يتم اختصار هذا المشروع ، واستخلاص أفكاره فى صورة كتاب دراسى يكون صالحاً للتدريس فى الجامعات .

ويمكن القول - دون مبالغة - أن هذا الإنتاج هو الأول من نوعه فى هذا المجال وفى جميع العلوم الإجتماعية والإنسانية فى الدول العربية والإسلامية ، لذلك لا يجب الوقوف عنده وإنما ينبغى أن يكون بداية لانطلاقة بحثية تسير على منهجه ، وتجاوزه وتبنى على قضاياه ، وتفرع عليها ، وتعمق جزئياته ، وتستدرك عليها . بل أن خطته ومنهج تناوله ينبغى أن يكرر فى علوم وتخصصات إجتماعية أخرى .